

محضر الجلسة رقم 189

التاريخ: الإثنين 02 ربيع الآخر 1440 هـ (10 ديسمبر 2018 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: أربع ساعات وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019:

- 1- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛
- 2- المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات النيابية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.
أعلن عن افتتاح الجلسة.
السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الدستور، وبمقتضيات النظام الداخلي، وبناء على مداولة مكتب مجلس المستشارين وندوة الرؤساء، نخصص هذه الجلسة للمشروع في دراسة مشروع قانون مالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019. وأود أن نذكركم بأن مكتب مجلس المستشارين بالتشاور مع ندوة الرؤساء، حدد أربع ساعات لهذه الجلسة، للدراسة طبعا هاذ المشروع والتصويت عليه، جلستان يومه الإثنين هذا، وجلستان يوم الأربعاء 12 دجنبر 2018.

فبالنسبة لجلستي هذا اليوم، ستعقد الأولى طبعا في هذا الصباح، والثانية مساء إبتداء من الساعة الخامسة والنصف، وسنخصص هذه الجلسة الصباحية للاستماع أولا، لمقرر اللجنة.

ثانيا، لمداخلات السادة رؤساء الفرق والمجموعات، أما الجلسة المسائية، فنستمع لرد السيد وزير الاقتصاد والمالية.

وقبل ما نشرعو في المناقشة، أود باسمكم جميعا أن نشكر السيد رئيس لجنة المالية، وكذلك كافة أعضاء اللجنة، وكذلك كافة رؤساء اللجان وأعضائها على الجهود الجبارة التي بذلوها وهم يناقشون هاذ المشروع. وإذا سمحتم أعطي الكلمة مباشرة للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المالية، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الصمد مريي، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.
السيد الرئيس المحترم،
السيد وزيرين المحترمين،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة انتهائها من دراسة وتعديل مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019، والموافقة عليه.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت في دراسة الجزء الأول من مشروع قانون المالية المذكور ابتداء من يوم الخميس 22 نونبر 2018، وعقدت بشأنه 7 اجتماعات مطولة، حيث استغرقت الدراسة والنقاش فيما مجموعه ما يناهز 35 ساعة عمل.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيد محمد بنشعبون وزير الإقتصاد والمالية وجميع مدراء وأطر وزارة الإقتصاد والمالية على ما تقدموا به من معطيات اقتصادية واجتماعية متنوعة، معززة بالعديد من الأرقام والتوضيحات والإحصائيات، مما ساهم بشكل أساسي في تحسين ظروف مناقشة هذا المشروع.

ولا تفوتني الفرصة لتقديم أخلص عبارات الشكر والتقدير للسيد رحال المكاوي رئيس اللجنة على حسن تسييره وتدييره لأشغالها، ولل سيدات والسادة المستشارين كافة الذين أسهموا في مناقشة مشروع القانون بكل جدية ومسؤولية رغم الضغط الزمني والإكراهات الناتجة عن تعدد الوثائق وكثرة التقارير المصاحبة لهذا المشروع.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية لهذه السنة المعروض على أنظارنا يستمد مرجعيته، أولا من التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابات جلالة الملك التي ألقاها سواء بمناسبة الذكرى 19 لعيد العرش أو الذكرى 65 لثورة الملك والشعب وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية من الولاية التشريعية العاشرة، وكذا من البرنامج الحكومي المقدم أمام البرلمان، فضلا عن مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

وبعد تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2019 أمام مجلسي البرلمان بتاريخ 22 أكتوبر 2018، والمصادقة عليه من طرف مجلس النواب، تمت إحالة المشروع على مجلس المستشارين بتاريخ 17 نونبر.

هذا، وفي اجتماع اللجنة الأول المنعقد يوم الخميس 22 نونبر، قدم السيد وزير الإقتصاد والمالية عرضا استهله بأرقام ومعطيات حول تنفيذ القانون لسنة 2018.

كما أبرز السيد الوزير أن مشروع قانون المالية لسنة 2019 يأتي في

➤ إعفاء الدراجات وجميع أنواع الكراسي، أكانت ذات محرك كهربائي أم لا، لفائدة هذه الفئة؛

➤ الإبقاء على المساهمة الاجتماعية للتضامن المطبقة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى معد للسكن الشخصي، مع الإدلاء بالفواتير المبررة لعملية البناء؛

➤ تمكين الجمعيات المحددة لأحتها بنص تنظيمي والتي أبرمت اتفاقية شراكة مع الدولة بهدف إنجاز مشاريع ذات مصلحة عامة، من خصم الهبات الممنوحة لفائدتها من الحصيلة الخاضعة للضريبة على الشركات؛

➤ تمكين مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها أن تقتني لفائدة زبائنها السكن الاجتماعي المعفى من الضريبة على القيمة المضافة؛

➤ إعفاء المضخات المائية التي تعمل بالطاقة الشمسية وكل الطاقات المتجددة المستخدمة في القطاع الفلاحي؛

➤ إعفاء الأدوية المخصصة لعلاج مرض التهاب السحايا؛

➤ إخضاع عقود الوعد بالبيع المبرمة أمام العدول والموثقين لواجب التسجيل الثابت (200 درهم)؛

➤ الزيادة بنسبة 50% من مقدار الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبق على المياه الغازية وفق تركيز مادة السكر؛

➤ الرفع من مقدار الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبق على المشروبات المقوية؛

➤ الرفع من مقدار الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على تبغ الشيشة؛

➤ تخصيص 114 منصب مالي إضافي لفائدة قطاع التربية الوطنية، وذلك من أجل تسوية الوضعية الإدارية والمادية، لبعض الأساتذة المبرزين.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكلت مضامين مشروع القانون المالي وكذا المرجعيات والفرضيات التي بني على أساسها، موضوع نقاشات مستفيضة من طرف السيدات والسادة المستشارين الذين أبدوا عدة ملاحظات واستفسارات واقتراحات حول هذا المشروع، حيث استعرض المتدخلون مختلف السياقات التي تم خلالها إعداد مشروع القانون المالية من سياق وطني يتميز بتحقيق الدبلوماسية الوطنية بتوجيهات من جلالة الملك، مكاسب سياسية هامة على المستوى القاري والدولي، وذلك في إطار الالتزام بالمرجعيات التي اعتمدها مجلس الأمن وفي إطار السيادة الكاملة للمغرب على صحرائه، وهو الأمر الذي يستدعي تعبئة كل الجهود لنصرة قضيتنا الوطنية المصرية وتحصين مناعة جبهتنا الداخلية، وتعزيز التكامل بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية الموازية ولا سيما البرلماني.

سياق دولي يتسم باستمرار اضطراب أسعار البترول والغاز بالموازاة مع خفض التوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي على المستوى العالمي.

كما يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2019 في ظل إكراهات متعددة تستلزم توفير تمويلات إضافية من أبرزها:

- مراجعة الفرضيات نحو الارتفاع؛
- ارتفاع الإرجاعات برسم الضريبة على القيمة المضافة؛
- الزيادة في النفقات المخصصة للقطاعات الاجتماعية؛
- زيادة اعتمادات الاستثمار العمومي.

أما عن توجهات مشروع قانون المالية لسنة 2019، فقد تم إعدادها على أساس التوجيهات الملكية كما سلف الذكر التي سطرت مجموعة من الأولويات أهمها:

- دعم القطاعات الاجتماعية، ومنها التعليم والصحة والتشغيل؛
- تقليص الفوارق عبر استهداف الفئات الفقيرة والهشة ومواصلة تفعيل البرنامج الملكي للحد من الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي، وكذا تفعيل الجهوية المتقدمة.
- إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاول.

أما فيما يتعلق بأهم التدابير التي جاء بها مشروع، فنذكر منها على وجه الخصوص:

➤ إدماج الرسم على عقود التأمين في المدونة العامة للضرائب، وإلغاء الإعفاء المتعلق بعمليات التأمين على وفاة المقترضين؛

➤ إلغاء الديون المستحقة لفائدة الدولة الموضوعة قيد التحصيل قبل فاتح يناير 2000 والتي تساوي أو تقل عن مبلغ خمسين ألف (50.000) درهم؛

➤ إلغاء الديون المتعلقة بالقروض الممنوحة للمقاولين الشباب من طرف الدولة؛

➤ إحداث تخفيض بنسبة 60% على الأرباح الموزعة على الشركات المساهمة في هيئات التوظيف الجماعي العقاري؛

➤ تخفيض سقف مبلغ النفقات المدفوعة نقدا القابلة للخصم على المستوى الضريبي، في حدود 5000 درهم عن كل يوم وعن كل مورد وفي حدود 50.000 درهم عن كل شهر؛

➤ إلغاء النظام الجبائي الاستثنائي الخاص بمراكز التنسيق والبنوك الحرة والشركات القابضة؛

➤ الرفع من الضريبة الداخلية على الاستهلاك بالنسبة للسجائر؛

➤ التنصيص على تخصيص مناصب مالية وفق النسبة المئوية المحددة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات، لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة؛

الطبيعي المتوقع، اختلفت الرؤى بين اتجاه يعتبرها فرضيات مقبولة، واقعية في ظل الأوراش الكبرى التي تباشرها الحكومة مما سيستجيب تحسن وتيرة معدلات النمو الاقتصادي والرفع من قدرات الانجاز، واتجاه آخر، يرى أن هذه الفرضيات غير واقعية أمام الواقع المرير الذي يعرفه المجتمع من تفشي مظاهر البطالة والفقر، وأنها لا تضمن التنمية المنشودة والقادرة على كسب رهان التشغيل.

أما فيما يتعلق بنسبة عجز الميزانية المحددة في (3,7%)، فقد تمت الإشارة أن هذه النسبة تتجاوز ما هو محدد في البرنامج الحكومي، كما أنه روعي فيها تحدي التوازنات الماكرواقتصادية.

هذا، وقد اعتبر بعض المتدخلين أن تحديد سعر غاز البوطان في 560 دولار للطن، لا يمكن الجزم به، ذلك أن المحيط الدولي في الآونة الأخيرة يعرف مجموعة من التقلبات والتوترات التجارية والجيوسياسية التي سوف تنعكس دون شك على الاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلق بتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، فقد تم تسجيل التزام الحكومة بتنزيل مقتضيات هذا القانون، لاسمًا تطبيق البند المتعلق بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات، مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء، إلا أن استعراض هذه المعطيات لم يمنع من تقديم مجموعة من الملاحظات.

وعلاوة على ذلك، فقد تم التساؤل حول مدى انعكاس مضامين القانون التنظيمي السالف الذكر وقواعده وأحكامه على بنية وتوجهات مشروع القانون، في إطار ميزانية تربط الاعتمادات بالأهداف وتقوم على توطيد المشاريع وتوزيعها بشكل محدد في الزمان والمكان، قطاعيا ومجاليا.

وبخصوص محور السياسة الجبائية والإصلاح الضريبي، تمت الإشادة بعزم الحكومة على عقد مناظرة وطنية للجبايات هذه السنة من أجل مناقشة كل القضايا المتعلقة بالمجال الضريبي في إطار الإصلاح الشمولي لورش الجبايات، وذلك في سياق السعي نحو تحقيق العدالة الجبائية كأحد روافد الإقلاع الاقتصادي في إطار تشاركي بين كل الفعاليات.

كما تمت الإشارة إلى أن الملزمين الذين يساهمون في التكاليف العمومية برسم الضريبة على الدخل لم يتغير وبقي الضغط بخصوص هذه الضريبة مركزا على الأجراء والموظفين الذين يساهمون بحوالي 73% من حصيلة هذه الضريبة.

وارتباطا بالموضوع نفسه، لوحظ أن الضغط الجبائي على المقاولات المغربية لازال مستمرا في غياب تدابير ترمي إلى وضع حد للعراقيل الضريبية من أجل تنمية المقاولات وتطويرها وتوزيع أفضل للعبء الضريبي.

وفيما يتعلق بالمحور المالي، تم التعبير عن القلق من ارتفاع حجم المديونية الذي تجاوزت نسبته 65% من الناتج الداخلي الخام للدين، ومن آثارها السلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ومبعث هذا القلق كان استنادا على التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2016

وارتباطا بالموضوع، تم التنويه بالدعوة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك في خطاب ذكرى المسيرة الخضراء إلى الجارة الجزائر من أجل حوار صريح ومباشر وطي صفحة الخلافات وفتح الحدود وتجاوز الوضعية الحالية وإعطاء انطلاقة حقيقية وفعالية لعلاقات طبيعية بين البلدين الجارين.

كما سجل المتدخلون أن مشروع قانون المالية يستند إلى التوجيهات الملكية الواردة في خطابه والتي دعا فيه جلالة له لتصحيح اختلالات برنامج التغطية الصحية (RAMED) وإطلاق المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والإسراع بإنجاح الحوار الاجتماعي، ثم خطاب جلالة الذي أكد فيه على إشكالية تشغيل الشباب، لاسمًا في علاقتها بمنظومة التربية والتكوين، فضلا عن خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للسنة التشريعية الذي شدد فيه على ضرورة الإسراع بإعادة النظر في النموذج التنموي والنهوض بالخدمات الاجتماعية وتشغيل الشباب.

وقد أجمع المتدخلون على أن هذا المشروع يأتي في سياق حراك اجتماعي غير مسبوق وفي ظل احتجاجات تعرفها العديد من القطاعات والمدن جراء التهميش والفقر وبسبب الإصلاحات القطاعية المعزولة، وسوء تدبير بعض الأوراش الاقتصادية والبرامج الاجتماعية علاوة على الهجرة الجماعية للشباب في قوارب الموت واحتجاجات الشباب في ملاعب كرة القدم ورفعهم لشعارات تعبر عن المظلومية، واحتجاجات التلاميذ على زيادة ساعة على التوقيت الوطني، ومقاطعة عدد من المنتجات الداخلية، وبالمقابل تمت إدانة كل السلوكات غير المنضبطة التي صدرت من بعض المحتجين من قبل رفع شعارات تمس بثوابت ورموز المملكة ومن إحراق لراية الوطن التي تحمل رمزية كبيرة لدى جميع المغاربة.

وهو ما يساءل بشكل مباشر الهيئات الوسيطة من أحزاب وقنابات وجمعيات المجتمع المدني ويسائل كذلك الساعين وراء إلغاء أدوارهم كما يساءل ذلك كله نموذجنا التنموي الذي يعد أحد مظاهر فشله الصارخ عجزه عن ابتكار واعتماد آليات لتوزيع الثروة بشكل عادل يوفر الكرامة للمواطن.

إلى جانب ذلك، حظي الوضع السياسي والحقوق الذي تعيشه بلادنا بحيز من المناقشة، حيث تمت الإشادة بالمجهودات المبذولة لتعزيز المنظومة الحقوقية ببلادنا، إلا أن ذلك لم يمنع من لفت الانتباه إلى بروز بعض الانتهاكات، وكذا مظاهر انعدام الثقة لدى المواطن في المؤسسة.

وفضلا عن ذلك، فقد استحضرت السادة المستشارون السياق الدولي المتمثل في التوترات التجارية بين الدول الكبرى واستمرار اللاتوازن في المبادلات التجارية بين المغرب والدول التي تجمعها معها اتفاقية التبادل الحر، وإن كانت بعض التدخلات اعتبرت أن هذه التقديرات السلبية التي ارتكزت عليها الحكومة في الفرضيات غير مبنية على أساس وتخالف توجهات تقرير بنك المغرب والتقارير الدولية.

وعن الفرضيات التي إنبنى عليها مشروع قانون المالية إن على مستوى نسبة النمو، أو نسبة عجز الميزانية، أو نسبة التضخم أو متوسط سعر الغاز

مشروع قانون المالية هو تدني مردودية الاستثمار العمومي، بسبب تراجع محركات النمو خصوصا الطلب ووقعه على التنمية، وهو ما جعل جلالة الملك يدق ناقوس الخطر من أجل إعادة وضع نموذج تنموي جديد.

وفيما يخص المحور الاجتماعي، سجلت بعض المداخلات بارتياح استمرار الحكومة في دعم القطاعات الاجتماعية خلال هذا المشروع، خاصة ما يتعلق بفتح مناصب جديدة، فيما اعتبرت مداخلات أخرى أن الارتفاع الذي عرفته القطاعات الاجتماعية على مستوى الموارد المالية المخصصة لها همت فقط ميزانيات التسيير أكثر مما هي موجهة للاستثمار.

فبالنسبة لقطاع التعليم، تمت الإشارة إلى خلو مشروع القانون المالي من أي برامج جديدة كما أنه لا يعكس أي منظور إصلاحية شمولي يرقى بالمدرسة العمومية إلى مستوى التوحيد والريادة، مع ضرورة رد الاعتبار إلى التكوين المهني الذي يجب أن يساير التطورات التكنولوجية.

هذا، وقد سجل أغلب المتدخلين على أن نهج نظام التعاقد في قطاع التعليم سيخلق الهشاشة باعتباره قطاعا حيويا لا يقبل المجازفة.

وبالنسبة لقطاع التشغيل، تمت الدعوة إلى ضرورة مضاعفة الجهود وتعبئة كل الموارد من أجل إدماج الشباب في محيطهم وإيجاد حلول جذرية لمشاكلهم وفي مقدمتها إعادة النظر في برامج التكوين والتشغيل والتأطير والحصول على التمويل.

هذا، وقد تمت الإشارة إلى أن الحوار الاجتماعي يعد آلية مؤسساتية لإرساء السلم الاجتماعي، إلا أن مشروع قانون المالي لهذه السنة لم يتضمن أي إجراء بخصوص هذا الحوار الذي لا زال بعيدا عن النجاح المنتظر الذي دعا إليه جلالة الملك.

وفي ذات السياق، واعتبارا لكون قطاع الصحة بدوره قطاعا حيويا، أكد المتدخلون أنه رغم عدد مناصب الشغل المخصصة له والمجهودات الحكومية المبذولة، فإن هذا القطاع لا زال يعاني من العديد من الاختلالات منها أساسا الخصائص المسجل في الأطر الطبية وشبه الطبية والتمريضية.

وفيما يتعلق بالجهوية المتقدمة، سجل أن الحكومة حققت تقدما ملحوظا على مستوى استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية، لكن علاوة على ذلك يجب البحث عن مصادر جديدة للتمويل من خلال إصلاح النظام الجبائي المحلي كرافعة أساسية لتنمية الموارد الذاتية للجماعة الترابية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد ذكر السيد الوزير خلال رده على مداخلات السادة المستشارين إلى الفرضيات الأساسية المرتبطة بالتضخم وسعر الصرف والنمو والمديونية عبر بسطه لإحصائيات وأرقام مضبوطة، مؤكدا على أن الفرضيات المعتمدة في إعداد هذا المشروع مبنية على معطيات واقعية وموضوعية للسياق

المقدم أمام البرلمان الذي دق ناقوس الخطر حول وضعية المديونية العمومية ببلادنا، في حين سجلت بعض التدخلات أن الاستدانة جاءت لإنجاز مشاريع إستراتيجية تساهم في سد العجز المسجل على مستويات عدة ومنها البنيات التحتية، وأن السؤال الأهم الواجب طرحه هو عن النجاعة في النفقات والشفافية في الصفقات.

وبخصوص النفقات العمومية، تم التساؤل عن الاستعمالات الحقيقية للاعتمادات التي تم توفيرها من الانخفاض المسجل على مستوى نفقات المصاغة، سواء على مستوى ميزانية الاستثمار أو الخدمات الاجتماعية، وعن النفقات المتعلقة بحظيرة سيارات الدولة.

كما لوحظ أن منطق الاستثمارية هي الميزة الأساسية التي طبعت مشروع القانون المالي لسنة 2019 من خلال تزايد النفقات مقابل تراجع على مستوى المداخيل، مما يقتضي من الحكومة الإبداع في البحث من حلول ابتكارية لتنويع موارد الدولة وبالتالي توسيع وعائها لتجاوز إشكالية العجز الهيكلي المسجل بين مواردها ونفقاتها.

وفيما يخص المحور الاقتصادي، سجلت مداخلات أخرى بكل إيجابية المجهودات المبذولة من طرف الحكومة في توفير ظروف الإقلاع الاقتصادي ودعم الاستثمار الخاص وتقوية تنافسية المقاولات لتحسين المؤشرات الماكرواقتصادية.

كما تمت الإشارة إلى أن الإكراهات التي يعيشها الاقتصاد الوطني ناجمة عن محدودية النموذج التنموي المعتمد وغياب التوازن بين الاستثمارات المنتجة بشكل مباشر والاستثمار في البنيات التحتية، وهو ما يقتضي من الحكومة بلورة خطة محكمة لتجاوز أزمة عدم انتظام الاستراتيجيات القطاعية وفق تصور استراتيجي متكامل.

وفضلا عن ذلك، فقد تمت المطالبة باتخاذ عدد من التدابير والإجراءات الرامية إلى النهوض بالاقتصاد الوطني أهمها:

- الحرص على الشفافية وتقاطع البرامج والاستراتيجيات القطاعية؛

- إدماج القطاع غير المنظم في النسيج الاقتصادي المهيكل؛

- مراجعة اتفاقيات التبادل الحر في اتجاه تحسين الاقتصاد الوطني؛

- إرساء الشفافية والحكامة في منظومة الصفقات العمومية؛

وفيما يتعلق بتأهيل المقاولات الصغيرة والمتوسطة، فقد تم التأكيد على الدور المحوري الذي تلعبه في النهوض بالاقتصاد الوطني، كما تمت الإشادة بمجهودات الحكومة لفائدة المقاولات من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي وتوفير مزيد من الدعم لكل الفاعلين الاقتصاديين وتحفيز الاستثمارات المنتجة للثروة، إلا أنه لوحظ أن هناك عدة عراقيل لازالت تشكل حجرة عثرة أمام المقاولات والمشاريع الاستثمارية، ومنها معاناة المستثمرين مع مساطر اقتناء العقار، هذا وقت تمت الإشارة إلى ضرورة وضع تدابير جبائية وميزانية لوقف نزيف الإفلاس الذي تعرفه المقاولات والذي يهدد الاقتصاد الوطني.

وقد تمت الإشارة أيضا إلى أن أهم الإشكالات الكبرى التي يجسدها

أما فيما يتعلق باختلاف نسبة العجز المتوقعة برسم سنة 2018 بين ما عرض على مجلس النواب ومجلس المستشارين، أبرز السيد الوزير أن الأمر يتعلق بتعيين للتوقعات على ضوء آخر المعطيات المتوفرة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2019، والتي تجدها مفصلة ضمن محتويات هذا التقرير، تمت ترجمتها إلى مقترحات تعديلات قدمت من طرف مختلف الفرق والمجموعة البرلمانية والتي بلغ عددها 217 تعديلا نوردها كما يلي:

● فرق الأغلبية: 30 تعديلا؛

● فريق الأصالة والمعاصرة: 48 تعديلا؛

● الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: 60 تعديلا؛

● فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 43 تعديلا؛

● فريق الاتحاد المغربي للشغل: 17 تعديلا؛

● مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل: 19 تعديلا.

هذا، وقد عقدت اللجنة يوم الأحد 2 دجنبر 2018 اجتمعا مطولا خصص للبت في التعديلات والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2019.

وبلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة 33 تعديلا، 32 منها مقدما من طرف الفرق والمجموعة البرلمانية وتعديل واحد من طرف اللجنة، وتم رفض 29 تعديل، فيما تم سحب 156 تعديلا من طرف مقدميها. كما تم التصويت على مجموعة من المواد التي لم يرد بشأنها أي تعديل بالإجماع.

وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة وعلى مواد مشروع القانون وأبوابه وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير.

وعند عرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية، وافقت عليه اللجنة معدلا بالنتيجة التالية:

الموافقون:9؛

المعارضون:5؛

المتنعون:1.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المقرر على هاد العرض المركز والدقيق.

كنت مظطرا باش نضيف دقيقتين للسيد المقرر لكي يتلو علينا هذه

الدولي وما يكتنفه من متغيرات متواترة والتي تتابعها مصالح وزارة الاقتصاد والمالية بدقة.

ومن جهة أخرى، أفاد السيد الوزير بأن البرمجة الميزانية لثلاث سنوات تشكل إضافة مهمة جاء بها القانون التنظيمي لقانون المالية، بالنظر لدورها في توضيح الرؤية على مستوى تنزيل مختلف السياسات العمومية، وبناء على ذلك اتخذت الحكومة كافة التدابير لتفعيل هذه الخطوة الهامة وعلى رأسها إصدار السيد رئيس الحكومة لمنشور يدعو بموجبه القطاعات الوزارية والمؤسسات لإعداد المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات.

لقد أقر السيد الوزير بأن التعليم يشكل أحد أكبر العراقيل أمام تطور نموذجنا التنموي بفعل الإشكالات المرتبطة بالحكومة والجودة، وسوء التوزيع الجغرافي للموارد، والهدر المدرسي، والاكنتاظ مما دفع بالحكومة إلى تخصيص إمكانيات مالية وبشرية كبيرة لهذا القطاع.

كما أكد من جهة أخرى على أن الحكومة واعية تمام الوعي بالمشاكل التي يعرفها قطاع الصحة دون التقليل من الجهود المبذولة والجوانب الإيجابية على مستوى هذا القطاع.

أما فيما يتعلق بالتشغيل، فقد أقر السيد الوزير بأن أبرز نقاط الضعف في نموذجنا الاقتصادي الحالي، تتجلى في قدرة النمو المحدودة على مستوى إحداث فرص للشغل، والذي يعد نتاج تراكبات وسياسات مختلفة.

ونظرا لارتباط التشغيل بالمقاولة والاستثمار الخاص - يضيف السيد الوزير - فقد تم إعطاء الأولوية في إطار مشروع هذا القانون بالأساس لتخفيف الضغط الضريبي على المقاولة، وتشجيع الاستثمار ودعم المقاولين الناتيين والمقاولات الناشئة المبتكرة.

وفي إطار الاهتمام بالجهوية، أوضح السيد الوزير أن الحكومة أوفت بالتزاماتها في إطار تفعيل القانون التنظيمي للجهة عبر سن عدد من الإجراءات كتحويل 8,5 مليار درهم لفائدة الجهات، وإخراج النصوص التطبيقية، علاوة على مواكبة الجهات من أجل توضيح اختصاصاتها، ومواكبة تفعيل تنزيل برامج التنمية الجهوية.

أما فيما يتعلق بالبرنامج التنموي للأقاليم الجنوبية، أفاد السيد الوزير بأن إجمالي الاعتمادات الملتزم بها في إطار تنفيذ هذا البرنامج بلغ ما قدره 21.522 مليون درهم في تم يونيو 2018.

أما عن التدابير المتخذة لدعم المقاولة، أشار السيد الوزير إلى أنه تم اتخاذ عدد من الإجراءات التحفيزية تجاه التصفية الكلية لدين الضريبة المتراكم على القيمة المضافة على الشركات خلال السنوات الماضية سواء لفائدة مقاولات القطاع الخاص أو المقاولات العمومية.

وفي سياق منفصل، أكد السيد الوزير أن حجم المديونية ببلادنا لا يتجاوز 65% من الناتج الداخلي الخام ويبقى في حدود معقولة مقارنة مع بعض الدول المتقدمة.

عندها والعمل بها.

علاش كنتقول هاذ الكلام؟ كنتقول هاذ الكلام لجوج ديال الأمور: أولاً، نسجل ضيق صدر الحكومة لرأي الآخر في العديد من المناسبات، ما كيجيوش للجلسات ديال البرلمان، ما كيستاجبوش للإستدعاءات للجان البرلمان، كنهضر على فريقي كفريق في المعارضة. بعض الأعضاء ديال الحكومة يضيق صدرهم إلى درجة الاختناق بالرأي الآخر وبالرأي المعارض، وهذا مؤسف، في العديد من المناسبات بل أن وهاذ الشي ما كيجتاجش إلى تذكير أن الحكومة ما يمكنش تكون قوية إلا بمعارضة قوية والعكس صحيح، المعارضة ما يمكن تكون قوية إلا بحكومة وإلى كانت قوية، والحكومة الحالية وغترجع لها من بعد فيها الكثير من مكامن الهوان والضعف، أذكر هذا كذلك.

الأمر الثاني هو أننا في حزب الأصالة والمعاصرة راسلنا السيد رئيس الحكومة المحترم في شأن تعاوننا بالمنطق ديال التعاون، في شأن فهمنا وتقديرنا لكيفية تفعيل مضامين التوجيهات الملكية السامية في خطابي العرش وثورة الملك والشعب، فيما يتعلق بالتكوين المهني، فيما يتعلق بالشباب، فيما يتعلق بالدعم الاجتماعي والحماية الاجتماعية، فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي، فيما يتعلق كذلك بمأسسة هذا الحوار الاجتماعي، والمقترحات اللي تقدمنا بها للسيد رئيس الحكومة ومن خلاله لأعضاء الحكومة قاطبة كلهم، فيه مجموعة من التدابير التشريعية وتدابير إجرائية تتعلق بالسياسات العمومية في هذه المجالات، اللي شكلت المضامين ديال الخطابين الملكيين الساميين.

ولا نزم أننا فهمنا أكثر من المغاربة كاملين المضامين ديال الخطاب، ولكن من موقعنا قلنا غنساهمو، غنعطيو هذا النصح وهذا المقترحات للحكومة قد تعمل بها أو لا تعمل بها، المهم غير تنتبه، غير تعطي الاهتمام، غير تعترف بالمعارضة أنها كايينة في المغرب. هذه 3 أشهر لم تلتق أي إجابة من السيد رئيس الحكومة المحترم، ومن حقنا الآن نفسرو وما درناش شي خرجات إعلامية في الموضوع، هذه فرصة نقولها تحت القبة بعد مرور 3 شهور باش نقول على أنه راه البارح كنتفكر، كنتقول ربما لو أنه السيد رئيس الحكومة تصنت لنا وجلس معنا كان ممكن – غير كنتقول ممكن – كان ممكن لن يضطر إلى تأجيل المهلة اللي أعطى جلالة الملك لوضع خطة لتجديد المنظومة ديال التكوين المهني، لأنه عندنا مقترحات درناهم في هذا الباب، قد يكون أنه في العرض ديالنا فيه ما يفيد في هذا الباب وما غنضطروش اليوم عاود ثاني إلى المزيد من الجهد في هذا المجال.

وكذلك في كل المجالات التي تضمنتها المذكرة من مقتضيات، اعتبرناها في الأصالة والمعاصرة، وحزبا وفريقا، على أنها قد تشكل مدخلا لتدعيم الإصلاح ببلادنا، فاضطريت باش نذكر بهذه الأمور، لأنه كيبان لنا هامة جدا للمسار ديال الإصلاح في بلادنا على كل المستويات ديالو السياسة والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية كذلك.

المعلومات اللي هي مهمة جدا.

وغادي نفتحو الآن باب المناقشة.

أولا اللي غادي يتدخل هو رئيس فريف الأصالة والمعاصرة أو من ينوب عليه السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

زملائي الأعزاء،

زميلاتي العزيزات،

فيصاف هاذ اليوم اللي غناقشو فيه مشروع قانون المالية 2019، اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وبهاذ المناسبة أطيب التمنيات للحقوقيات والحقوقيين المغاربة وفي العالم، والمزيد من الجهد والعمل لتفعيل كل ما يحمله دستور المملكة من حريات وحقوق.

بداية، أجد نفسي مضطرا في إطار حوار هادئ مع الحكومة في شخص السيد وزير الاقتصاد والمالية، والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الحاضران معنا مشكوران، في إطار حوار هادئ، لا بد من التذكير ببعض المسلمات أو ببعض الثوابت والمرجعيات الدستورية، وغنقول علاش غنذكر بهاذ الثوابت.

بغيت نذكر بالفصل 60، ونقول المعارضة مكون أساسي في المجلسين وتشارك في وظيفتي التشريع والمراقبة، والدستور يتحدث عن المعارضة أي رأي مخالف وليس عن الأقلية، بل يتحدث عن الأغلبية والمعارضة، ويضمن الدستور في الفصل العاشر الفقرة الأولى حرية الرأي والتعبير والاجتماع، بل في الفقرة ما قبل الأخيرة ينص ويؤكد على طبيعة المعارضة ويقول: "يجب على فرق المعارضة المساهمة في العمل البرلماني بكيفية فعالة وبناءة"، معناه يلزم المعارضة بالعمل البناء والفعال في إطار من التعاون مع الحكومة ومن موقع المعارضة، وهي في الحقيقة راه معادلة ماشي معقدة، معادلة بسيطة فقط شنو كتطلب؟ كتطلب التشبع بالقيم والثقافة الديمقراطية وكتطلب كذلك الإيمان بالمغرب ومستقبله الديمقراطي، وفي هذه الحالة سيكون الحوار دائما مثمرا بين المعارضة والأغلبية.

فلا داعي للتذكير كذلك بمرجع آخر نستند إليه، وهو الخطابات الملكية والتوجيهات الملكية السامية والخطاب الأخير يقول: "إنكم، معشر البرلمانيين، بصفة خاصة في الأغلبية والمعارضة، تتحملون مسؤولية ثقيلة ونبيلة في المساهمة في دينامية الإصلاح الذي تعرفه بلادنا"، انتهى قول جلالة الملك.

فأعتقد المرجعيات واضحة خاص فقط التذكير بها مرة، مرة والوقوف

نقطة عندنا في البلاد هي انحدار منسوب الثقة لدى المواطنين في المؤسسات في الأحزاب، في النقابات، في الجمعيات، في البرلمان، في الحكومة، في القطاع الخاص مع القطاع العام، مع بعضنا البعض، الجمع بين الجميع، الثقة مفقودة أو محزوزة أو هششة على الأقل، ولابد من علاج هذه النقطة ديال الضعف وأقول وأؤكد وأسطر على أنه لابد من عودة الثقة باش يمكن لنا نلقعو، وهادي مسؤولية ديال الجميع ليست مسؤولية مكون دون الآخر، مسؤوليتنا كاملين، فالمشهد ديالنا الحزبي هادي نقطة أخرى، مشهد حزبي، نقابي، جمعي مريض وعليل، لم يعد قادرا على إنتاج وتجديد النخب، اللي المفروض النخب اللي غتكون قيادية في المجتمع، وهادي من الأدوات، أي إصلاح لا اقتصادي ولا ثقافي ولا اجتماعي ولا قيمي ما يمكنه أن يكون إصلاح بدون قيادة مجتمعية، اللي من طبيعة الحال هاذ القيادة تحتها النخب اللي تصنعها كل هاذ المكونات.

النقطة الثالثة ديال الضعف، العجز، عجنا باش نرفعو الراية البيضاء ولا لا، نقول لا، ولكن عجنا في القضاء على الفساد أو على الأقل المحاربة ديالو والريع، غلبنا لا في المؤشرات ديال المؤسسات الدولية ولا الوطنية ولا الرأي العام الشعبي ولا الرأي العام ديال النخبة ولا عند الجميع، شق جميعا أنه الفساد ازداد استشرى خلال السنوات الماضية، كما لو أنه هناك تواطؤ مجتمعي على هذا الأمر، رغم أن الجميع يقر بأن المدخل الأساسي في الانتقال إلى بناء مجتمع جديد أو نموذج تنموي جديد هو تحييد الفساد والريع، ولكن عجنا إلى اليوم.

العنصر الرابع. تعليم فاشل، صحة مريضة، عدالة اجتماعية مفقودة، طبقة متوسطة متهاوية، تزيف حاد في الأطر والكفاءات اللي تيهاجرو، الدولة تتخسر عليهم تقريهم وتيهاجرو، وأممية متفشية، كل هاذ العناصر كاملة تتعطينا واحد العنصر بشري غير مؤهل لمسيرة الركب، لمسيرة التطورات المتسارعة والسريعة جدا في العالم على كافة المستويات.

بهاد العنصر البشري الغير المؤهل، نظرا لهاذ الأسباب اللي ذكرت كلها، ما يمكنه أن ينخرط - وهاذ الشيء مازال غنضر عليه شوية- في الثورة الصناعية الرابعة ومازالين بعاد عليها، بدون الانخراط في الثورة الصناعية 4 النقطة 0 ما يمكن لناش نرفعو التحديات ويكون عندنا موقع على المستوى الدولي اقتصاديا، وما يمكن لناش تكون عندنا التنافسية وما يمكنه أن يرفعو من نسبة النمو وما يمكنه بالتالي من إصلاح الأوضاع الاجتماعية ديال المواطنين والمواطنات.

نقطة الضعف وغنقولها وتهمنا احنا، هي أن الطبقة السياسية، وخليونا نقولو كما جاء في خطاب جلالة الملك وماشي عيب أن نسي كما جاء في خطاب جلالة الملك تسمية الأمور بمسمياتها دون محاملة أو تميق، فالطبقة السياسية ديالنا، ونحن جزء منها، طبقة أنانية انتهازية وغير مبالية ولا مسؤولة.

وهنا في هذا الباب لا أحد يعطي دروس للآخر، فالمسؤولية مسؤولية

نحن في المعارضة لا نريد ولا نسعى إلى رسم لوحة سوداء على بلادنا، كائن هناك الكثير من نقاط الضوء إن أحسنا استغلالها واستثمارها جميعا، حكومة ومعارضة، إن لم نحسن استغلالها، لا قدر الله، غنبقاود ندورو في حلقة مفرغة وأنداك لن يتفجع معه لا ندم الحكومة ولا ندم المعارضة ولا ندم كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين في بلادنا.

لابد من التذكير بهذه النقاط التي نعتبرها نقاط قوة لبلادنا ديالنا جميع، خلاص الثوابت الوطنية للجميع الحمد لله المغاربة جميعين على ثوابتهم، على رأسها: الدين الإسلامي الحنيف السمح، لا يجادل أحد وليس هناك شيء واحد في المغرب مسلم أكثر من الآخر، هذا عند الله عز وجل هو اللي كيسجل في اللوح المحفوظ، أما نحن كسلمين مغاربة ما يمكنه أن يزيدو على بعضنا أنه شيء واحد مسلم أكثر من الآخر.

كذلك الملكية يجمع عليها كل المغاربة وحتى واحد ما ملكي أكثر من الآخر، المغاربة كلهم ملكيين، ملكيين في إطار الدستور وباحترام الشرعية التاريخية والدينية والسياسية للملكية ببلادنا، ما يمكن لناش هذا ثابت لنا جميعا.

كذلك الوحدة الوطنية ديالنا حتى واحد ما وطني أكثر من آخر، كلنا وطنيين، كلنا مستعدون للدفاع عن الوطن، عن وحدة الوطن، إنسانا وترابا، كلنا بدون استثناء نحن المغاربة ونخب المغاربة.

الأمر الثاني اللي مدعو الذي يدعم القوة ديال بلادنا ومن نقط القوة ديال بلادنا هو الاستقرار الأمني، ونحمد الله على هذا الاستقرار الأمني اللي رسيناه بمجهودات الجميع، حكومة ومؤسسات مجتمع المدني والمواطنين. وبهاد المناسبة لابد من أن أوجه التحية لكل القوات الأمنية من شرطة ومن درك ومن قوات مسلحة ومن قوات مساعدة، تحية على العمل والتفاني في إرساء الأمن والطمأنينة ديال المواطنين.

كذلك نقطة أخرى تالته وهي مدعاة للافتخار والاعتزاز، هي مصداقية بلادنا في المحفل الدولي والريادة ديال بلادنا في المحفل القاري، أعتقد كلكم فخورون ومعتزون بالصورة التي بقيت عاقلة وستبقى عاقلة في أذهان كل المغاربة ديال مشاركة المغرب جلالة الملك في الذكرى المئوية للحرب العالمية الأولى أمام دول العالم، هذه مفخرة لكل المغاربة وهو دليل قوي على موقفنا ومصداقينا على المستوى الدولي.

كذلك ما يمكنه ليش ننكر ولا أحد يمكنه إنكار المنجزات اللي تحققت في بلادنا، خاصة في الجانب ديال التجهيزات الأساسية، يعني البنيات الأساسية واللوجيستيك اللي تقدر تشكل قاعدة متينة وصلبة لأي إقلاع اقتصادي في المستقبل.

اليوم لم نلق بعد، ولكن مقابل هاذ نقط القوة ديال بلادنا هناك العديد من نقط الضعف، لابد من التغلب عليها من طرف الجميع، أغلبية ومعارضة وحكومة ومجتمع مدني وكل المكونات ديال شعبنا.

نقطة الضعف الأولى اللي هي بغيت نقولها الأولى لأن هي اللي أضعف

المجلس الأعلى للحسابات والملاحظات ديالو، بدءا بالقانون المالي، مشروع القانون المالي يؤكد التقرير اللي صدر في أكتوبر 2018 هادي شهر وشي أيام، يتحدث عن ضعف المقروئية في القانون المالي، مكيتقراش احنا مشرعين جايين للبرلمان نشرعو وكاينة صعوبة لدى المجلس الأعلى للحسابات، وما بالكم عند البرلمان بمحدودية إمكانياته باش إدير قراءة سليمة وصحيحة للقانون المالي.

دأما في نفس التقرير، ينص على أنه لا بد من تحسين شفافية ومقروئية المعطيات المتعلقة بالميزانية وقول هاد الشي السيد وزير المالية المحترم، كنعطينا هاد الكتاب الأخضر هو القانون المالي، هذا، ها هو، وغنرجع للجدول اللي تناقش معك فيه في اللجنة ديال المالية، هاد الجدول اللي محكوم بالفصل 77 من الدستور، الذي ينص على أن الحكومة والبرلمان يشتركان في الحفاظ عن توازن المالية العمومية، كيف بغيتنا نشاركو معك، السيد الوزير، ومن خلالكم الحكومة في الحفاظ على التوازن، وهاد الجدول غير مقروء؟

صحيح فيه الموارد، الموارد حسب القانون التنظيمي ديال المالية راه معروفة، الضرائب، المساهمة ديال المؤسسات والمقاولات العمومية ومختلف الرسوم والحيابيات والهبات ..، والنفقات كذلك، ولكن بغيت غير نستخرج ذاك التوقع ديالكم، ديال 3.7% ديال العجز، وقل لي كيف درتو باش تخرجوها من هنا؟ حيث أنا هنا كنعنتي أكثر، كنعنتي 10% باحتساب القروض المتوسطة وطويلة الأمد، وإلى ما حسبناهمش كنعنتو 6%، ومجموع الاقتراضات، السيد الوزير، وبغيت نركز على هاد الأمر ميزان، مجموع القروض الواردة في هاد الجدول ما يقارب 93 مليار درهم ومخبية هنا، لأنه النفقات يعني الفوائد، خدمة الفائدة ديال الدين شي 28 مليار، الاستهلاكات 39 مليار، هاد الحاجيات في السطر الأخير اللي كان فيه جدال وسجال كبير وطويل في لجنة المالية، فيه 26 مليار. كلها تتعلق، السيد الوزير، بتسديد الديون في 2019، وكنجبو كنعنتو لنا هاد الميزانية هي ميزانية اجتماعية، الله أكبر، هذه ميزانية ديال خدمة الدين، هذه ميزانية ديال خدمة الدين، 93 مليار درهم ماشي سنتيم، يعني تفوق ميزانية الاستثمار اللي هي 73 مليار درهم، وهاد ميزانية الاستثمار غير صحيحة، ويؤكد على ذلك المجلس الأعلى للحسابات، لأنه هاد 73 مليار، أولا ما كنصرفش كاملة. ثانيا، يمول بها الصناديق الخصوصية، وما كنحسبش، كنعنتي تم كترام، وإلى حدود هاد السنة هادي متراكمة في الصناديق الخصوصية 130 مليار درهم، وكنحسب ضمن الاستثمار، وهي غير منفذة في الواقع.

السيد الوزير المحترم،

فلا بد من تحسين المقروئية، وكنا كنعطالو منذ زمان قبل ما نجي أنا، فريقي، فريق الأصالة والمعاصرة، كنا كنعطالو دائما باش يمكن نحسنو المقروئية نجيبو لنا هاد الجدول اللي كاين في التقرير ديال بنك المغرب،

جاعية، مع الأسف كلنا بحال بحال، كما قال جلالة الملك، ماشي غير بالجلال اللي تتحضرو بهم الجلسة ديال الافتتاح اللي تيفتتح جلالة الملك البرلمان، ولكن بسلوكنا كذلك، بمواقفنا، بتعاملنا مع بعضنا البعض، يجب وينبغي ويستلزم حالا الكف عن هاد السلوكات.

أنا كلكم سمعتو البارح وقريتو هاد الصباح وهاد الشي يعني يثير الغضب فينا كاملين تقرير ديال مؤسسة آل رشيد المكنوم، هاد الصباح المنظومة ديالنا ديال التربية والتكوين تراجعات ب 17 نقطة السيد الوزير من 77 إلى 94.

والتقرير الذي صدر قبل أيام حول مرتبة ديال الدخل ديال المواطن المغربي من أصل 122، داب هاد الشي مكيتخباش يعني راه ماشي كنعقول شي حاجة اللي باغي نطرح بها الركابي أو نجمد الماء في الركابي ولكن ينبغي أن نقف أمام الحقيقة كاملة كما هي باش يمكن نعرفو كيفاش غنتعاملو وأنا صنفنا في المرتبة 122 من أصل 122.

هناك الكثير من البلدان اللي بجوارنا وفي الجنوب صنفنا في مرتبة متقدمة علينا.

علاش هاد الشي كامل؟ هاد الشي كامل والحكومة تأتي بمشروع قانون مالي نسخة طبق الأصل للقوانين السابقة، لأن القانون المالي راه هو الذي يكتف السياسات ديال الحكومة حيث هو الفلوس، والسياسات العمومية هي الفلوس، خلينا داب الحكامة والقيم وداك الشي كلو اللي مرتبط حتى هو خاص الدعم ديال الفلوس، بطبيعة الحال وغنجبو له.

كنجب نفس القانون المالي وهي عارفة أنه باش نخلو هاد المشاكل كلها، باش نخلقو النمو وباش نخلقو العدالة الاجتماعية والعيش الكريم للمواطنين والمواطنين خاصنا نرفعو النمو، باش نرفعو النمو خاصنا نبدلو ماشي فقط في النمط الاقتصادي والنموذج (modèle économique) بل نبدلو حتى هاد القوانين لأن هي اللي كنعنت هاد القوانين المالية.

جاينا الحكومة القانون بنفس البنية ديال السابقين رغم أنه عرفت أن نسبة النمو هادي سنوات وهو في انحدار مستمر من 2002 إلى 2008 كانت عندنا 5% ديال النمو، 2008 إلى 2012، 4.5% من حكومة الاستاد عبد الإله ابن كيران الله يذكره بخير إلى اليوم 3.3% يعني المعدل السنوي.

وجاينا الحكومة نفس القانون المالي وتتوقع نسبة النمو 3.2% يعني باقة في نفس ..

انا أتساءل مع السيد الوزير وهو حاضر، ما الذي يجعلكم متجهدوش ومتبتكروش ومديروش مجهود إضافي للخروج من هاد الإطار التشريعي ديال القوانين المالية؟

الي بالمناسبة غنذكر بالتوصيات ديال المجلس الأعلى للحسابات اللي هو مؤسسة دستورية وطنية ما هي معارضة ما هي حتى حاجة هي مؤسسة محايدة موضوعية، وعندك السيد الوزير كل التوصيات ديال

الميزانيات الفرعية اللي كييجو لنا، وإلى قلبي، السيد الوزير المحترم، بين ثانيا أسطر هذه الميزانيات والله العظيم وأقسم بالله ثم أقسم بالله ما بغا يتفهم لي ذيك الشي.

كاين الفلوس تهدر وتبذر بشكل غير مبرر، وهاذ العملية درتها في جميع الميزانيات الفرعية ديال القطاعات، كاين شي حوايج ما بغاوش يتفهمو لي كاع، وفي الآخر قلت ياك ما غنكون قاسي كيف ما كيغاتبوني بعض الأصدقاء شي مرات كيقلولو ليا راك كنكون قاسي على الحكومة، بقيت كنتقلب لقيت نفس الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات، في 2017 زدتو النفقات ديال التسيير 110%، في 2018 قل لنا السيد الوزير شحال زدتو فهاذ النفقات؟ وغير مفهومة وغير مبررة إطلاقا، خاصة في الميزانية ديال التعليم اللي احنا في أمس الحاجة إلى الإمكانيات المالية، كنتقلب كنتلشي شي حوايج غريبة، ما عنديش الوقت باش نتذاكر بتفصيل على هاذ الأسطر، ولكن أدعو السيد الوزير المحترم إلى مراجعة هذا الأمر. أرجوكم، السيد الوزير، بلادنا وشعبنا محتاج للفلوس ما تبذروه هومش، أتم تقرون في مذكرتك التقديمية اللي اعطيتها لنا في شهر 7، وما التزموش بهاذ الشي، واش شي حد غالبكم؟ أو لا ما منتبهيش؟ أو لا ما كنعاملوش بالجدية اللازمة مع الموضوع؟ هذه فلوس ديال الشعب، ومحتاجين لها بزاف. فين محتاجين لها؟ محتاجين لها في التربية والتكوين، ومحتاجين لها في الصحة، ومحتاجين لها في العديد من الأمور اللي تمهم الأوضاع الاجتماعية ديال بلادنا.

إذ، السيد الوزير المحترم، هاذ الشي كله هاذ القانون المالي ما كانش مفاجئ راه غادي يعطي العجز وانتوما جايبين نسبة العجز دالميزانية في 3.7، يعني كنتكرو نفس العجزات التي تجعل من اقتصادنا غير قادر على الإقلاع، ما يمكنش يقلع، ما يمكنش يقلع واحنا عايشين العجز في الميزانية، العجز في الميزان التجاري وميزان الأداءات وهاذ العجزين التوأمن لها وقع وتأثير على كل الأمور اللي تتعلق بالاقتصاد الوطني.

وبالتالي فهذا القانون المالي، أنا أقول كنتفكر هذه الأيام واش تقولها ولا ما تقولهاش للسيد الوزير، باغي تقولها وجاوبني، واش عندكم وقت من هنا للرجوع إلى مجلس النواب في (la navette) ديال القانون المالي، واش عندكم شي وقت تفكرو وتنقدو ما يمكن إنقاذه، في هاذ الشي ديال النفقات بالخصوص؟ لأنه أمام هذا الوضع يطرح سؤال، السيد الوزير المحترم، أمام هذا الوضع ما العمل؟

ولذلك نقول نحن في المعارضة سنساهم ونساعد الحكومة وإذا بغات تاخذ برأينا تبارك الله، ما بغاتش تاخذ برأينا فلها ذلك، لأنه هي اللي تتحكم وهي اللي تفسر البلاد، وهاذ الشي تتقول دبا تتقولوه دائما وكناكدو عليه، وكناكد عليه المؤسسات الوطنية وكذلك المؤسسات الدولية، فما العمل؟

أولا، التحكم في النفقات، السيد الوزير المحترم؛

ثانيا، توسيع الوعاء الضريبي، السيد الوزير اليوم، أنا بغيتك تجاوبنا

جدول واضح، أكثر من هذا ما كتجيوبه لناش، ترفض، رفضت الحكومة يتدرج ضمن الوثائق 13 اللي مرفقة للقانون المالي، وترفض هاذ المقترح وهاذ المطلب ديالنا كعارضة، وبالمناسبة (PAM) من نهار اللي تأسس وهو في المعارضة واحنا باقين في المعارضة، وغبقاوا مستعدين، نقاوا للمعارضة حفاظا أو على حسب ما يبوونا به الناخب المغربي.

إذن فهاذ الجدول باينة فيه، كتسميوه (la situation prévisionnelle des charges des sources du budget (du trésor) ما كتعطيوبه لناش السيد الوزير، باش نتبعو معكم، نتبعو معكم في لجنة المالية وفي باقي اللجان الأخرى.

حين نتحدثون السيد الوزير، غنرجع لهاذ الجدول، وغندير فيه قراءة، حضرت على المديونية، قلت على أنه هاذي ميزانية تسديد الدين وليست ميزانية لتقديم الخدمات ولتحسين الخدمات الاجتماعية للشعب اللي واضحة. وكنتقرا واحد الجملة ديال دائما المجلس الأعلى للحسابات، كنا وقالناها ما كتصنتو لناش، قلناها منذ زمن، هاذ المرة كيقلوها لكم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، المجلس الأعلى للحسابات يوصي بضرورة مضاعفة الجهود قصد الحد من حجم الدين العمومي، وليس بالمديونية والتحكم في النفقات ونسب عجز الخزينة.

وملاحظة تتكرر كل سنة في التقارير ديال المجلس الأعلى للحسابات، كل سنة، ولا أحد يصغي لنداءات المجلس الأعلى للحسابات.

على كل حال هاذ الشي اللي كتوفرو لنا من وثائق ومن معطيات ومن بيانات، كنتقروا في حدود المقررة ديالها، فهذا كنتذاكر السيد الوزير المحترم من خلالكم الحكومة عن النفقات، باش نتذاكر راه الميزانية ببساطة هي الموارد آش تندخلو واش كنعرفو، النفقات والتكاليف.

احنا في بلادنا منين تندخلو الفلوس؟ تندخلوها غير من الضرائب، 90% من الضرائب، الشي الآخر من المؤسسات والمقاولات العمومية شي شوية. بالمناسبة مجموع المؤسسات والمقاولات العمومية في البلاد شي 50 والزيادة يلاه كيدخلو بالكاد كيدخلو ذلك الشي اللي كنتدخل الضرائب على الكارو بحال بحال، كنعربو الكارو كندخلو شي 11 مليار درهم، ذلك الشي اللي كنتدخل كل هاذ المؤسسات والمقاولات العمومية.

ففيما يتعلق بالنفقات، النفقات جا في التقديم ديالكم، السيد الوزير المحترم، وفي الصفحة 115، ترشيد نمط عيش الإدارة أساسا عبر تعزيز مجهودات ترشيد النفقات المرتبطة بتسيير الإدارة، خاصة فيما يتعلق بمستحققات الماء والكهرباء والاتصالات والتنقل داخل وخارج المملكة والكرء وتهئية المقرات الإدارية وتجهيزها وتنظيم الحفلات، وكذا مصاريف الاستقبال والنفقة واقتناء وكراء السيارات، وكذا المصاريف المتعلقة بالدراسة، هذا جا في المذكرة ديالكم.

فاش كنجيو تقراوا هنا ما كاينش من هاذ الشي السيد الوزير، بل بالعكس هناك إسراف وتبذير وزيادة في نفقات التسيير غير مبررة في

قطاعية مشتتة، جزر معزولة عن بعضها البعض، وليست هناك أي التقائية بين برامجها وسياساتها، التسريع الصناعي بوحده، والأخضر بوحده، والأزرق بوحده، أليوتيس بوحده، الرقمي بوحده، راه بزاف كثير ذاك الشئ، ولكن اللي متأكد منو - وغادي تتفق معايا السيد الوزير - على أنه كل مخطط كيتعتبر عنده حكومة ديالو بوحده اللي هو الوزير اللي مسؤول عليه، ولا هناك أي مجهود ما عرفتش واش السيد رئيس الحكومة ما تديرش مجهود ما نعرف، لأن شي مرات تبيان لي ذاك الشئ راه ماشي زعما نتصورو ما عرفش أشنو، يمكن نتصورو رئيس الحكومة يستدعي الوزراء ديالو ونجلسو ماشي ضروري التلفزة والنقل التلفزيوني ويتذاكرو بيناتهم، السادة الوزراء المحترمين راه هاذ الشئ عندكم مشتت غنجمعو هاذ الشئ.

إذن فأعتقد، السيد الوزير المحترم، على أن هذا الأمر الأول لا بد من تجميع المخططات وقبل ذلك التقييم ديالها هي جميع المخططات أو جملها - حتى لا أكون قاسيا - جملها فشلت في تحقيق أهدافها أو عجزت عن تحقيق أهدافها، كين هناك بعض المخططات بحال المغرب الرقمي، وصلنا ل 25%؟ ما وصلناهاش. ما وصلناهاش، السيد الوزير، وأنت عارف هاذ الشئ خسرتنا عليه الفلوس وخسرتنا عليه الجهد وخسرتنا عليه الوقت، والدخول والولوج إلى عالم اليوم ما يمكن يكون إلا عبر بوابة الرقمي (le digital) وفشلنا فيه، ما يمكنش اليوم الاقتصاد ديالنا يكون تنافسي بدون الانخراط في الصناعة 4.0، وأنا أقول وأشدد على ذلك، وما يمكنش هاذ الشئ يكون لأنه الثورة الصناعية الرابعة راه هي التكنولوجيات هي (les communications) هي (l'internet) هي (le digital)، ما غنخوضش في التفاصيل ديال هاذ الأمر، ولكن هاذ القناة عندكم وعندنا وكاين توصيات ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الأخير، هاذي شهر يوصي ويشدد، وإلا سيفوتنا الركب، السيد الوزير.

واش درنا في هاذ الباب؟ فشلنا في هاذ المخطط، مخطط الابتناق الصناعي 50% ما وصلناهاش. التسريع الصناعي اليوم، التسريع الصناعي يتحدث عن أن الهدف الأسمى من هاذ الشئ كامل، التسريع في 2021 مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام 23%، بالكاد احنا اليوم 2018، 16%، وشي بركة واخا تزيدو شوية راه 16، كيف بغيتو في عامين تزيدو 7 ديال النقط؟ فالمخططات اللي تتقدم الحكومة، السيد الوزير، مخططات طموحة فيها الكثير من الوعود، فيها التزامات غير مبنية على أسس موضوعية وواقعية ورنانة جدا، وحين تنتهي الآجال نجد أنفسنا محبطين، لأنه لا شيء تحقق للأهداف أو القليل من الأهداف.

إذن فلرفع من الغو، السيد الوزير، باش نأكد على هذا الأمر ونكونو تنافسيين، خاصنا البلاد ديالنا يصدر باش ندخلو الفلوس، لأنه إلى مشينا بهاذ العجز ديال الميزان التجاري وميزان الأداءات باستمرار ما يمكن لنناش نقلعو، وما يمكن لنناش نقلعو، ومكاينش السيد الوزير، مجهود كافي ومقنع في هذا الباب، وهذا مرتبط بجواج أخرى أنا غنتذاكر عليها على المدى

علاش أنتوما، فاش تقول لكم انتوما السيد الوزير المحترم ماشي شخص شخصيا، لا عاد بديتي، كنهضر على الحكومة، علاش عجزتو على توسيع الوعاء، وانتوما عارفين راه ما عندكمش خيار، راه إما توسعو الوعاء ديال الضريبة إما تزيدو تضربو عباد الله، وتضربو البسطاء، يعني تمشيو لهم للدخل ديالهم من (la source) وتمشيو للاستهلاك (la TVA) هذا الخيار صعب لأنه يخلق احتقانات اجتماعية لها خطورتها.

إذن الحل اللي عندكم وسعو الوعاء، شحال وانتوما تقولو لنا نوسعوه، والتوسيع ديالو معناه مجهود لهيكلة القطاع الغير المنظم، سنوات والحكومة ترد هذا الأمر دون أن تعمل أي مجهود لتحقيقه.

الرفع من نسبة تحصيل الموارد، دبا خاصنا ندخلو الفلوس، الرفع من نسبة التحصيل ما كنديروش مجهود، السيد الوزير، كتضيعو على المغرب على الشعب 8 دالمليار ديال الدرهم، من خلال ضياع 50 مليار ديال الفاتورات، رقم اللي غادي فكوه به واحد العدد ديال المشاكل، 8 دالمليار ديال الدرهم، قل لنا علاش السيد الوزير؟ واش لأنه الموظفين للتحصيل ما كافيينش، واش شي حاجة أخرى مرتبطة بالحكومة في هذه العملية ديال التحصيل، أو شي حاجة أخرى، هاذ الشئ يعني بلادنا عندها إمكانيات خاص الجدية والمسؤولية في التعاطي مع هذه الأمور.

واحد الأمر ثالث يمكن لنا نرفعوه به الموارد وقلناها وجبناه تعديل، ورفضتوه السيد الوزير هو ما سميناها ب "تضريب البذخ" بدل تضريب معيشة البسطاء، "تضريب البذخ" يعني تضريب (la TVA) تزداد حتى ل 30% بالنسبة للمواد الاستهلاكية، كيفاش تتسمى ذاك الشئ (luxe) ضربوه هذو، علاش ما بغيتوش تضربوهم؟ أولا بعدا هي منتجات باش ما نقولوش أودي كمنسو التنافسية داقتصاد الوطني وكذا، هذيك كلها منتجات مستوردة، وليست من صنع محلي.

ثم رابعا، دائما في تنمية الموارد، حكامه المقاولات والمؤسسات العمومية، السيد الوزير. ما يمكنشني مجموع المؤسسات العمومية يلاه تتعطي للخرينة هذاك الشئ اللي تيعطي الكارو، هاذ الشئ ماشي معقول، واحنا متأكدين وحتى انتوما تقرون بذلك وما مرة جاء على لسانكم، يعني الحكومة، أنه هاذ المؤسسات والمقاولات العمومية تفتقد إلى الحكامة في تدير شؤونها، لا المالية ولا كل ما يتعلق بشؤونها الداخلية.

إذن فالسيد الوزير مرة أخرى علاش ما بغيتوش تدير مجهود، تديرو مجهود لحكامه جيدة في هذه المؤسسات؟ هاذ التدابير اللي تنتقروها عليكم هي تدابير على المدى القصير والآني المستعجل، تنتقروها عليكم، السيد الوزير، تدابير على المدى المتوسط، وهي كالتالي.

وغنطلق من هنا من قول جلالة الملك في خطاب له، ينص ويقول: "رؤية مندمجة للنموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي ببلادنا".

السيد الوزير،

اسمح لي تقول لك ما عندكمش رؤية مندمجة وشاملة، عندكم مخططات

المتوسط.

قلتها قبيلة وغناك عليها، لا بد من القطع، هاذي ترتبها في المرتبة الثانية بعد تغيير ومراجعة نموذج النمو واللي تعتمد على قاعدة صناعية قوية تصديرية، الأمر الثاني قبل شي حاجة أخرى، هي القطع مع نمط الحكامة المشوم بالفساد والرشوة والبيروقراطية والمركزية المفرطة، والشروع فوراً بتضافر الجهود ديال الجميع، الشروع فوراً في بناء نمط جديد يعتمد النزاهة والشفافية واللامركزية واللامركز، اللي تستخدم فعلاً جموية تقدمية حقيقية، وهاد الشي تعطلتو بزاف، تهدرون الكثير من الزمن، السيد الوزير المحترم، الكثير من الزمن، تهدرون هذا الزمن وتؤدون إلى التأخير، وهذا يؤدي إلى التأخير عن الإقلاع، والتأخير عن الإقلاع الشعب هو اللي تيأدي فيه التكلفة عالية جداً.

بالمناسبة ففتح قوس، احنا من مفروض نتعبأو كاملين للانتقال إلى النموذج الجديد، النموذج التنموي، أنا الآن تهضر فقط على نموذج النمو ما عنديش الوقت باش نهضر على النموذج التنموي بالأعمدة ديالو كاملين، ما يمكن لناش، السيد الوزير المحترم، بدون اقتسام التكلفة، أي إصلاح وأي انتقال له تكلفة اقتصادية ومالية، وهاد التكلفة خاص يتقاسمها المغاربة كاملين وليس بعض الفئات اللي مغلوطة على أمرها فقط، لا بد من..

المسألة الثالثة، السيد الوزير، وبسرعة، الطبقة الوسطى هلكتها في هاذ 7 سنين، هلكتها وقد أقول قريب تمحيوها، فلا يمكن لنموذج أن ينجح بدون قاطرة قوية، وهاد القاطرة ما يمكنش تكون إلا الطبقة المتوسطة، وقضيتو عليها بالإجراءات والتدابير التقديرية اللي دارتها الحكومة ديال السي ابن كيران وتتواصلها اتنوما إلى حد اليوم.

ثم الأمر الثالث التربية والتكوين والصحة، ما غنهضش بالتفاصيل هنا. في الأخير، السيد الوزير المحترم، عود على بدء، ياك السي؟ نرجع للأول ونقول أنه هاذ الشي كامل لا يحتاج إلى المعجزات، اللي ما تقدروش عليها احنا كمغاربة عندنا ما يكفي من الذكاء، عندنا ما يكفي من الغيرة الوطنية الصادقة لإيجاد الحلول، ونقول لك السيد الوزير فين كايبة الحلول، باش ما نمشيوش نقلبو فشي جهة أخرى، الحلول عندنا في دستور المملكة، دستور المملكة فيه جميع الحلول لجميع المشاكل.

فالحكومة أن تتعامل بجدية أكبر مع هذا الأمر، فاش تنقول الدستور، روح الدستور، روح الدستور، لا في الحكامة ولا في الحقوق ولا في الحريات، ولا في العدالة الاجتماعية ولا في العلاقة ما بين المؤسسات والاستقرار ديالها والتعاون ديالها، ولا كل المجالات التي يوطرها الدستور، أكيد تما غادي تلقوا الحل ولستم مطالبين بالإتيان بمعجزة، لأنه عصر المعجزات قد ولى واتي.

والسلام عليكم.

وشكرا على حسن إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أو من ينوب عليه، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام البار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد وزير المالية المحترم،

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والناطق الرسمي باسم الحكومة،

أخواتي إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

أعود إليكم لأسئلكم قبل الدخول في ما أعده الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بهذا المجلس الموقر من تقرير وملاحظات حول ما نحن بصدد مناقشته.

السيد الوزير، أسئلكم أين هم أعضاء الحكومة؟ هل يمثلون الحكومة وحدكم؟ وهنا أستحضر السيد الوزير أتمنى أن تتبعوني ولو هنية، أتمنى أن آخذ من وقتكم ولو هنية بسيطة لأقول لكم أين هم إخواننا الوزراء في هذه الحكومة؟ هل غير معينين؟ هنا أستحضر القولة الشهيرة للزعيم علال الفاسي رحمة الله عليه: "واحد كآلف، وألف كأف" قولة شهيرة للزعيم علال الفاسي، وأنا أستحضرها وأنا طفل صغير كان يرددتها ما من مرة، هل أتم ألف؟ تبارك الله عليكم.

هي مناسبة أيضا، واسمحوا لي السيد الوزير أن أتجراً لأقول كنتم في مستوى التطلعات أبهرتم اللجنة المالية وعبرتم عن وطنيتكم وعن كفاءتكم، أرا غير يخليوكم تخدمو، أحبيكم، وزير جاء وكنا نعتقد أن البداية أو أن الممارسة ستعطيكم أكثر تجربة، لكننا اكتشفنا أنكم كنتم في المستوى.

شكرا كذلك للجنة المالية وإلى رئيسها ومقررها وكل مكوناتها، عشنا معكم وأبجرتنا معكم فعلا ما يتعلق بهوم الشعب ومستقبله.

نحن في حزب الاستقلال نأمل كثيرا أن يكون هذا المشروع مشروع قانون المالية هو الأفق حتى نستطيع أن نستجمع قوانا لنكون في المستوى. حزب الاستقلال بوطنيته وغيبرته الصادقة مازال يتطلع إلى غد أفضل بمشاركة حكومية فاعلة، ويا ليتني أرى مجموعة من الوزراء حتى يعوا حتى يفهموا حتى يستنبطوا المساوي والمحسن، حتى يستنبطوا هموم الشعب الذي أولكنا نحن في النيابة عن الشعب.

السيد الوزير،

إن المشروع العروض على أنظار مجلسنا الموقر اليوم، هو مناسبة لإجراء تقييم موضوعي ومسؤول لما تحقق وما لم يتحقق ولمدى وفاء الحكومة بالالتزامات التي قطعها في البرنامج الحكومي ومدى قدرتها على تضمين هذا

لقد كان النصر دائما حليفنا في الإصلاح، بفضل المبادرات الفردية تارة، وتارة أخرى، عبر التعبيرات الوحودية التي نشأت انطلاقا من كناية العمل الوطني ومرورا بالكتلة الوطنية، ووصولاً إلى الكتلة الديمقراطية، التي قادت بلادنا إلى الدخول إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي.

والأكد أن ما تحقق من إصلاحات جعل بلادنا تمثل حالة استثنائية في محيطها الإقليمي، ومكمنها من تجاوز تداعيات ما جرى في الحوار، كنتيجة لحوار وطني واع ومسؤول حول الإصلاحات السياسية والدستورية، ساهم في تعزيز الثقة بين مختلف المؤسسات الدستورية ومختلف الهيئات والوسائط السياسية والنقابية والمدنية.

ونعتقد أن بلادنا اليوم، في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى روح هذه الإرادة، بما يسهم في استرجاع ثقة المواطنين في مؤسساتهم.

أجل، السيد الوزير، الثقة، الثقة كلمة خفيفة في اللسان وثقيلة في الميزان بالنسبة لهذه الحكومة. إن استرجاع منسوب الثقة، السيد الوزير، هو سر نجاحنا كمجتمع مغربي، الثقة التي ما فتئت الحكومة تذكرنا بها إبان مناقشة كل مشروع قانون مالي، ولكن دونما أن تقدم ما يؤسس وما يشجع أو يشجع لهذه "الثقة" ولم تقدم ما يؤكد بأن الآفاق مطمئنة، السيد الوزير، من خلال تقديم معطيات واقعية وأرقام حقيقية وتوقعات يقبلها المنطق الاقتصادي قبل المنطق السياسي، وهذا كله كان يقتضي من الحكومة أن تتهدد وأن تخلص في الإفصاح عن المؤشرات الدالة على الأبعاد السلبية قبل الأبعاد الإيجابية للاختيارات المحتملة، لأن رهان الحكومة لا ينبغي اختزاله في تغليب هاجس التوازن المالي على هاجس المطامح الاقتصادية المقرونة بالعدل الاجتماعي وبالعدالة الاجتماعية.

بصيغة أخرى، مرحبا بالنمو الاقتصادي، السيد الوزير. مرحبا بالتوازنات الماكرواقتصادية، السيد الوزير. ولكن دون أن يمس ذلك بالتوازنات الاجتماعية.

الاستقرار السيد الوزير، الاستقرار قبل الاستثمار، إن لم يكن هناك استقرار سوف لن يكون هناك أي استثمار، السلم الاجتماعي، السلم الاجتماعي، السيد الوزير. لا تعتقدوا أن السلم الاجتماعي سيعطى هدية أو ستأخذونه كحكومة بدون مقابل.

إن الشعب المغربي لم يوقع على بياض مع أحد، بقدر ما كان وراء جلالة الملك للدفاع عن حوزة الوطن، لوضع ظروف اجتماعية حقيقية توصلنا جميعا في تكافل مغربي إسلامي، هذا هو الإصلاح، السيد الوزير.

نناقش مشروع القانون المالية، وكنا نأمل أن يكون المشروع المعروض على أنظار مجلسنا اليوم في مستوى التوجيهات السامية لجلالة الملك وتطلعات المغاربة وحاجياتهم المجتمعية.

كنا نأمل أن يكون المشروع في حجم الرهانات المطروحة، وأن ينجح في رفع تحدي استرداد منسوب الثقة في قدرة هذه الحكومة على تنفيذ التزاماتها وتقديم ما يفيد بأن الآفاق مطمئنة.

المشروع الإجراءات والتدابير التي عجزت عن تحقيقها خلال ثلاث سنوات مضت أو بالتزامن الحكومي وهما غايين نحسبو لهم سبع سنين، احنا نتقولو سبع سنوات أشنو دارت فيها هاذ الحكومة؟

السيد الرئيس،

إن مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2019، هي فرصة سانحة لنجدد التذكير بحرص حزب الاستقلال كما كان، على أن يجسد بالوعي والممارسة القيم الحقيقية للنضال والديمقراطية كما سطرها الرواد الأولون، والتي جعلتنا نستشعر حجم التضحيات التي بذلت، وحجم التنازلات التي قدمت، ليكون الوطن على الصورة التي نعتز بها اليوم.

وعلى امتداد مسار تاريخي طويل من الكفاح والجهاد، حققت بلادنا تحولات مهمة على كافة الأصعدة بتوافق تام مع كافة الفرقاء، وكان قدرنا أن نواجه في كل مرة تحديات وإرادات نكوصية، نحاول ما استطاعت جر بلادنا إلى الخلف وضرب المكاسب الديمقراطية والقضايا الوطنية.

ويبقى أهم القضايا التي مازالت تشد اهتمام جميع المغاربة، ملكا وحكومة وشعبا هي القضية الوطنية، قضية الوحدة الترابية، السيد الوزير، التي تحظى بإجماع وطني وبتعبئة منقطعة النظير وراء جلالة الملك أيده الله، أجل، من أجل مواصلة ورش الإصلاح السياسي وتحقيق التنمية الشاملة بالأقاليم الجنوبية.

ومادامت المناسبة شرط، فاسمحوا لي أن أعرب باسم الفريق الاستقلالي عن اعتزازنا بالمشاركة المغربية القوية في المحادثات الأخيرة بجنيف، ما دامت تروم أن توصل إلى حل واقعي عملي قائم على التوافق حسب قرار مجلس الأمن، خصوصا الفقرة الثانية من القرار 2440.

كما نعرب عن تقدير حزب الاستقلال للعمل الجبار والكبير الذي يقوم به المنتخبون بالأقاليم الجنوبية بمختلف الهيئات الحزبية، وعن المشاركة المميزة لهم في المحادثات الأخيرة. تمنى التوفيق بحول الله.

إن قضية وحدتنا الترابية، السيد الوزير، ليست قضية حكومة أو حزب دون الآخر، ولا فريق دون الآخر، بل هي قضية جميع المغاربة بدون استثناء، وعلى الجميع أن يساهم كل من موقعه في تحصين المكاسب والمنجزات المحققة وتعزيز موقف ومصداقية بلادنا لدى المنتظم الدولي.

كما أود بالمناسبة، أن أتقدم باسم الفريق الاستقلالي، ومن خلاله حزب الاستقلال، بتحية تقدير وإكبار لقواتنا المسلحة الملكية ولقوات الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية على الروح العالية والتفاني والتضحيات الجسام التي ما فتؤوا يبرهنون عليها من خلال مزاولتهم لمهامهم في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، وفي الحفاظ على الأمن والاستقرار وسلامة المواطنين، ونحني لإجلال وإكبار أمام كل أرواح شهداء الواجب الوطني.

السيد الوزير،

حضرات الأخوات والإخوة،

الرياضيين، الأداء الاقتصادي متأزم ومتأزم جدا.

غادي نجيكم للمقاومات اللي غنضرو عليها ونحاولو نعطيوها حقها، الأمر المثير للاستغراب السيد الوزير، هو أن الحكومة غير مبالية بما يقع، تحيد على الراس وتجي فين بغات، أو أنها تدرك جيدا ما يقع، لكنها عاجزة على إبداع وسن إجراءات وحلول جذرية للمعضلات الاجتماعية والاقتصادية والمطروحة وإزالة المتاريس التي تعترض تنفيذ البرامج والمشاريع الكبرى، بل إنها غير قادرة حتى على إجراء قراءة صحيحة لعدد الإقالات الملكية التي شملت أعضائها في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

لو كان من الضروري اختزال أزمة هذه الحكومة في كلمة واحدة، لقلت لكم، السيد الوزير، أزمتها أزمة ثقة، أزمة التيه، أزمة الارتجال، أزمة عدم التشاور، أزمة الثقة المتزايدة في النفس، وعاش من عرف قدره، وهذا الحكومة تبارك الله عليها تفتقد لأربعة نقط سأختصرها، حسب وجهة حزب الاستقلال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

العنصر الأول مرتبط بغياب رؤية إستراتيجية واضحة ومنهجية واستباقية منبثقة من إدراك حقيقي للتحديات والانتقالات التي يعرفها المغرب، سياسيا واجتماعيا وديمقرافيا وثقافيا واقتصاديا.

احنا نتعرفو أن تزداد لنا، عارفين أن مثلا رمضان جاي واحنا ما نتوجدو لوش حتى تيتوقف المواطن أمام الأمر الواقع، أفين هي هاذ الاستباقية؟ فين هي النظرة الإستراتيجية البعيدة؟ فين هو التخطيط ديالك؟ فين هو البرنامج الحكومي اللي آمنا وقلنا وا (BRAVO) هذا راه بخير، اسمحو لي السيد الوزير ساعة ساعة تنخرج عما هو مكتوب، لأنني أطلق بما أشعر وأستسمح.

العنصر الثاني: هو مرتبط بغياب الفعالية والنجاعة، هي اللي قلنا عليها تنباتو نمشيو ونصبحو في بلاصتنا، وهنا يجدر بنا أن نشير إلى أن جلالة الملك نصره الله عمل على تحديد السقف الزمني لمجموعة من الاستراتيجيات التي دعا الحكومة إليها أخيرا والتي لم يتم إنجازها في الآجال المحددة، ها الجواب دبا ما تقول والو، أعباد الله سيدنا الله ينصره قال لكم واعطيوني الزمن، عطيووني فقاش، أعطانا خريطة الطريق، حكومة محظوظة هاذي، سيدنا في الخطابات ديالو تيقول لكم ها أشنو، ها البطالة، ها التعليم، ها الصحة، ها البادية، ها المقاولات، ها الجهة، واضحين.

إذن راكم محظوظين أشنو بقا لكم؟ يلاه أسيدي (commençons) ولكن التيه ديالكم والتجداب هنا والتدخلات، وزير من الدرجة 1، وزير من الدرجة 2، وزير من (3ème division) (Laissez les gens travailler s'il vous plait) خلينا الناس يخدمو، واللي عرف بزاف من الوزير ينصح، تديرو مجلس حكومي، هضرو أسيدي بيناتكم وديرو لنا (voilà ce qu'il faut faire pour sauver la situation) أسمح لي إلى هضرت بالفرنسية لكن لا حول ولا قوة إلا بالله.

كنا نأمل كذلك أن تجيد حكومتكم الإبحار وتحسن إتقان الإبحار في ظروف صعبة، وتوجه سفينتها توجيها سليما بدل الانسياق مع الرياح، لأنه ليست هناك رياح مواتية لمن يجهل الوجهة.

لكن خطابكم جعلنا لقد خاب أملنا، السيد الوزير، وأظهرت الأحداث والسياقات التي وأكبت إعداد هذا المشروع أن الحكومة عاجزة عن توجيه السفينة وعاجزة عن تحديد الإحداثيات، وأنها لم تستوعب بعد رسائل الشعب المغربي اليومية، وما هي هذه الرسائل السيد الوزير؟

تصاعد حدة الاحتقان الاجتماعي، والذي لا يعدو أن تكون مطالبه مطالب اجتماعية صرفة، لقد جئتم، السيد الوزير، في خطابكم وفي تقديمكم لهذا المشروع أن التعليم والصحة والسكن والتشغيل كلها إكراهات. متى كان هذا إكراها السيد الوزير؟ هل التشغيل والبطالة والصحة والتعليم إكراه؟ هذا واجب وحق علينا أن نجتهد جميعا لتحقيقه وإسكات الأفواه الجائعة والأصوات المعطلة والأصوات المريضة التي تنن في مختلف أرجاء المستشفيات، دون أن تجد من ينقذها ومن يعولها ومن يخفف من آلامها السيد الوزير، هذا واقعنا.

اسمحو لي، لا أقوم بالشعبية، ولكن أعبر لكم عن ما أراه، ما أعيشه دون أن أدخل إلى أسواق وجيبي لا يجاوز 100 درهم، هل اليوم 100 درهم واش تغذيك الخوت؟ جاوبوني قولو لي واش 100 درهم الآن اللي فوق (SMIG) واش غادي تعطينا شي حاجة السيد الوزير؟ واش نشريو اللحم واش الخضرة واش نصابو البوطة؟ وهذيك الماندة ديال الأجراء (SMIG) أو الموظف المتواضع 3000 درهم، واش غتخلص لو الكرا، أرا نخلصو غير الضو والمال السيد الوزير، أشنو وقع للمغرب؟ أشنو وقع لهاذ الحكومة؟

الحكومة رها كلها الخيرات ما تغيراتش بالعكس ازدادت، ازدادت الخيرات وكل مرة تنسلطو من الأرض ما ينفع، الشتا الحمد الله طاحت المحصول الزراعي بخير، إذن أشنو وقع لنا؟ القدرة الشرائية انهارت راه ما تنديرش السياسة أو نتحاول ننتقم، راه أنا مغربي، وحزب الاستقلال دائما كان وطني. الله ينجحكم السيد الوزير، نجاحكم معنا احنا حتى أنا غنستفد حتى أولادي غيخدمو، حتى عائلتي غتخدم، حتى أنا مواطن.

اسمحو لي إلى كنت تنعطي المثل بنفسي أعبر عن المجتمع، شأني شأن باقي المغاربة، أشعر بمعاناتهم لأنني أنزل إلى الأسواق وتنشري بطاطا ومطيشة وتيغشوني وتيزيدو عليا في الضرائب وهذا هو وضعيتي وما تحسبونيش أنني نتحاول نتعامل على المجهودات ديالكم، مجهودات كبيرة تتقومو بها ولكن بحال اللي تيمشي في المنام. نباتو تمشيو وتنصبحو في بلاصتنا.

اسمحو لي تعبير اللي هو تيليق للعمل الحكومي، قلنا تصاعد حدة الاحتقان الاجتماعي، الهجرة السرية والعنينة، احتجاجات الحسبية، زاكورة، احتجاجات المعطلين، احتجاجات المكفوفين، احتجاجات المتفرجين

فكيف له أن يكون اجتماعيا، في ظل الضغوطات الإضافية التي فرضها المشروع قسرا على الطبقة الوسطى، والإجراءات المقترحة التي تؤدي إلى توسيع رقعة الفقر والهشاشة وتوسيع التفاوتات المجالية؟ كيف له أن يكون فعلا اجتماعيا، في ظل العرض المخيب للآمال الذي قدمته الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي، والذي يؤكد غياب الإرادة الحقيقية للنهوض بالتعليم وتحسين الخدمات الصحية ومنظومة الحماية الاجتماعية؟

الحوار الاجتماعي كان بنيسا وأجوف وفقيرا، كان يراد أن تؤخذ الصور لتظهر بأنها تقوم بحوار اجتماعي، ونرد العيب على النقابات أنها انصرفت ولم تقبل، ماذا ستقبل؟

لا نريد أجور، لا نريد إلا اعطينونا شي بون باش ناكلو ونسكنو وتداووا، وخوذو اتنوما المناضات، خوذو الأجور، السيد الوزير. اعطينا احنا غير باش ناكلو وتداووا اولادنا وتقيروهم ونسكنو، ليس إلا. والمناضة تبرعو بها أتتا وما تزيدونا ش.

أجل، السيد الوزير، الأخوات والإخوة، الاختلالات والأعطاب التي تعيشها منظومة التربية والتكوين في بلادنا وتكليفها الاقتصادية والاجتماعية الباهظة تشكل موضوع إجماع وطني، والتعليم اليوم وخا نديرو اللي درنا راه لحد الساعة الأفكار التي تأتي من أو التداخلات الوزارة تتحمل مسؤوليتها.

ودعوني، السيد الوزير، أن أقول لكم ارفعو اليد عن التعليم، سيدنا دار الثقة في الوزير خليوه يتكلف، عدة تداخلات من هنا ومن هنا، وزير يتكلف بهذا ووزير بهذا، شكون غنحاسبو؟ كتلفو لينا حتى إلى بغينا نحاسبو شي وزير شكون؟ التعليم التداخلات ستفشله، ما نهرضش على التعاقد، ما نهرضش على الأنظمة الأساسية لمختلف القطاعات، ما نهرضش على الساعة وغير الساعة، كنهض على السياسة العامة للحكومة، إلى لقينا وزير خليوه باش نحاسبوه، كيفاش بغيتونا نحاسبوه ووزير كيتكلف هنا ويخرج من هاذ الوزارة ويمشي يتدخل هنا وحادكين غير في التعيين في المناصب السامية، (Bravo vous avez bien réussi) رخفو علينا وخليو الشعب في أمان ويشعر بالديمقراطية ويعطي عطاء ومردودية.

ما نهرضش على الأرقام لأن الأرقام، تبارك الله، راكم احنا تضخمنا التخممة ديال الأرقام العظيمة والملايير، ولكن نوّمن باللموس، واش الآن كل أسرة، السيد الوزير، راها كتحس كل أسرة مغربية عندها جوج ولا 3 ديال الناس جالسين بطالين، شنو درنا لهم؟ فين هي المناصب المالية؟ وزير الصحة جا يقول غيوظف 4000 في حين أن 2000 ولا 2400 خارجة للتقاعد، وزير التعليم جاب لينا التعاقد وخلا لنا 70.000 معنى غيرضرب تلافية لكشفي، سيما إلى ما كانش واحد التكوين محكم.

جبتيو لنا الراييد فالصحة هو عبر عن فشله، ربطتو "تيسير" بالراييد معنى واش الآن بتيسير غادي نصلحو التعليم؟ قلناها في الفريق

أين نحن من النموذج التنموي الجديد السيد الوزير؟ أين نحن من الإستراتيجية المتعددة للشباب؟ ما مصير هيكله البرامج والسياسات الوطنية للدعم والحماية الاجتماعية وغيرها من الإستراتيجيات وخطط العمل التي نادى بها جلالته والتي كان من المفروض أن نجد لها موطن قدم في مشروع قانون المالية الذي ناقشه اليوم السيد الوزير؟

العنصر الثالث يتعلق بضعف الإلتقائية بين البرنامج وغياب التنسيق بين مكونات الحكومة وبين مختلف الإدارات العمومية، ومن مظاهر ذلك تفكك مكوناتها والصراعات الخفية والعلنية بين العديد من القطاعات مما يعكس سلبا على الأداء الحكومي.

أسيدي وقولو لنا غير أشنو تبعو، وهذاك اللي تيعرف بزاف نقولو (BRAVO) راك مزيان، ونعطيوه (la coupe) إلى كان الشعب عايش مزيان وبخير، أشنو تنطلبو احنا؟ ناكلو بخير ونظمانو بخير، والحمد لله اللي عندنا واحد المؤشر، هاذ المؤشر هو الاستقرار السيد الوزير. هضرنا عليه وقلنا الاستقرار قبل الاستثمار.

العنصر الرابع، وهو المرتبط بعدم احترام الحكومة لتعاقداتها والتزاماتها مع الناخبين ومع المؤسسة البرلمانية، سواء تعلق الأمر ببرامجها الانتخابية أو ببرامجها الحكومي، والأدلة على ذلك كثيرة ووفيرة وقد لا نستطيع حصرها.

إن مشروع قانون المالية لهذه السنة لا يعكس التراجع الكبير في منسوب الثقة فقط، بل يكشف لنا عن الخسارات الكبرى التي منيت بها الفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة خلال السنوات القليلة الماضية، بسبب عدم قدرة الحكومة على رفع منسوب التحديات المطروحة في مختلف المجالات، وكما يقال: "أكبر الخسارات في تاريخ البشرية هي التي يقوم بها أشخاص اعتقدوا أنهم فعلوا الصواب"، وهذا مكن الخلل فما تعتقده الحكومة صوابا هو في الحقيقة غير ذلك، وتقيضه في الحالات كثيرة، فالحكومة تعتقد أن المشروع جاء في ظرفية دولية ضاغطة وأن المنافسات أو الحرب التجارية بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم تشكل مصدر قلق الاقتصاد الوطني وتنعكس سلبا على أدائه.

هاذ الشي ما كاينشاي السيد الوزير، كلامكم هو الكبير، فبالله عليكم كيف لنا أن نقبل ونصدق هذا الكلام والأرقام المحققة الملحقة بمشروعكم تكشف بأن النمو الاقتصادي العالمي سيستقر في حدود 3.7، يعني أننا أكبر معدل نمو اقتصاد العالمي منذ الأزمة المالية ديال 2009.

إن مصدر القلق الحقيقي، ليس هو إلا الانعكاسات السلبية للمنافسة الشرسة بين القوى العظمى، بل إن مصدر القلق يتمثل في ضعف خيال الحكومة وعمق تفكيرها وافتقارها للرؤية الاستراتيجية، أمام الطلب المجتمعي المتزايد على الإنجاز والرفض.

إن مصدر القلق الحقيقي هو محاولة تغليب الرأي العام بادعاء أن المشروع الحالي هو مشروع اجتماعي تضامني، وهو في الحقيقة، قد تنطبق عليه كل الأوصاف إلا أن يكون مشروعا اجتماعيا، السيد الوزير.

3.2% ديال النمو وتقولو غادي نوظفو 300 ألف في السنة؟ واش غنحمقوني ولا غنخليوني نمشي تقطع حواجبي، لأن ما يمكنش 3.2 ديال النمو اللي كتوخاوه غنوصلو به ل 300 ألف منصب في السنة، كي كتحسبو لها؟

الناتج الداخلي الخام شحال غيعطيك، أرا نحسبو غير بالخشبيات، خاصنا نقولو أشياء معقولة وواضحة باش نقبلوها. إذن ما نقاوشاي نترابو، راه كلشي غاضب على البطالة وعلى قلة التشغيل.

غنضيف نقطة أخرى في التشغيل، السيد الوزير، هنا سأقف وأتكلم، كنظن حتى الموت له الأجل ما عرفت شحال، ولكن راه غنقبى نهضر نهضر غير على إضافة محافل ديال العطالة اللي تتخرج مطرودة، لأن الشعار هو "من تنقب خان"، شكون اللي غادي يجمي هاد العمال؟ كينضافو على الترسانة الكبيرة ديال المعطلين، المعامل راه اللي دار النقابة تطرد، وهنا نتوقف ونشكر المجهودات الجبارة ديال بعض العمال اللي صادقتهم في تعاملهم معهم اللي كيحرصو شوية على إقناذ هاذ مناصب الشغل لأن مدونة الشغل عاجزة على إضاف الأجير، يجب إعادة النظر في موادها.

اليوم غير أنا عندي في مكناش دارو النقابة طردهم قال لك والله ما نردهم، إيوأش غنتدير لوهم؟ يخرجو يديرو الفوضى، هذي أشياء تتكرر باستمرار، لابس اللي لقينا واحد السلطة إقليمية يقظة وتدفع بالتالي هي أحسن، لأن هاذ الشيء ما غيخدمش مصلحة البلاد، ما يمكنشي تدير النقابة وتطردو، إذن يسدو هاذ النقابات.

السيد الوزير المحترم،

خلينا كقنابة نكونو نخدمو الوسيطة، خلي الناس تثق فينا راه ما بقاو تيتيقو في حد، راه هاذك المنخرط اللي تيجي عندنا تيامن وتيتيق فينا. إلى خليتو تتفشلونا وطرردو الناس من المعامل، راه ما غيقاش ذيك منسوب الثقة غادي يزيد يموت كيف راه ميت اليوم.

السيد الوزير،

أنا مازال لي الوقت قليل نهضرو على المقاولات، السيد الوزير. السيد الوزير أرجوكم أن تعوا جيدا ما سأقوله، كل عام تنجيو ناقشو القانون المالي، حتى لاین غنبقاو ناقشو القانون المالي كل عام نزيدو وعام نضوبو وعام نقصو، عاطيوننا الاستقرار الضريبي باش المستثمر يجي يعرف راسو ها علاش غيدخل خلال مدة معينة، عشرة سنين خليونا واحد الاستقرار ديال الضريبي، نجعمو الضرائب ونوسعو الوعاء الضريبي، وسعو الوعاء الضريبي باش كلشي يخلص، ضروري الخلاص كخدمة وطنية، وخلي الشركات يخدمو، ما يمكنش هاذ العام ندير مشروع والعالم جاي تيجي لي الحكومة وتدير لي ضرائب إضافية قتلاتني.

إذن اعطينونا الاستقرار وكل عام نجلسو هنا ونقاو زول هاذ المادة جر هاذ المادة، وكل عام هذوك المستثمرين يديهم على قلبهم ياعباد الله فاش غادي يخرج هاذ الشيء، واشنو غادي نديرو في هاذ الشيء، معناه ما كينش

الاستقلالي وسنردها دائما، "تيسير" تشجيع وتحفيز، نعطيو لذيك الفلاح أو الأب الفقير في البوادي باش يتشجع يصيف ولدو، واش بتيسير غنقريه؟ واش بتيسير فين هي الطريق؟ المسالك ما كيناش، النقل المدرسي ما كينش، المدارس الجماعية ما كيناش كافية، نمشي لأن المشروع ديال وزير التعليم تصنتنا لو جاب لينا آفاق نتماو يتوفق إلى ما تدخلش شي وزير عاوتاني يقول ليه أنا اللي تنحكّم وأنا اللي كنعرف وأنا اللي ما كنعرفش، تفاهمو بعضياتكم وخليو الشعب يحس بأن هناك جدية.

"تيسير"، السيد الوزير، راهها فكرة ملكية لا نناقشها ممتازة، ولكن خاص الإجراءات باش نجوها، أولا الطريق، المسالك، النقل، عاد نجيو للمدارس، عاد نجيو للبرامج، واحنا تاهين واش نديرو الدارحة ولا نص دارحة، ولا نديرو شي جمعية عاوتني تخلق لينا شي مصطلح (l'argot) بطريقة أخرى، نرجعو للأصل ديالنا السيد الوزير.

هذه الحكومة مع كامل الأسف تنغاضي عن الاختلالات الحقيقية، وتكفي بتدابير شكلية دون عمق إصلاحي كافي، مما ستكون له انعكاسات خطيرة على كافة المستويات السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الوزير،

أما بخصوص الصحة فأنا حضرت، الصحة ما غاديش نهضرش على الصحة بالأرقام بقدر ما غادي نقول بإلاه نمشيو للمستعجلات، ونبداو من المستعجلات ونشوفو على الله لا قدر الله حوادث السير كيف كيترامو الناس واللي تصاب بشي مفض مفاجئ يفتي مرمي، (les scanners) والمعدات كتعطل باش نتصاحبو مع القطاع الخاص نخليو الناس يمشيو يدوزو (scanner) في جهة أخرى.

وظفتيو 4000 راه ما كين غير 2000، قولوا لنا غير 2000 والغالب الله والوضعية صعبة وما عندناش الفلوس وقتنعو، إوا دبا احنا في المدن في واحد الحظ اللي بدينا من القنيطرة، نبداو من مراكش حتى لطنجة إوا شوفو لنا الأقاليم الجنوبية الشرقية، بدا عاوتاني من ورزازات طلع حتى لفكيك، راه الجوع، كين غياب الأطر، غياب المستوصفات، غياب الأدوية، غياب العناية، غياب مفهوم الصحة، ما نهضرش على الزيادة.

أنا تنقول راه وخا زدنا 4 دالمليار ولا زدنا 10 دالمليار فين هي الأرضية، واش يمكن لنا نخرثوا في السما، ما كينش التربية الحسنة، ما كينش نية العمل، ما كينش تخطيط مبرمج إستراتيجية واضحة نتبعوها، وتقولو نوقفو ونجلسو بالجوع يومين، ولكن ملي نبداو ناكلو غناكلو تغذية مفيدة صحية، واحد (une ration) تكون (d'entretien et de croissance) ما نكوشاي، احنا واحد الكلفة غذائية ضعيفة تذهب بنا إلى الفقر وإلى الجوع وإلى الأمراض لا قدر الله.

غندوز للتشغيل بسرعة لأن مازال لي 10 دقائق. التشغيل السيد الوزير رغم أننا تنقولو راه باين وما ندخلشي في الحساب، لأنني عاهدت نفسي ألا أدخل في الحساب، واش نتجيبو لي في هذيك الفرضية ديالكم

دوري البرلماني أنني أنتقد، أوجه، ولكن تنبهي من قلبي، أدعو لكم التوفيق، التوفيق الكبير، ندعو لحكومتم السداد والتوجه إلى الطريق الشعبي، الشعب يريد إصلاحات لا تتطلب أحيانا إلا الإرادة، واش افتقدتو حتى الإرادة؟

سأختم بقول الله سبحانه وتعالى: "إن أريد إلا إصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب" صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق، وكذلك على إحترامه للوقت.

الكلمة الآن للسيد رئيس فريق العدالة والتنمية أو من ينوب عليه.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزيرين المحترمين،

السادة المستشارون المحترمون،

نغتم في البداية فرصة مناقشة مشروع قانون مالية 2019، لنتقدم لكم السيد الوزير بالتهنئة على الثقة الملكية التي حظيت بها، بتعيينكم على رأس هذا القطاع الوزاري الهام وزييرا للاقتصاد والمالية، متمنين لكم كامل التوفيق في مهامكم.

كما نغتمها فرصة لتهنئة فريق الرجاء البيضاوي أطرا ولاعبين وجاهيرا وعموم الشعب المغربي على الإنجاز القاري، الذي تم تحقيقه بالفوز بكأس الكونفدرالية الإفريقية، وهي فرصة أيضا لتهنئة شباننا، الذين حققوا إنجازات قارية ودولية، سواء في ميدان القراءة، أو الحساب الذهني، أو الابتكار، أو مسابقات تجويد القرآن الكريم، أو في التظاهرات الرياضية.

كما لا يفوتنا، السيد الوزير، أن نهنتكم ومن خلالكم الحكومة، على إنجاز ربح بلادنا ل09 نقط، في سنة واحدة في مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business) حيث انتقلنا من الرتبة 69 إلى الرتبة 60، وهو ما يقوي طموحنا في ربح رهان ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين 50 الأوائل عالميا، في أفق 2021، الهدف الذي سطرته الحكومة في برنامجها الحكومي الذي نالت على إثره التنصيب البرلماني.

إن هذه الإنجازات إن دلت على شيء، فإنما تدل، على قدرتنا كفخارية على ربح الرهان، والاستجابة لكافة التحديات التي تواجه بلادنا، إذا خلصت النيات، وتوافقت الإيرادات، واستثمرت الإمكانيات المادية والبشرية التي تزخر بها بلادنا.

كما تؤكد أيضا على اعتزازنا بالمستوى الذي بلغته الدبلوماسية الرسمية التي يقودها جلالة الملك باعتماد "مقاربة ناجعة في التعامل مع القضايا

الاستقرار، ما كينش الاستمرار السيد الوزير.

أما إلى قلنا هذيك الصفقات العمومية، وأكبر من اهل البلاد تقول لكم خصو الناس، راه الناس مازال ما مخلصينش في الصفقات العمومية وفي المشاريع اللي نجروها، راه مازال الناس ما مخلصينش، وراه غير حشمت تقول فلان وفلان وفلان، كين اللي تخلصو وكين اللي مازال ما تخلصوش ونجد دابا راني تشوف قدامي ناس غادي يميشو للحبس وهما تيسالو للدولة، غيميشو للحبس لأن الدولة تتسالمهم (LA CNSS) ما تترحمهمش، الضرائب ما تترحمهمش وهما تيسالو للدولة، إيوا أفتوني في أمري، أش غنديرو لهاذ الناس غادي نقتلوهوم؟

كنظن أن الصفقات العمومية يجب إعادة النظر فيها، وبعض الناس - لا سإحهم الله - راه ما بغاوش يحشمو، أي مقاول تيسال شي حاجة خاصو يخط شوية عاد.. أشمن ربح بقي لو؟

ثانيا، التداخلات، كل مشروع وكل صفقة عمومية فيها 10، 9 ديال المتداخلين كل المتدخلين، وكل واحد خاصك تخرج حتى تحط التنبر وياريت هاذ التنبر يدحل لخزينة الدولة راه تيدخل لجيوب هذاك المسؤولين، أباركة نهارو غير الغش راه احنا راجحين ما نسلفوش، أجي عند الفريق الاستقلالي يعطيك نماذج باش تجر الفلوس بدون ما تزيد على الطبقة المتوسطة. عندنا عندنا القناطر ديال الأمثلة اللي خاصها غير شوية ديال التداير ونعمرو خزينة الدولة بدل كل ما نحتاجو الفلوس نرجعو للطبقة المتوسطة ونهلكو الخدمات الاجتماعية.

إذن هاذ الطبقة المتوسطة اللي كانت متنفس راه ما غتبقاش، كنظن العام جاي - لا قدر الله - نقولو راه ما بقانش متوسطة من الأرض للسما، هذا راه غير مقبول، الناس راها متضررة، الشركات متضررة وأنا اعطيتكم غير نماذج، أما إلى دخلنا لذيك المراجعة أشنو غادي نراجعو راه السيد مات،" ما لجرح بيمت إيلام". الميت راه وخا نوخزوه راه ما غيعطيش.

إذن الوضعية تتطلب واحد المجهود، واحد اليقظة، وكيف قلت لك في البداية التدخل ديالي "واحد كألف"، نخاطب فيكم الوطنية. نخاطب في حكومتكم التي تمثلونها اليوم الجديدة، الوضع صعب، الخيرات عندنا خاصنا المعقول، المعقول اللي خاصنا.

اليوم الأسر كتبكي، الشركات كتبكي، التعليم كيجتضر، الصحة ماتت، إذن اعطيني شي قطاع اللي نعتمدو عليه.

الله يرحمنا بالشتا باش على الأقل وزارة الفلاحة تنعم شوية وتقول (voila) هذا خيرات من ربي.

الله يجازيكم بخير، السيد الوزير، أنا غنعيا نهضر، ولكن غنقول لكم في ختام التدخل ديالي، تدخلني كان نابعا من غيرني ومن غيرة فريقتي الاستقلالي كهادتي.

لم أريد أن أبحسكم عملكم، لم أريد أن أبحط عزائمكم، بقدر ما نهبت في

إننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، نعبّر عن اعتزازنا بالتطور الذي حققته بلادنا على مستوى تعزيز مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية، خاصة ما تم التنصيص عليه في دستور المملكة لسنة 2011، والذي يعتبر بحق طفرة حقيقية في الارتقاء بالضمانات الأساسية لاحترامها.

كما نتمنّى القطع مع عدد من الممارسات والانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في فترات سابقة مؤلمة من تاريخ بلدنا، كوسيلة من وسائل الضبط، من قبيل الاعتقال التعسفي أو السري والاختفاء القسري والتعذيب المنهج. ونتمنّى في هذا الإطار، ما قامت به الحكومة في هذا المجال، حيث نلمس إرادة صادقة ومجتهدة لتحسين المنظومة الحقوقية ببلادنا، ومنها اعتماد التخطيط الاستراتيجي في مجال النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان، من خلال اعتماد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي تهدف إلى ترسيخ مسلسل الإصلاح السياسي، ومأسسة حقوق الإنسان، وتعزيز دينامية الوعي الحقوقي، وتدعيم المبادرات المساهمة في انبثاق ديمقراطية تشاركية.

كما ندعو إلى استخلاص الدروس من مختلف محطات الاحتجاج الاجتماعي التي عرفتها بلادنا خلال المرحلة الأخيرة، بالحسمة وجرادة وزاكورة، وكافة أشكال التعبير الجماعي الجديدة التي جسدت حملة المقاطعة نموذجاً لها، وتجاوز المقاربات القاصرة والأخطاء التي ارتكبت في التعامل معها، والتعاطي الجدي مع مختلف مظاهر القلق المجتمعي التي أضحّت واقعا لا يمكن إنكاره.

ولا يفوتنا التأكيد على أنه إذا كانت الاحتجاجات والتظاهرات السلمية، وسيلة من وسائل التعبير المكفولة لجميع المواطنين، والتي ينبغي التعامل معها بحكمة ومسؤولية، وضرورة الإنصات لها واستيعاب المطالب والأسباب التي أدت إليها، والتفاعل الإيجابي معها، إلا أننا، في المقابل، نرفض كل السلوكات المنحرفة من قبيل رفع شعارات تمس بثوابت ورموز المملكة والإساءة للعلم الوطني الذي يجسد رمزا لوحدة الوطنية ولتضحيات جسام ودماء زكية طاهرة قدحها آلاف الشهداء من أبناء الوطن دفاعاً عن استقلال ووحدة واستقرار وأمن الوطن والمواطنين.

ولابد أن ننوه، بهذه المناسبة، بالالتفاتة الملكية بالعمق على بعض المعتقلين على خلفية أحداث الحسمة، ومعتقلي السلفية الجهادية، والتي تعتبر في تقديرنا إشارة محممة على الجميع التقاطها، وبنبغي أن تتظافر الجهود من أجل أن تشكل خطوة تتلوها خطوات أخرى، لتجاوز كل مظاهر الاحتقان، وطي ملف التوترات الاجتماعية، التي شهدتها بلادنا خلال المرحلة الأخيرة.

السيد الرئيس المحترم،
السيدان الوزيران المحترمان،
السادة المستشارون المحترمون،

الكبرى للبلاد"، وهي مقارنة "تتركز على العمل الجاد وروح المسؤولية داخليا، وعلى الوضوح والطموح كمبادئ لسياستنا الخارجية". كما أكد على ذلك جلالتة في خطابه الأخير بمناسبة الذكرى 43 للمسيرة الخضراء.

وفي هذا الإطار، نتمنّى عالياً الدعوة التي أطلقها لفتح "حوار مباشر وصریح مع الجزائر الشقيقة، من أجل تجاوز الخلافات الظرفية والموضوعية، التي تعيق تطور العلاقات بين البلدين" وكذا لتجاوز "واقع التفرقة والانشقاق داخل الفضاء المغربي، في تناقض صارخ وغير معقول مع ما يجمع شعوبنا من أواصر الأخوة، ووحدة الدين واللغة، والتاريخ والمصير المشترك." ونتمنى أن تقابل هذه الدعوة بالحكمة المطلوبة من قبل أشقائنا الجزائريين.

وفي نفس السياق ننوه بالمبادرة التي اتخذها حزب العدالة والتنمية، بالدعوة لمد جسور التواصل والحوار مع الأحزاب الوطنية الجزائرية، آمليين أن يرد أشقاؤنا بالجزائر على التحية بمثلها، من أجل غد أفضل لمنطقتنا وشعوبها التواقفة لبناء صرح الاتحاد المغربي.

كما نعبّر عن اعتزازنا بمواصلة تحقيق مكاسب هامة، لصالح ملف وحدتنا الترابية في إطار الوضوح في المبادئ والثبات في المرجعيات، كما حددها جلالة الملك في خطابه بمناسبة الذكرى الثانية والأربعين للمسيرة الخضراء والمتمثلة أساساً في أنه "لا لأي حل لقضية الصحراء، خارج سيادة المغرب الكاملة على صحرائه، ومبادرة الحكم الذاتي، مع الرفض القاطع لأي تجاوز، أو محاولة للمس بحقوق المشروعة للمغرب، وبمصلحه العليا".

كما تؤكد على ضرورة الارتقاء بأداء الدبلوماسية الموازية، ولا سيما البرلمانية منها التي تتوفر على إمكانات هائلة يمكن استثمارها، بتكامل مع الدبلوماسية الرسمية، في إطار الدفاع عن القضايا العادلة لوطننا. وقد أبانت دبلوماسية مجلسنا الموقر بصفة خاصة، في الآونة الأخيرة على قدرات معتبرة في عدد من الملفات الوطنية المطروحة على المستوى الدولي.

كما نذكر أيضاً بالقضية الفلسطينية، كقضية محورية بالنسبة لكافة المغاربة، مما يستدعي مواصلة وتعزيز جهود دبلوماسيتنا للاضطلاع بالأدوار المطلوبة، ومطالبة المنتظم الدولي من أجل العمل على تمكين الشعب الفلسطيني من استرجاع حقوقه كاملة، في دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، والوقوف أمام الغطرسة الصهيونية والعدوان الغاشم على إخواننا في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع ما يقتضيه ذلك من تضامن لا مشروط، ومحاربة صارمة لكل أشكال التطبيع التي يجمع الشعب المغربي على رفضها، من أي جهة كانت ومهما كانت الذرائع من ورائها.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

على مستوى الحقوق والحريات وإصلاح منظومة العدالة وتعزيز المسار الديمقراطي.

السلطات، لتجاوز كل الاختلالات التي من شأنها أن تمس بالتنزيل السليم للسياسة الجنائية وتوفير الأمن القضائي للمقاضين.

وعلى أن نتذكر في هذا الإطار الدرس المستفاد من تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، حين كان القضاء رهينة أمام المعطيات التي تبسط أمامه من طرف النيابة العامة والشرطة القضائية دون أن تكون له إمكانيات التحقق من صحتها، وهو ما جعله متورطا في إضفاء الشرعية على العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، قبل أن يظهر بأن العديد من ضحايا سنوات الجمر والرصاص كانوا ضحايا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري بموجب أحكام قضائية ظالمة.

كما كانت مناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل وللمجلس الأعلى للسلطة القضائية ولميزانية رئاسة النيابة العامة فرصة لفرقنا ليعيد التأكيد على مجموعة من الملاحظات وعلى رأسها أهمية حضور كل من الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئيس النيابة العامة إلى البرلمان، لأننا نعتقد بأن الإصلاح لازال في بدايته وهو ما يتطلب الحوار داخل المؤسسات والإنصات المتبادل بين السلطتين التشريعية والقضائية مع الحرص الكامل على استقلالية كل منهما في إطار فصل السلط وتعاونها وتكاملها كما نص على ذلك دستور المملكة.

كما نؤكد من جهة أخرى على أن تعميق الخيار الديمقراطي، كثابت دستوري، لبلادنا يتطلب تقوية أداء المؤسسات، وتحسين استقلالية القرار الحزبي، وتعزيز الثقة في العمل السياسي والحزبي من خلال إعادة تأسيس السياسة على قاعدة أحزاب حقيقية وتنافس سياسي وبرنامجي يعكس التنوع والتعدد الموجود في المجتمع، والحفاظ على حياد الإدارة واستقلالية القضاء، بما يفضي إلى إفراز مؤسسات منتخبة قوية تتمتع فيها الأغلبية بالشرعية التمثيلية التي تؤهلها لتنزيل اختياراتها التعاقدية مع المجتمع، وتحظى فيها المعارضة بوضع قوي، يستمد صلابته من استقلالية القرار، ومن تباين الخيارات، في احترام تام لمنطق اختلاف وانسجام المواقع التي يفترض أن تتم حيازتها وفق مبدأ التنافس التعددي الشريف والزيه.

كما نؤكد على أهمية الانتباه لكل المحاولات والممارسات التي تستهدف الالتفاف على الخطوات والإصلاحات الكبرى التي عرفتها بلادنا خلال السنوات الأخيرة بدء بالمضامين المتقدمة التي تضمنها دستور 2011، مروراً بالمكتسبات في مجال الحقوق والحريات، وتطوير المسار الديمقراطي ببلادنا، وتعزيز السلم الاجتماعي، باعتبار ذلك كله من عوامل المحافظة على وحدة ومثانة الجبهة الداخلية وكسب رهانات التنمية والإفلاحة الاقتصادي، ومجابهة مناورات الخصوم وأعداء الوطن.

ونستحضر في هذا الإطار ما حث عليه جلالة الملك في الخطاب الذي ألقاه أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة الذي اعتبر فيه أننا "في مرحلة شعارها "روح المسؤولية والعمل الجاد" تقتضي التعبئة الشاملة،

إننا في فريق العدالة والتنمية، نحن، كذلك، الإنجازات الهامة التي حققتها بلادنا في مجال توفير ترسانة تشريعية كبيرة لتأطير عملية الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة، بدء بالقوانين التنظيمية التأسيسية، وقانون نقل سلطة وزير العدل إلى الوكيل العام لمحكمة النقض باعتباره رئيسا للنيابة العامة، والتنظيم القضائي، مروراً بالعديد من المشاريع المتعلقة بالطب الشرعي، والقانون والمسطرة الجنائيين، والتعديلات المتعلقة بحقوق المشتبه فيهم أثناء الحراسة النظرية، بالموازاة مع النهوض بواقع المحاكم وتحديثها، ورقمنة معاملاتها، والتبليغ الإلكتروني للأحكام، وتطوير عملية التكوين الأكاديمي عبر تأهيل المعهد العالي للقضاء، ومشروع جامعة المهن القضائية، وغيرها من الإجراءات الإصلاحية التي نقدرها كما نقدر الظروف العسيرة التي أحاطت بها.

لكننا نسجل بعض الملاحظات المتعلقة بتنفيذ السياسة الجنائية باعتبارها سياسة عمومية، ويفترض أنها سياسة حكومية، وهو ما ذهبت إليه نتائج الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة التي قضت بأن السياسة الجنائية تضعها الحكومة، وتبلغها عن طريق وزير العدل إلى الوكيل العام لمحكمة النقض، لكن المجلس الدستوري ذهب إلى القول بأن السياسة الجنائية يضعها البرلمان، من خلال التشريعات التي يسنها، وهو ما يعني أن البرلمان حينما يضع التشريع بمبادرة من الحكومة، فإنه يوظف السياسة الجنائية، علماً أن السياسة الجنائية ليست فقط تشريعات، وإنما هي أيضا توجيهات وملاءمات، وينبغي التعامل مع التخوفات المشروعة من الانحرافات التي يمكن أن تقع في تنزيل هذه السياسة الجنائية، بالجدية اللازمة والمطلوبة، وباعتبار علاقتها الوثيقة بالأمن القضائي الذي ينبغي أن يستشعره المواطنون وأن لا تهتز ثقتهم فيه.

وعلى سبيل المثال، نذكر بأن فريقنا البرلماني نظم، خلال سنة تشريعية سابقة، يوما دراسيا بتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وبحضور السيد وزير العدل، حول مشروع قانون الاتجار في البشر قبل المصادقة عليه، وكانت المنظمة الدولية للهجرة هي التي عملت ولازالت تعمل على حث الدول من أجل سن هذا القانون، حيث صادق البرلمان المغربي بغرفتيه على هذا القانون وفق فلسفة جنائية معينة مرتبطة بالتزامات المغرب الدولية لمحاربة شبكات الهجرة المنظمة وشبكات الدعارة العابرة للقارات وبيع الأطفال.

ويمكن الرجوع إلى توصيات هذا اللقاء الدراسي، وكذا مداولات لجنتي العدل والتشريع بغرفتي البرلمان، التي لم يكن متصورا معها، ولا محتملا أن يتم تكييف مقتضيات هذا القانون لاحقا في متابعات لا علاقة لها بأهدافه وفلسفته، كما نعتبر أن مما يعزز هذه التخوفات تحريك المتابعات القضائية في ملفات مسبوقة بصدقية البت والتي يمكن أن تقود إلى فقدان الثقة في القضاء.

ولذلك ندعو إلى إعادة فتح نقاش مسؤول بين البرلمان والسلطة القضائية وجماز النيابة العامة في إطار التعاون الذي ينبغي أن يسود بين

إلا أنه لابد من الحذر من مختلف الإكراهات، التي لازالت تحد من تنافسية الاقتصاد الوطني وتؤثر على معدلات نموه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزيرين،

السادة المستشارون المحترمون،

على مستوى الأولوية الاجتماعية لمشروع قانون المالية

ورغم الإكراهات المرتبطة بالموارد المالية لمشروع قانون المالية فإننا، في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نعبّر عن تقديرنا العالي للحكومة بتبنيها للأولوية الاجتماعية في مشروع قانون المالية، في إطار تنزيل برنامجها الحكومي، الذي تضمن من بين أولوياته تعزيز التنمية الاجتماعية والتأسيك الاجتماعي والمجالي، هذه الأولوية التي ترجمت إلى إجراءات غير مسبوق في مشروع قانون المالية الذي بين أيدينا، وهو ما نعتبره تنزيلا للحكومة لالتزاماتها على مستوى القطاعات الاجتماعية من تعليم وصحة وتشغيل وغيرها.

كما نعتبر أن التركيز على هذه الأولوية يندرج في إطار الإنصات لنخب المجتمع ومستلزمات التفاعل الإيجابي مع إشاراته، والاستجابة للحاجيات الاجتماعية الملحة لشرائح اجتماعية واسعة من أجل إعادة الأمل والثقة والاطمئنان إلى المجتمع، وحفظ كرامة المواطنين، والعمل على تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية والمجالية.

وهنا لا يمكن إلا أن نسجل بإيجابية إنجاز العديد من البرامج والأوراش الاجتماعية التي تستهدف الفئات الاجتماعية في وضعية هشاشة وتنوع البرامج التي تستهدف النساء المهملات والأطفال اليتامى أو في وضعية صعبة والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة والطلبة والأطفال المتدربين أبناء أسر فقيرة أو هششة، بغض النظر عن تقييم هذه البرامج والملاحظات التي يمكن تسجيلها حول الرؤية الناظمة لها.

كما نتمن توجّه مشروع قانون المالية الحالي بتعزيز هذه البرامج ورفع الاعتمادات المرصودة لها بالموازاة مع الانكباب على معالجة الاختلالات المرتبطة بتنزيل هذه البرامج الاجتماعية والتفانيها وتكاملها وتقييم ومراجعة منظومة الدعم الاجتماعي بشكل عام.

أما الاختلالات التي تعاني منها منظومة التربية والتكوين، فليست وليدة اليوم ولا يمكن المزايدة على بعضنا البعض في هذا القطاع الاستراتيجي الهام، ونحن ما زلنا نتساءل عن مصير الاعتمادات المالية الغير المسبوقة التي رصدت للبرنامج الاستعجالي للنهوض بقطاع التربية والتكوين.

كما نتمن بالمناسبة التوجه الحكومي القاضي بتفعيل نسبة 7% من المناصب العمومية لحاملي الشهادات العليا من ذوي الإعاقة وتخصيصها بمباريات خاصة.

وبخصوص الحوار الاجتماعي، ندعو الحكومة ومختلف الفرقاء

والعمل الجماعي، وقيام كل واحد بدوره كاملا، في ظل احترام القناعات والاختلافات مؤكدا أن "البرلمانيين، ... في الأغلبية والمعارضة، يتحملون مسؤولية ثقيلة ونبيلة، في المساهمة في دينامية الإصلاح، التي تعرفها بلادنا".

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزيرين المحترمين،

السادة المستشارون المحترمون،

على مستوى السياق الاقتصادي لمشروع قانون المالية:

لا يمكن قراءة السياق الاقتصادي الوطني إلا في سياق محيطه، خصوصا عند شركائه الاقتصاديين، وفي هذا الصدد نسجل المؤشرات التالية:

النمو الاقتصادي العالمي 3,7% سنة 2018 مع توقع نمو بنسبة 3,7% سنة 2019:

- منطقة اليورو 2% سنة 2018 مقابل 1,9% سنة 2019؛

- فرنسا 1,6% سنة 2018 و 1,6% برسم سنة 2019؛

- إسبانيا 2,7% سنة 2018 مقابل 2,2% سنة 2019.

وتبقى هذه التوقعات محاطة بالعديد من المخاطر على المدى المتوسط، خصوصا تلك المرتبطة بالزيادة المتوقعة في أسعار الغاز والبتترول والمواد الأولية ومعدلات الفائدة، في سياق تزايد الممارسات الحمائية، والتوترات التجارية خصوصا بين الدول الكبرى، بشكل يهدد انتعاش الاقتصاد العالمي ويلقي بظلال تأثيراته على الوضع الاقتصادي الوطني.

وعند الحديث عن الاقتصاد الوطني، فإننا عندما نقارن مؤشراتنا للفصل الأول لسنة 2017 مع نفس الفترة لسنة 2018، نسجل بكل إيجابية ما يلي:

- تحسن طفيف للناتج الداخلي الخام غير الفلاحي، بنسبة 3,3%، خلال الفصل الأول من سنة 2018 عوض 2,5% خلال نفس الفترة من سنة 2017.

- ارتفاع نسبي للقروض البنكية ب 2,4 مليار درهم خلال الخمسة أشهر الأولى لسنة 2018؛

- استقرار التضخم في مستويات مقبولة بنسبة 2,4%؛

- ارتفاع عائدات السياحة بنسبة 15,5% وكذا تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بزيادة بنسبة 8,5%؛

- ارتفاع منحي صادرات المهن العالمية للمغرب على الخصوص قطاعات الطائرات ب 23,9% والسيارات ب 19,1%؛

- تسجيل تطور إيجابي للإصدارات برسم نفقات الاستثمار ارتفع بزيادة 1,7 مليار درهم.

وإذا كانت المؤشرات المسجلة أعلاه، تبعث في عمومها على الارتياح،

المنصوص عليها في القوانين التنظيمية المتعلقة على التوالي، بالجهات والجماعات والأقاليم والجماعات.

وندعو، في إطار تعزيز الموارد المالية للجماعات الترابية، إلى الإسراع بإصلاح النظام الجبائي المحلي كرافعة لتنمية لمواردها الذاتية مع ضمان الانسجام والتجانس.

كما نستغرب السيد الوزير، حجز اعتمادات مالية من ميزانية بعض الجماعات في إطار تنفيذ بعض الأحكام القضائية بكيفية تترك توازنها المالية وتؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للسيد رئيس الفريق الحركي أو من ينوب عنه.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم

السيد وزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني غاية الشرف أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، لعرض منظورنا لمشروع القانون المالي لسنة 2019 والذي يحدد معالم السياسة الاقتصادية والاجتماعية للمرحلة المقبلة.

واسمحوا لي، حضرات السيدات والسادة، أن أجدد في البداية، التأكيد على أن قراءتنا لهذا المشروع الحيوي والهام، تتأسس على مرجعية حزب الحركة الشعبية القادم من المغرب العميق، حزب شكل على مدى 60 سنة ولا يزال عنوانا للتعددية السياسية واللغوية والثقافية، وقلعة وطنية صادقة، مناهضة على الدوام لصناع الفتنة والتطرف، والمتربصين شرا بأمن واستقرار بلد عظيم من حجم المغرب، يعرف من أين أتى وإلى أين يسير، بقيادة حكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

حركتنا، حضرات السيدات والسادة، رمز للتوازن والوفاء بالالتزامات، لم نتعلم يوما أن نضع رجلا هنا ورجلا هناك، حركة تضع المغرب فوق الحزب، وتناصر الحق ومصصلحة الوطن والمواطنين بعيدا عن المواقع، والاصطفاف المبني على الحسابات الضيقة، وتلكم هي المرجعيات التي تؤطر عملنا ككون من مكونات الأغلبية الحكومية والبرلمانية وما بدلنا تبديلا.

هكذا كنا، وهكذا سنظل، حركات وحركيون من أجل الوطن، من أجل مغرب المؤسسات، مغرب الانصاف المجالي، والعدالة الاجتماعية، مغرب يربط الحق بالواجب، مغرب يتكلم كل اللغات ويعتز بالتنوع في الوحدة، مغرب يقرن حقوق الإنسان بحقوق المجتمع وفوقها حقوق الوطن،

الاجتماعيين إلى مواصلة الجهود من أجل التوصل إلى صيغة توافقية تستجيب لطموحات ومطالب الشغيلة من جهة، وتراعي الإكراهات المالية المطروحة من قبل الحكومة من جهة أخرى، مع تأكيدنا على أهمية العمل على أن يشمل الحوار القطاع الخاص بما يساهم في الرفع من القدرة الشرائية لشراخ واسعة من المواطنين، ويساهم في تعزيز الاستقرار الضروري لتطور وازدهار الاقتصاد الوطني.

كما تؤكد على أهمية التسريع باعتماد النصوص التشريعية المرتبطة بتنظيم العمل النقابي ولاسيما ما يتعلق بالقانون التنظيمي للإضراب وقانون النقابات.

السيد الوزير المحترم،

على مستوى دعم الاستثمار والمقاولة:

علاوة على الإجراءات المهمة المنصوص عليها برسم مشروع قانون المالية 2019، نثمن مجهودات الحكومة في مجال تحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ودعم المقاولة.

إلا أننا نلفت الانتباه إلى بعض مواطن الخلل على مستوى الاقتصاد الوطني، التي لازالت تعيق الرصيد المتاح من النمو، وكذا تدعيم عنصر الثقة في الاقتصاد الوطني والرفع من القدرات التنافسية للمقاولات المغربية، والتي تحتاج للمعالجة، ومنها:

- إعادة النظر في الأنظمة الاقتصادية الجمركية، لتيسيرها كالية لدعم الاستثمار وتسهيل العرض التصديري لبلادنا حتى يمكن أن تؤدي دورها كرافعة أساسية للإقلاع الاقتصادي والصناعي بغرض تنمية القطاعات المنتجة الموجهة للتصدير؛
- ضرورة اعتماد إجراءات محفزة لفائدة القطاع غير المهيكل، للانتقال إلى القطاع المهيكل، باعتباره يفوت فرصا مهمة لنمو الناتج الداخلي الخام لبلادنا؛
- ضرورة معالجة ضعف مردودية العقار العمومي المعبأ للاستثمار على مستوى خلق مناصب الشغل؛
- العمل على تكريس العدالة المجالية في مجال الاستثمار العمومي وفق ضوابط موضوعية تراعي تدارك الخصائص في هذا الباب؛
- رقمنة المساطر ونزع الصفة المادية عن المساطر المتعلقة بدراسة ملفات الاستثمار، مع تقديم خدمات الدعم والمواكبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة بصفة خاصة.

السيد الوزير المحترم،

على مستوى تنزيل ورش الجهوية المتقدمة.

لا تخفى الأهمية التي تلعبها الجهوية المتقدمة كورش يروم إعادة هيكلة بنية الدولة، في بلورة وتنزيل النموذج التنموي الجديد. على اعتبار أن المجال الترابي هو المجال الأنسب لتحقيق التنمية.

ونثمن، في هذا الإطار، استكمال إخراج جميع النصوص التطبيقية

ثالثا: نتطلع كذلك السيد الوزير المحترم إلى تطوير نقاش الميزانيات القطاعية في اللجن الدائمة، حيث لا جدوى في نقاش روتيني، دون السماح للبرلمان بتقديم تعديلات في الميزانيات القطاعية التي لها انعكاس مباشر على المواطن والمجال، والتي تحدد المشاريع والأوراش المبرمجة، دون استحضار رأي المشرع، ولا حقه في التعديل وفي التوجيه المنصف للاستثمارات العمومية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

قبل الخوض في تفاصيل هذا المشروع، لابد من استعراض السياق العام الوطني الراهن والوضع العام في بلدنا، المؤطر لهذه اللحظة الدستورية التي نناقش فيها هذا المشروع الحيوي والهام.

أولا: عرف المغرب خلال السنة التي سنودعها أحداثا ووقائع أجمت الوضع الاجتماعي وأندرت بأزمة اجتماعية في الأفق، وازدادت حدة الاحتجاجات والاحتقانات نتيجة الضعف المسجل في التجاوب والتفاعل مع إنتظارات وتطلعات المواطنين، خصوصا في مجالات التعليم، والصحة، والتشغيل، والسكن، نتيجة تراكم الإشكاليات لعقود خلت، ومحدودية البدائل والحلول المقترحة، مؤكدين دائما أننا مع الحق في الاحتجاج السلمي، لكن أن يستغل هذا الحق للمس برموز الوطن، فهو أمر نشجبه وندعو للتصدي له بكل حزم، مؤمنين دوما أن إبتزاز الوطن مما كانت الدوافع والمبررات خط أحمر.

ثانيا: إن الحكمة والمسؤولية تقتضي فتح حوار وطني هادف مع جميع القوى والتنظيمات الفاعلة في المجتمع، من أجل نقاش مسؤول وهادف لتفادي حدوث تصدعات وانحرافات اجتماعية غير متحكم في عواقبها، مما يستلزم العمل على مأسسة الحوار الاجتماعي، والإرتقاء به إلى حوار مجتمعي يدمج كل الحساسيات والفئات داخل المجتمع، والتي تؤطر نفسها خارج وسائل التأطير التقليدية، وذلك تعزيزا للسلم الاجتماعي المميز لبلادنا، في مناخ جموي ودولي مطبوع بالتوتر والصراعات الاجتماعية والطائفية والعقائدية.

ثالثا: إننا في الفريق الحركي نناقش هذا المشروع اليوم، في وقت يجب أن نعترف فيه بوجود تفاوتات وفوارق مجالية واجتماعية في ظل التأسيس لجهوية متقدمة، وهو ما يتطلب جعل الجهات فاعلة ورائدة في مجال التنمية المستدامة.

رابعا: يجب أن نعترف أن النموذج التنموي الحالي فشل في الإجابة على مختلف الإشكالات المجتمعية، لذا لابد من التفكير في بلورة نموذج تنموي جديد، وفي هذا الإطار يبقى أملنا كبير أن تمكن مختلف المساهمات، وفق مقارنة تشاركية، في بلورة نموذج تنموي شامل يحصن المكتسبات ويصحح الإختلالات.

خامسا: نؤكد بهذه المناسبة أن المغرب انخرط ولازال في سياسة إنجاز الأوراش والمشاريع الكبرى والتي بدأنا نقطف ثمارها، وفي هذا الإطار ننوه

مغرب يوفر العيش الكريم لكافة أبنائه في الجبال والقرى كما في المدن وهوامشها. مغرب المغاربة يقدرون رموز البلاد ومؤسساته، صامدون كدائم عهدهم لصيانة وحدته وتلاحمه ورفعته بين الأمم، مغرب يتقاسم فيه الجميع خيرات البلاد بعدالة وإنصاف.

معركتنا السيد الرئيس، اليوم كما أمس هو أن نعمل جميعا لاستعادة جسر الثقة بين المواطن وبين المؤسسات، وأن نعزز مصداقيتها، ومدخل ذلك حضرات السيدات والسادة، لن يتم إلا باستعادة السياسة لقيمتها، عبر القرب والاتصاف لمهوم وتطلعات المواطنين والمواطنين، ومن خلال تقوية وتجديد أدوار الوسائط وفي صدارتها الأحزاب السياسية والنقابات، وما يتأسس عليها من وسائط دستورية كالحكومة والبرلمان، وخلق التكامل بين آليات الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، حتى لا نترك المواطن فريسة للبناء السياسي العشوائي، ولقوى شعبية تعيش في عمق المجتمع، تزرع اليأس والتطرف، وتؤطر ضد مصلحة المجتمع والوطن. قلناها ونعيدها، السيد الرئيس، نحن مستعدون أن نموت من أجل الوطن، ولكن لن نرضى ولن نقبل أبدا أن يموت الوطن من أجلنا ولا من أجل غيرنا.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إذ نؤسس مداخلتنا بهذا المدخل الضروري، فلأننا واعون أن القانون المالي ليس مجرد جدول رياضي للضرب والقسمة، ولا لوحة أرقام توزع بين القطاعات، بل هو محك حقيقي لرسم السياسة العمومية، وتحديد الاختيارات المجتمعية الكبرى، ووضع قواعد للسياسة الاقتصادية المحددة للتوازنات الاجتماعية، وتحديد مؤشرات تلمز مستقبل الوطن.

وهنا يحضر دورنا الرقابي كمؤسسة تشريعية، لنسائل الوقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لهذه المؤشرات والاختيارات الجبائية والقطاعية، وهو ما يجعلنا اليوم كفريق حركي نتقدم بملاحظات منهجية، نتمنى أن تأخذوها السيد الوزير بعين الاعتبار:

أولا: نتطلع إلى مراجعة طريقة مناقشة القانوني المالي لا من حيث الزمن ولا من حيث الكيفية، فلا يعقل أن نناقش قانونا بهذا الحجم من الأهمية في مدة لا تتعدى عشرون يوما، تحت الضغط ودون معطيات، مما يستوجب في نظرنا إشراك البرلمان بشكل فعال في تحضير الميزانية بشكل قبلي قبل نهاية دورة يوليوز، وجعل دورة أكتوبر مناسبة للمناقشة التفصيلية والتعديل والتجويد، احتراماً للأجال المنصوص عليها في الدستور.

ثانيا: نتطلع إلى إعادة النظر في بنية وصيغة المشروع المعروض على البرلمان من خلال تقديم ميزانية تعرض المؤشرات والنتائج، والإصلاحات الجبائية بشكل واضح ودقيق، ميزانية تقوم على جرد دقيق ومفصل للمشاريع حسب المجال، ومدة الإنجاز والإعتادات المخصصة لها، خاصة ونحن في مجلس المستشارين نتواجد في مؤسسة أراد لها المشرع الدستوري، أن تكون برلمانا للجهات والجماعات الترابية الأخرى، وللمنظمات المهنية والنقابية.

المصنف للاستثمار العمومي مجاليا واجتماعيا، بغية تحقيق هدف التوازن بين الجهات، وكذلك التوازن بين أقاليم نفس الجهة، مستحضرين ما تعرفه مراحل التأسيس من تعثرات، خصوصا ونحن أمام ورش يهدف إلى تطوير بنية الدولة والمجتمع وإعادة هيكلة آليات التنمية وإعادة توزيعها بين المركز والجهات.

وفي هذا السياق، ندعو الحكومة إلى التعجيل بتنفيذ ميثاق اللاتركيز الإداري، بغية تحديد اختصاصات المصالح الإدارية محليا وجمويا، وتنظيم علاقاتها بالمسؤولين المنتخبين والإدارة الترابية، كليات فاعلة في مجال التنمية الجهوية والمحلية، كما تؤكد على ضرورة تمكين الفاعل الجهوي والمحلي من آليات قانونية وتنظيمية ليتفاعل مع الدينامية الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها الجهات.

السيد الرئيس،

إننا إذ ننوه بمجهودات وزارة الداخلية في مواكبة دينامية الجماعات الترابية، وفي إخراج مجمل النصوص التطبيقية للقوانين التنظيمية المتعلقة بها، فإننا نؤكد كما أكدنا مرارا وتكرارا على ضرورة مراجعة معايير توزيع الميزانيات على الجهات، إذ نقترح في هذا الإطار اعتماد معايير التنمية البشرية ومؤشرات الخصائص التنموية، بغية الرفع من حجم التنمية بالجهات المتضررة التي لم تستفد من فرص التنمية منذ عقود.

وفي نفس الإطار، ندعو الحكومة إلى التعجيل برصد الإعتمادات اللازمة لصندوق التضامن بين الجهات والتأهيل الاجتماعي، دون إغفال التنسيق والتكامل مع صندوق تنمية المناطق القروية والجبيلية كآليتين يتوخيان الحد من الفوارق المحلية والاجتماعية.

وانطلاقا من كون تنمية العالم القروي ظلت دائما في صلب برامج واهتمامات الحركة الشعبية، نقترح وضع مخطط لتنمية هذا الوسط المهم كمصدر للثروة الوطنية وأساسا للاستقرار.

وفي هذا الإطار، نلتزم من الحكومة العمل على إخراج قانون الجبل إلى حيز الوجود، وهو مطلب للحركة الشعبية منذ عقود كإطار لتنمية المناطق القروية والجبيلية التي عانت من ويلات التهميش والإقصاء.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

اعتبارا لكون التنمية الاقتصادية هي العمود الفقري والحيط الناظم للسياسات العمومية، فإن المعطيات والأرقام والمؤشرات الواردة في المشروع تستوقفنا لطرح أكثر من علامة استفهام حول تركيبة الميزانية، التي أصبحت تتسم بالحدودية على مستوى المداخل والموارد، خاصة بعد تراجع المداخل الاستثنائية، وضعف مردودية التدبير المفوض، وكذلك التراجع المتواصل لعائدات حقوق الجمرك الناتج عن اختلال ميزان الواردات والصادرات، وبالتالي فإن البحث عن مداخل جديدة يعتبر أمرا ضروريا وحتما.

بما حققه ويحققه مخطط المغرب الأخضر، ومخطط الإقلاع الصناعي وغيرها، متطلعين إلى تقييم موضوعي لمختلف المخططات القطاعية الكبرى قصد الوقوف على النواقص وإكراهات الإنجاز، والتفكير فيما بعد هذه المخططات، وفي صدارتها ما بعد مخطط المغرب الأخضر، الذي نتطلع إلى دعم وتعزيز دعامة الموجهة للفلاحين الصغار.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسجل بكل فخر واعتزاز مضامين الخطب الملكية السامية الأخيرة، التي قدمت تشخيصا واضح المعالم للوضعية الاجتماعية والاقتصادية لبلدنا وأعطت بدائل وحلول، خاصة ما يتعلق بمعضلة التشغيل وإدماج الشباب، لذا ندعو الحكومة وجميع المؤسسات والهيئات بهذه المناسبة إلى التفاعل معها إيجابا، واتخاذ التدابير المترتبة عنها.

السيد الرئيس،

لا يسعنا في الفريق الحركي، إلا أن نجدد اعتزازنا وفخرنا بالنجاحات الدبلوماسية لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مختلف المحافل الإفريقية والدولية، كان آخرها المشاركة النوعية لجلالته رفقة زعماء الدول العظمى في احتفالات الذكرى المئوية لوقف الحرب العالمية الأولى بباريس، كما نشيد بالانتصار الذي حققه المغرب مؤخرا على إثر تصويت البرلمان الأوروبي على الاتفاقية الفلاحية المبرمة مع بلادنا، وهي ضربة أخرى موجعة لأعداء وحدتنا الترابية.

لابد كذلك من التنويه بالمجهود الديبلوماسي الرسمي والموازي المبذول للدفاع عن وحدتنا الترابية الراسخة بالبيعة والتاريخ والطبيعة، مؤكداً في هذا الإطار على أن المقترح المغربي بإقامة حكم ذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة تحت السيادة المغربية، وفي إطار وحدة الوطن والتراب، هو الحل الأوحيد والوحيد لحل هذا النزاع المفتعل، داعين الجارة الجزائر إلى المساهمة الإيجابية في هذا الحل، والتجاوب مع المبادرة المغربية التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء، حيث دعا إلى فتح حوار جدي وهادف، ينهي برودة العلاقات بين جارين شقيقين تجمعهما اللغة والعقيدة والطبيعة والتاريخ.

بنفس الفخر والاعتزاز نسجل، السيد الرئيس، الدور الطلائعي لجلالة الملك بصفته رئيسا للجنة القدس، ومواقف المملكة الراسخة في الدفاع عن الحق المشروع للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إننا في الفريق الحركي، ونحن على مسافة ما يقرب من أربع سنوات من الإطلاق الفعلي لورش الجهوية الموسعة، لازلنا نتطلع وننتظر التوزيع

الحكومة 1.35 مليار درهم لهذا الغرض، ولعل مناقشة القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي على مستوى البرلمان تعتبر مناسبة حقيقية سنبر خلالها عن موقفنا ورؤيتنا بخصوص إصلاح المنظومة في شموليتها.

وفي هذا الصدد تؤكد في الفريق الحركي تطلعا إلى إجراءات تساهم في الرفع من جودة العرض المدرسي، وتقليص نسب الهدر والاكتظاظ، خصوصا بالعالم القروي، وذلك عبر تعميم المدارس الجماعية والنقل المدرسي، وهي أهداف لا بد أن تنخرط فيها الجماعات الترابية أيضا.

وفي مجال الصحة، وأمام الاختلالات التي يعرفها القطاع، تؤكد في الفريق الحركي على ضرورة إعادة النظر وبشكل جذري وآني في المنظومة الوطنية للصحة عبر تفعيل المخطط الوطني للصحة في أفق 2025، مع تأطيره بالميثاق الوطني للصحة يندش عن حوار وطني هادف، يترجم فعلا العدالة والمساواة بين الجهات والفئات، وإذ نستحضر مصادقة البرلمان على قانون التغطية الصحية لأصحاب المهن الحرة والمستقلين، ندعو الحكومة إلى مواكبتها بالإجراءات والتدابير اللازمة، وبهذه المناسبة نجدد دعوتنا للحكومة لإصلاح نظام المساعدة الطبية الريميد وتصحيح اختلالاته وضمان نجاعته وتعميمه، وجعل مفعول هذه البطاقة مثل مفعول بطاقة التعريف الوطنية، توفر العلاج لكل مواطن وفي مختلف جهات المملكة.

السيد الرئيس،

فيما يخص برامج الحماية الاجتماعية، نشيد بالتزام الحكومة بإخراج السجل الاجتماعي الموحد من أجل ضبط المعطيات بخصوص الفئات المجتمعية المستحقة للدعم، وهو ما نادينا به في الحركة الشعبية في أكثر من مناسبة، انطلاقا من كوننا لا نعارض أي إجراء له بعد تضامني وطني، كلما تطلبت المصلحة الوطنية ذلك، شريطة أن يكون شموليا ولا يستهدف فئات دون أخرى.

وبالنسبة لإصلاح صندوق المقاصة، لا زلنا نطالب بتنظيم مناظرة وطنية موسعة، قبل الإقدام على اتخاذ تدابير تمس القدرة الشرائية للمواطنين، من حجم رفع الدعم عن باقي المواد الأساسية خاصة غاز البوتان، وفي هذا الصدد نسجل بارتياح زيادة الحكومة في اعتمادات صندوق المقاصة ب 4.67 مليار درهم إذ انتقلت من 13 مليار درهم سنة 2018 إلى 17.67 مليار درهم سنة 2019.

السيد الرئيس،

بنفس المنطور الحركي للإصلاح، ندعو الحكومة إلى القيام بالإجراءات اللازمة لإدماج الأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العامة، وفي هذا الإطار نطالب بالتعجيل بإخراج القوانين ذات الصلة، مع رصد الإعتمادات الكافية بتحقيق هذا الهدف، مؤكداً في هذا السياق على ضرورة تحصين المكتسبات من قبيل ترسيم حرف تيفناغ، ومراعاة مبادئ التعميم والتوحيد والإلزامية، وبلورة سياسة لغوية وطنية مندمجة.

وفي نفس السياق تؤكد من جديد على ضرورة تدبير أمثل ملف المديونية الخارجية، الذي يشكل ضغطا على ميزانية الدولة، من خلال التوجيه الأمثل للقروض بغية توظيفها في مجالات منتجة حتى نحافظ على رصيد الثقة القائمة بين بلادنا والمؤسسات المانحة.

وهنا نسجل بارتياح إقدام الحكومة رغم الظروف الصعبة على تخصيص مبلغ 195 مليار درهم للاستثمار العمومي، مما سينعكس إيجابا، وبشكل متدرج، على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، متطلعين إلى توزيع منصف لهذه الاستثمارات العمومية، بمنطق خلق الثروة بدل توزيعها على قلتها.

ومن جانب آخر ولأن المقاول هو رافعة أساسية للتنمية، وإذ نسجل إيجابا تركيز المشروع في أهدافه على دعمها بإجراءات تحفيزية، بغية الحفاظ على تنافسيتها، فإننا ندعو الحكومة إلى التعجيل بأداء متأخراتها المتراكمة لفائدة المقاولات التي أنهت أشغالها وأوفت بالتزاماتها، وكذلك الإسراع في تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة لفائدتها، والتعويض عن نزع الملكية، مع مزيد من الدعم للمقاولات المتوسطة والصغرى.

السيد الرئيس،

اعتبارا لأهمية العقار في الاستثمار، وفي تقييم مناخ الأعمال، ونظرا أيضا لكون الأراضي السلالية وأراضي المجموع تشكل نسبة مهمة من هذه العقارات، وتعرف إشكالات كبيرة، فنترح ضرورة مراجعة القانون المنظم لها الذي يعود إلى سنة 1919، بشكل يضمن إدماجها في الدورة الاستثمارية، ويضمن أيضا مصالح ذوي الحقوق، وفي هذا الإطار نستحضر بفخر واعتزاز ما تضمنه الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية، إذ دعا جلالتة إلى تملك الأراضي السلالية وأراضي المجموع للمستثمرين في القطاع، خصوصا الشباب والفلاحين الصغار، وكذا إلى تعبئة على الأقل مليون هكتار إضافية من هذه الأراضي كإجراءات تحفيزية للاستثمار في هذا القطاع المهم.

ونحن نتحدث عن الاستثمار، فإننا ندعو الحكومة إلى إصلاح جذري للإدارة المغربية، واستكمال ورش إصلاح العدالة، ومراجعة مدونة الضرائب وإصلاح نظام الجبايات، المحلية والجهوية، ضامنا لتوسيع القاعدة، وتحقيقا للعدالة الجبائية، إصلاح نريده شموليا ومستقرا بدل اللجوء في كل مناسبة لعرض تعديلات جزئية تؤثر في مجملها سلبا على المقاولات والمواطنين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في المجال الاجتماعي نشيد بمختلف الإجراءات والتدابير الاجتماعية الواردة في مشروع قانون المالية لسنة 2019، ففي مجال التربية والتكوين ننوه بعزم الحكومة إعادة الاعتبار لأدوار المدرسة من خلال برامج دعم المدرس ومحاربة الهدر المدرسي، وجعل التعليم الأولي إلزاميا، إذ خصصت

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

مسك الختام، نغتنم فرصة مناقشة مشروع القانون المالي لنجدد التنويه والإشادة بالتضحيات الجسام، والجهود الجبارة لأفراد القوات المسلحة الملكية، ورجال الدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، ومختلف مكونات الإدارة الترابية، للدفاع عن حوزة الوطن وسيادته وأمنه، وحماية ممتلكات المواطنين وسلامتهم، منتقلين إلى المزيد من العناية بأوضاعهم المهنية والاجتماعية.

وقفنا الله جميعا لما فيه خير البلاد تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق.

الكلمة الآن للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس؛

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أنشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الجزء الأول من مشروع قانون المالية 2019 كما وافق عليه مجلس النواب، داخل مجلسنا الموقر، ممتنين السيد محمد بنشعبون وزير المالية والاقتصاد على ثقة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بتعيينه وزيرا للاقتصاد والمالية، هذه الثقة التي نعزز بها في حزب التجمع الوطني للأحرار، حيث أبنتم عن علو كعبكم في مهامكم السابقة والأأكد أنكم ستعطون القيمة المضافة في هذا القطاع المحوري والإستراتيجي التي تركز عليه كل السياسات العمومية في بلدنا.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا لن نخجل أبدا عندما نفتح حزبنا لكل كفاءات الوطن أينما وجدت مبرزين اليوم، وفي هذه المرحلة بالذات، أن بلادنا محتاجة إلى كافة أبنائها وبناتها من أجل مواصلة مسيرة الإصلاح والبناء والتشييد التي يقودها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه، مسيرة متميزة ببناء الأوراش الكبرى التي تجهز البلد وتفك العزلة عن ساكنته الجبلية والناثية، وتحاول جاهدة تحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية عبر سن سياسات عمومية اجتماعية أبنتم عنها من خلال هذا المجهود الجبار الذي بذلتموه السيد الوزير في هذا المشروع، هدفكم تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين والمواطنين عبر اعتماد رزنامة من الإجراءات التي جتم بها، والتي سبق لي

أن ذكرتها ونوهت بها خلال مناقشة هذا المشروع داخل اللجنة المختصة.

السيد الرئيس المحترم؛

لا أحد ينكر أن بلادنا قطعت أشواطاً مهمة على درب التنمية من خلال الأوراش الكبرى والبنيات التحتية المنجزة، لكن رغم هذا المجهود لازلنا نجد أن هناك معضلات كبرى لازالت قائمة على هذا البلد حيث أصبحت حجرة عثرة أمام تطورها، تقتضي منا كفاعلين سياسيين، أغلبية ومعارضة، تعبئة كافة جهودنا من أجل البحث عن الحلول لها، في أفق بناء نموذج تنموي جديد حدد أولوياته جلالة الملك في خطبه الملكية السامية من قبيل الاهتمام أولاً وأخيراً بالتعليم والصحة وتوفير فرص الشغل للشباب.

السيد الرئيس المحترم؛

مشروع قانون المالية لسنة 2019 الذي نحن بصدد مناقشته مشروع إرادي طموح يواجه الصعوبات المالية والاقتصادية والاجتماعية في محيط اقتصادي واجتماعي مضطرب جاء بالعديد من الإجراءات الشجاعة جعلت منه مشروعاً اجتماعياً بامتياز يواصل إنجاز الإستراتيجيات القطاعية الناجحة، ويستكمل بناء الأوراش الكبرى التي تغير اليوم وجه المملكة، منوهين بتدشين معلمة البراق من طرف جلالة الملك محمد السادس وفخامة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وهو ما يعزز الشراكة المغربية الفرنسية، كما أن هذه الميزانية تستهدف أيضاً الطبقة المعوزة عبر توفير إمكانيات مهمة للقطاعات الاجتماعية، محافظاً في نفس الوقت ورغم كل الإكراهات على الغلاف المخصص للإستثمار العمومي.

لذلك فبالرغم من الصعوبات التي تعرفها بعض القطاعات العمومية وعلى رأسها الصحة والتعليم، إلا أن مواجهتها تقتضي تعبئة جماعية، ونستحضر فيها مصلحة أجيالنا الصاعدة وجزء كبير من أبناء هذا الوطن الذين يعيشون ظروفاً صعبة في العالم القروي والمناطق الجبلية والأحياء المهمشة عبر اعتماد أسلوب الثقة والالتان والاطمئنان.

إن مفهوم الثقة أمر ضروري في حياة الفرد والدولة والأمة والأحزاب في تسييرها ونهضتها والحفاظ على كيانها ووحدتها، وهي تعزز مفهوم الانضباط والوحدة، وأن العكس وزعزعة الثقة تؤدي إلى الخلل في كيان الأمة والدولة والمجتمع، ويؤدي إلى الانقسام والتشرذم والتفكك فيها، وتسير بها إلى الهاوية، أعاذنا الله وهذا البلد الأمين منها. داعين كل الفاعلين السياسيين كانوا أغلبية أو معارضة أن يعتمدوا خطاب الوضوح والشفافية، والترويج لخطاب الثقة الذي يجعل الأمة في مأمن، الثقة في التراكبات الإيجابية التي تتوفر عليها بلادنا، الثقة في إمكانياتنا البشرية والطبيعية، الثقة في قدراتنا كمغاربة على تجاوز مختلف الصعاب مهما كانت خطورتها وآثارها مع الابتعاد عن السوداوية واليأس والعدمية.

إن العدمية التي أصمت أذننا هي فلسفة للتفكيك، وفلسفة للهدم، وفلسفة اللامعنى، إنها نزعاً إلى الهدم وإلى محو الما قبل والما بعد، إنها لا تظمن إلى أي معنى، هذه العدمية السياسية لا تقترح على من تخاطبه

للمحاسبة، وما أكب ذلك من إصلاح لكافة مؤسسات الدولة في كل هياكلها وبنياتها باعتماد مبدأ النجاعة، إذ يعتبر أهم إصلاح على الإطلاق بعدما أصبح أمرا حتميا لا مناص منه، وهو ما تجسد في العديد من المقتضيات التي جاء بها كان أبرزها اعتماد البرمجة ثلاثية السنوات والتي ستفرض على كل القطاعات الحكومية إنجاز مشاريعها دون اللجوء كل مرة إلى ترحيلها، مع الاحتفاظ بترحيل 3/1 ميزانية الاستثمار فقط للسنة الموالية باستثناء المشاريع التي برمجتها المخططات الإستراتيجية الوطنية.

السيد الرئيس المحترم؛

بالرجوع إلى مضمون هذا المشروع كما أحيل علينا لابد أن نوه بعمل زملائنا في مجلس النواب الذين عملوا على تعديله وإدخال العديد من المقتضيات والتي وصلت 39 تعديلا، كما نوه كذلك بالعمل الجبار الذي قامت به مختلف فرق ومجموعات مجلسنا الموقر، وبالحو الهادئ والرزين الذي ميز المناقشة، مبرزين أهمية التعديلات التي وصلت إلى 32 تعديلا، مشيدين بالتفاعل الإيجابي للسيد وزير الاقتصاد والمالية مع كل التعديلات، وهو ما يعزز المقاربة التشاركية في إعداد قوانين المالية ما بين البرلمان والحكومة، تعديلات تبقى مهمة وناجعة، سبق لنا التطرق لها بإسهاب كبير داخل اللجنة المختصة.

نعتقد أن الفرضيات التي بني عليها مشروع القانون المالي معقولة وواقعية، شاكرين الله عز وجل على أقطار الخير التي كرمنا بها، آمليين أن يكون موسمنا الفلاحي المقبل في مستوى النتائج التي حققتها السنة الماضية أو أحسن، مؤكداين أن عملية خوصصة بعض المؤسسات والمنشآت العمومية سيكون لها الأثر المباشر والإيجابي على التقليل من العجز، لكن المطلوب منكم اليوم السيد الوزير هو التوجه نحو المؤسسات التي تعاني ومساعدتها على تجاوز أزماتها حتى تساهم في دعم الميزانية، ونتمكن من مواصلة الاستراتيجيات القطاعية وتهيئة الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار الخاص، وتفعيل الإجراءات التي يتم اتخاذها في إطار الحوار الاجتماعي، علما أن النمو الاقتصادي العالمي من المتوقع أن يستقر في حدود 3,7%، وهو ما يساعد بلدنا على بلوغ معدل نمو اقتصادي يصل إلى 3,5% نهاية هذه السنة مقابل 4,1% كانت سنة 2017.

السيد الرئيس المحترم؛

بالنسبة للإجراءات الجبائية والمجرية التي جاء بها المشروع لابد أن نسجل بكل ارتياح ارتفاع مداخيل الدولة ولو بنسب صغيرة، لا يتسع المجال لذكرها وسبق لي أن ناقشتها بإسهاب كبير داخل اللجنة المختصة، منوها في هذا الإطار بأهميتها وأثرها الإيجابي على الميزانية العامة، مؤكداين أن الإصلاح الجبائي الشامل المدونة العامة للضرائب والجمارك ومنظومة التسجيل والتبويب أصبح أمرا ضروريا ليوأكب المستجدات والتطورات المتنازعة التي يعرفها العالم في هذا المجال عبر تعميم العولة في أفق تعزيز الشفافية في المالية العمومية، آمليين أن تكون المناظرة الوطنية الثانية

سوى العث والشك الذي لا نهاية له في كل شيء.

لذا يجب علينا أن ننأى بأنفسنا عن كل الحسابات السياسية الضيقة، وهنا أستحضر خطاب جلالة الملك الذي قال: ..لذا يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية بعيدا عن أي اعتبارات سياسية." وهنا يقصد مجلس المستشارين.

السيد الرئيس المحترم؛

لا داعي إلى إغراق نقاشنا بالتشخيص وإعادة التشخيص والنقد الذي يبتعد عن الموضوعية، لأن الظروف التي مرت بها بلادنا والتي لازالت تمر بها، تفرض علينا الاشتغال من داخل المؤسسات لإيجاد الحلول والبدائل الممكنة وتوفير مناخ الاشتغال للفاعل الاقتصادي للعمل من أجل تحريك الدورة الاقتصادية الوطنية، فريق التجمع الوطني للأحرار يطالب بضرورة تجاوز حالة الانتظار التي تعيشها بلادنا عبر تبني رؤية اقتصادية واضحة لاستقطاب الاستثمارات وإعادة الثقة للمقاولة الوطنية وللمستثمرين الوطنيين والأجانب مؤكداين أن حزبا كان دائما ينادي بتشجيع الاستثمار الخاص وقد حققنا في هذا الشأن عدة نتائج إيجابية على مستوى الإستراتيجيات القطاعية الناجحة والتي عززت قدرات الاقتصاد الوطني.

ونؤكد أن الإشكالية الحقيقية التي يعاني منها هذا الاقتصاد هو خلق الثروة عبر إبداع المشاريع المدرة للدخل التي من شأنها أن تستوعب الطاقات المعطلة، مشيدين في هذا الإطار بالمقاولة الوطنية المواطنة التي تشغل أبناء الشعب وتؤدي ضرائبها، هاجسها في ذلك الوازع الوطني الذي وإن اختلفت مواقفه سيفرض علينا كعقار بكل أطيافنا وانباءنا تعبئة جارية للبحث عن آليات جديدة للتوزيع العادل للثروات مجاليا وماليا، مطالبين الحكومة بمزيد من الدعم للمقاولة الوطنية المواطنة وتوفير المناخ الاقتصادي والسياسي للاستثمار الخاص، لأن نسبة النمو الحالية لن تساعد على توفير مناصب شغل وافرة، ولا تستطيع التقليل من حجم البطالة، لذلك فإن فريقنا يدعو إلى إعادة دمج النسيج المقاوالاتي في تحريك الدورة الاقتصادية وتفعيل مقتضيات الجهوية الموسعة لكي يكون هناك توزيع عادل للثروات مجاليا، مطالبين اليوم فتح ورش الجبايات المحلية من جديد، آمليين أن يكون انعقاد المناظرة الوطنية للجبايات مناسبة للخروج بثورة تشريعية جبائية جديدة تساعد على حل الإشكاليات المطروحة لتوسيع الوعاء وتوفير موارد جديدة عبر التقليل من التهرب الضريبي، واعتماد عدالة جبائية تواكب مختلف الإصلاحات التي تباشرها بلادنا، وعلى رأسها تفعيل أدوارها الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم؛

تبقى مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2019 لحظة دستورية بامتياز وفرصة داخل فريقنا لتقييم أداء الحكومة في مختلف السياسات العمومية وعلى رأسها قطاع الاقتصاد والمالية، مشيدين في هذا الإطار بالآفاق الواعدة التي فتحتها القانون التنظيمي للمالية، للميلتنا العمومية عبر إقراره

في هذا الإطار، أود أن أشير إلى الجهود الاستثنائية لهذا المخطط ساهم في استقرار حوالي 13.3 مليون نسمة من الساكنة القروية، مما ساهم في التقليل من نسبة الفقر في حدود تقطعتين.

السيد الرئيس المحترم،

في الأخير لا بد أن نتطرق إلى ورش إصلاح الإدارة، والأكد السيد الوزير وأتم تعرفون من قطاع المال والأعمال المتميز بالجدية والصرامة وكذا بتحفيز الكفاءات وتشجيع المردودية لاحظتم الفرق بين إدارة القطاع العام والقطاع الخاص، لذلك نريد بدورنا إصلاحا جذريا لإدارتنا لا يمس بالمكتسبات والتراكمات الإيجابية التي حققتها، والتي ساهمت بشكل كبير في بناء المغرب المعاصر، وإنما من أجل تحفيزها وجعلها تواكب الإصلاحات الكبرى الماضية فيها بلادنا بكل ثبات، مؤكداين لكم أن الأسباب الحقيقية لحالة الانتظارية والشك التي تعيشها بلادنا، هو استقالة الإدارة من أداء أدوارها بالحماس المطلوب، وهو ما انعكس سلبا على الأداء الاقتصادي والاجتماعي، والراجح ذلك إلى يؤس الخطاب السياسي وعدم وضوح وانتشار خطاب التخوين والفساد، حيث وضع الجميع في سلة واحدة، مما أدى إلى نفور جماعي للمسؤولين الإداريين في أداء وظائفهم ومسؤولياتهم، أوصلنا ذلك إلى حد السكتة القلبية خصوصا عندما نجد رجل الإدارة يتهرب من تحمل المسؤولية ويخشى الإبداع وهو ما يؤثر سلبا على تنزيل مختلف السياسات العمومية وتطوير الإدارة وملاءمتها مع التطورات المتسارعة، وهو ما جعل الحكومة تشتغل بدون روح.

لذا لا بد من إرجاع الهبة إلى الإدارة وإبعادها عن الصراع السياسي، وهو ما يفرض إعادة النظر في خطابنا السياسي الذي يجب أن يتحلى بالمسؤولية الإيجابية ومعالجة الاختلالات بكل هدوء ورزاقته، وإبعاد شبح الخوف من المحاسبة، لذا وجب استحضار هذه المعطيات وهذه الوضعية من طرف قضاة المحاكم المالية الذين يعدون التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات، والتي يوظفها الإعلام بشكل سلبي وسيء يبتعد عن الموضوعية.

وأخيرا لا بد أن نؤكد أن فريق التجمع الوطني للأحرار يثمن عاليا مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 43 للمسيرة الخضراء، والذي كان خطابا قويا وتاريخيا يبين للعالم بأسره حسن نوايا المملكة المغربية في التعامل مع أشقائنا، حيث وضعهم هذا الخطاب أمام مسؤولياتهم التاريخية اتجاه العالم واتجاه الشعب الجزائري الشقيق التوافق إلى رفع العزلة عنه، طالبا من كافة مكونات مجلسنا الموقر أن تتعبأ لتفعيل علاقاتنا الثنائية مع أشقائنا في الجزائر لإحياء صلة الرحم مع جيراننا وطبي صفحة الماضي معهم بما يخدم مصلحة البلدين الشقيقين مؤكداين لهم أن المملكة المغربية ملكا وحكومة وشعبا كانوا دائما إلى جانب الشعب الجزائري الشقيق وقيادته الشرعية، وأن المغاربة قاطبة لن يفرطوا في حقوقهم التاريخية مهما كان الثمن وعلى رأسها مغربية الصحراء.

للجبايات المزمع عقدها شهر ماي المقبل، فرصة لإعادة النظر في المنظومة الجبائية الوطنية بما يحقق العدالة الجبائية ويشجع الاستثمار، عبر التقليل من النسب العالية وتوسيع قاعدة الوعاء.

السيد الرئيس المحترم؛

أمام أهمية الإجراءات التي سبق لنا أن ذكرناها واحدة واحدة ذات المحولة الاجتماعية بامتياز التي جاء بها هذا المشروع، لا يسعنا إلا أن نهنئكم على الجرأة، وعلى الشجاعة والإقدام رغم الظروف الاقتصادية الصعبة لكن لا بد أن نقف عند قطاعين أساسيين وهما: التعليم والصحة، لنلاحظ أهمية الجهد المالي الكبير المالي الذي أعطته الحكومة لهما من أجل تحسين الولوج إليهما، وهو الأمر الذي لا يوازي حجم وأهمية الخدمات المقدمة والتي لا ترضي المواطن، وهو ما يسألنا جميعا، لماذا لم نستطع إصلاح قطاعي التعليم والصحة؟ رغم الزيادات المتتالية التي عرفتها ميزانيات القطاع على كافة المستويات، والتي تعبر عنها الأرقام المعلنة؟

مجهود جبار تبذله إذن الحكومة للارتقاء بمستوى الأداء، لكن هناك إشكالية حقيقية للحكومة ومطروحة بقوة في هاته القطاعات عبرت عنه العديد من التقارير الوطنية، وهو ما يفرض علينا مواجهة هذه الاختلالات بما يليق من تدبير ناجع وفعال يساعد على توفير خدمة تعليمية وصحية جيدة للمواطن.

السيد الرئيس المحترم؛

لا أحد يجادل في النتائج المتميزة التي حققتها إستراتيجية المغرب الأخضر، والتي أدت وبالملموس إلى تحويل المشهد الفلاحي في بلدنا، بعد مرور أكثر من عشر سنوات، حيث ساهمت بشكل كبير في زيادة ثروة بلدنا، وهو ما أكدته الإحصائيات الرسمية التي شهدت بها كبرى المؤسسات الوطنية والدولية، فبفضله ارتفع الناتج الداخلي الخام حيث وصل إلى 7.3%، منذ سنة 2008 إلى يومنا هذا، بزيادة قدرها 55% كما ضاعف في حجم الاعتمادات الفلاحية، التي وصلت إلى حدود 13.3 مليار. كل هذا جاء بفعل آليات الدعم الناجمة المعتمدة في القطاع الفلاحي والتي حققنا بفضلها الاكتفاء الذاتي في العديد من سلاسل الإنتاج وصلت إلى 3 ملايين درهم. من الركائز الأخرى التي أدت إلى تحقيق هذه النتائج المرضية، عصرنه وسائل الإنتاج والتأطير وتثمين المنتج، الذي ساهم بدوره في زيادة حجم الصادرات الفلاحية، بنسبة 65% دون احتساب الصيد البحري ليمثل 12%، وهو تقدم ملحوظ يعزز دور قطاع الفلاحة في دعم الاقتصاد الوطني.

بالنسبة للدعامة الثانية لهذا المخطط الاستراتيجي والمتعلق بالفلاحة التضامنية نسجل في فريق التجمع الوطني للأحرار بارتياح كبير النتائج المحققة، وهو ما تضمنته الوثائق المصاحبة للقانون المالي، منوهين بالمبادرة الملكية الشجاعة الرامية إلى توزيع مليون هكتار على الساكنة القروية، والرامية إلى استيعاب طاقاتها المعطلة وجعلها طاقات منتجة للثروة.

الجزائر وموريتانيا بالمساهمة الجديدة في المجهود الأممي لإيجاد حل سياسي متوافق حوله لهذا النزاع الذي طال أمده.

وفي هذا السياق نعتبر أن هذا المسار هو تأكيد للموقف المغربي، تأكيد لإصرار الشعب المغربي على الدفاع عن حقوقه المشروعة في وحدته الترابية في دائرة حدودها الحقة وفي حدود المقترح المغربي المتمثل في الحكم الذاتي الذي اعتبره المنتظم الدوالي والقوى الكبرى جديا وواقعا وذا مصداقية.

ومن هذا المنبر ندعو الحاكمين في الجزائر إلى فك الحصار عن المواطنين المغاربة المحتجزين في تندوف مع طلب للأمم المتحدة من أجل إحصاء اللاجئين بمخيمات الحمادة وكذا الإسهام في الرقي بعلاقة البلدين الشقيقين المغرب والجزائر، لما فيه خير الشعبين ولما يمكن المنطقة المغربية من فتح آفاق للتنمية والتعاون.

هذا المشروع، السيد الرئيس، يأتي في ظل ظرفية داخلية تميزت بحركة مجتمعية اتخذت أشكالا ومظاهر متعددة انطلاقا من الحركات الاحتجاجية التي عرفتها العديد من مناطق البلاد والتي رفعت شعارات مطلبية ذات عمق اجتماعي صرف ارتبطت بمستويين:

الأول يرتبط بمطالب معيشية محضة تتمثل في توفير الشغل والماء؛ والثاني يبحث على توفير الخدمات الاجتماعية بشكل عادل بين جميع مناطق البلاد.

هذه المعطيات، السيد الوزير المحترم، هي واقع الحال الذي أكد عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من خلال دعواته المتكررة في خطبه السامية، سواء للحكومة وكذلك لكل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين بضرورة بلورة نموذج تنموي جديد يجيب على حاجيات ومتطلبات المواطنين والمواطنات، يكون بديلا على النموذج الحالي الذي صار متجاوزا، بل أكثر من ذلك، السيد الوزير، صار معيقا لأي تطور أو رقي اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو ثقافي.

السيد الرئيس،

تفصيلا في الوضع الداخلي وبعيدا عن لغة التنيس والتشاؤم، نعيش اليوم كفاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين في ظل عالم التكنولوجيا والاتصال، عنوانها الأبرز "سلطة فضاءات التواصل الاجتماعي"، التي انبثقت عنها أشكالا جديدة للاحتجاج لم يعرفها تاريخ الاحتجاجات في المغرب والعالم، مثال على ذلك حركة البدلات الصفراء في فرنسا نمودجا وكذلك حملة المقاطعة لبعض المنتوجات، والتي لا يمكننا المرور عليها مرور الكرام نظرا لآثارها وتفاعلاتها، وهي بالمناسبة حركة مؤثرة وصادمة في نفس الوقت.

نعيش، السيد الرئيس، في واقع لسنا وحدنا الفاعلين فيه، بل تشاركنا فيه جهات تستهدف كل المؤسسات داخل البلاد، ومن بينها المؤسسة التشريعية بشكل مبهج، تهدف إلى ضرب كل المكتسبات وتشويه الانجازات واحباط كل المتفائلين وتوسيع قاعدة اليأسين عبر إظهار الفاعل

وهي مناسبة نجدد فيها التحية والتقدير لقواتنا المسلحة الملكية بالسلطة المرابطة على الحدود ورجال الدرك والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية الساهرين على أمن واستقرار بلدنا، مشيدين في هذا الإطار بالإجراءات الجبائية الجديدة التي جتتم بها السيد الوزير، والتي تخول لهم الاستفادة مؤسستهم الاجتماعية ب 60% من مداخيل الغرامات والمخالفات، منوها بيقظة واستباقية أجهزتنا الأمنية التي تشتغل ليل نهار في مواجهة الظاهرة الإرهابية، ومحاصرة الجريمة على اعتبار أن الأمن والأمان هما أساس الاستقرار وأساس الثقة التي تجعل الفاعل الاقتصادي يشتغل لإنتاج الثروة.

وفي الأخير، ومن موقع المسؤولية التي نتحلى بها، وانباء فريقنا إلى الأغلبية الحكومية، ومن موقع تبني خطاب الوضوح والصرامة الذي يعتمده حزب التجمع الوطني للأحرار في بناء علاقته مع شركائه، سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق.

الكلمة الآن للسيد رئيس الفريق الاشتراكي:

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

جرت العادة سنويا أن أقف أمام مجلسنا الموقر باسم الفريق الاشتراكي لأشارككم رأينا وموقفنا السياسي من مشروع قانون المالية لسنة 2019. بالتأكيد، السيد الرئيس، نتكلم من موقع مسؤوليتنا الكاملة في انسجام مع موقعنا السياسي داخل الأغلبية الحكومية، والتي حددنا كفريق منذ إعلان تشكيلها على أن علاقتنا بالحكومة ستظل قائمة إلى حد وقته على مبدأي الدعم والمساءلة.

مشروع قانون المالية لسنة 2019، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، يأتي في سياق خاص جدا، في سياق يختلف أشد الاختلاف عن مشاريع قوانين المالية السابقة، التي تمت مناقشتها داخل قبة البرلمان طيلة عقد من الزمن.

فهذا المشروع، السيد الرئيس، يأتي في ظل ظرفية تعرف فيها قضيتنا الوطنية تطورات أساسية، وآخرها اللقاء الذي دعا إليه هورس كولر ممثل الأمين العام للأمم المتحدة يومي 5 و6 دجنبر 2018 بجنيف، والذي لأول مرة تحضر فيه الجزائر كطرف أساسي للبحث عن حل سياسي للنزاع المفتعل، كما أكد على ذلك السيد الأمين العام ومبعوثه الشخصي، وكذلك القرارات الأممية وآخرها القرار رقم 2440 الذي طالب كافة الأطراف بما فيها

المجهود المالي لدعم القطاعات الاجتماعية، فإنه ما زال يشكل (مشروع قانون المالية الحالي) استمرارية لقوانين المالية السابقة ولم يؤسس بعد للمداخل الأساسية للنموذج التنموي المنشود.

إن موقع مسؤوليتنا من داخل الأغلبية الحكومية الداعم لهاته الحكومة، لا يمنعنا من إبداء ملاحظتنا واقتراحاتنا البناءة والتي في نظرنا لن تصب إلا في تجويد وتحسين الأداء الحكومي.

من هذا المنطلق أقول بأن الفرضيات التي اعتمدها الحكومة لتحديد نسبة النمو في 3.2% ونسبة عجز الميزانية في 3.7% هما غير كافيين وغير قادرين للإجابة على متطلبات المرحلة وما تقتضيه من استعجالية التدخل الحكومي في الميادين ذات الأبعاد الاجتماعية، نظرا لتعدد الخصائص والتي نعتقد أنها من الآنية بمكان.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن عزم الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2019 إلى العودة إلى الخصوصية مجددا، بحثا عن موارد مالية جديدة، وفي مقدمة ذلك بيع ما تبقى من حصص الدولة في شركة اتصالات المغرب، فإننا في الفريق الاشتراكي نعتبر أن هذا القرار في حد ذاته لا يقلقنا ولكن الصيغة الجديدة لاستثمار عائدات الخصوصية، بحيث اليوم ستتدخل الحكومة عن الصيغة المتبعة من طرف حكومة التناوب، والتي تمثلت في ضخ عائدات الخصوصية في صندوق الحسن الثاني للتنمية وصندوق التنمية الصناعية، لتكتفي الحكومة الحالية في هذا المشروع بضخ جزء من عائدات الخصوصية في صندوق الحسن الثاني للتنمية وتوجيه الجزء الآخر إلى ميزانية الدولة لمواجهة عجز الخزينة، فأعتقد أن هذا التوجه يعد تراجعاً عن الدور التنموي للخصوصية.

السيد الرئيس،

إن محدودية الموارد المالية والإمكانات الاقتصادية لن تقف عائقاً، بل نعتبر أن الإرادة السياسية الجماعية هي قادرة على رفع التحديات، وهنا أتوه بالاعتمادات التي خصصت للشباب وتأهيلهم، كما أتوه بالرفع من مناصب الشغل الجديدة، وهنا وجب التأكيد أن الأمر سيظل محدوداً إن لم يشارك القطاع الخاص بوطنية صادقة في المساهمة في هذا المنحى الاجتماعي.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي نجد أنفسنا متوجسين ومتحفظين من الصيغة العامة التي وردت في باب الجبايات، ويتعلق الأمر بتوسيع الوعاء الضريبي، وتحفظنا راجع بالأساس إلى الخوف من استعمال صيغة فضفاضة تكون عاملاً للمس بالقدرة الشرائية للمواطنين بما فيهم الطبقة المتوسطة، التي تعاني من ضغوطات وإكراهات في ظل ارتفاع المواد الاستهلاكية بما فيها الكروزال والبنزين وارتباطنا للأبنك في عملية اقتنائها للسكن أو للسيارات، زد على ذلك تفقات التمدن.

السياسي والاقتصادي والاجتماعي بصورة لا قبلها على أنفسنا، كما لا قبلها أي عاقل يضع الوطن ومصالحته فوق أي اعتبار.

السيد الرئيس،

إن الوضع الداخلي هو انعكاس للوضع الدولي الذي يعيشه العالم اليوم، ويمكننا الجزم أننا نعيش لحظة دولية فاصلة من أهم سماتها إعادة تشكيل وتشكل منظومة دولية جديدة تقطع مع نتائج ومخرجات الحرب العالمية الثانية.

ولا تفتوتي الفرصة دون أن أعرج على الوضع في الشرق الأوسط وفي منطقة الخليج الذي أصبح اليوم مرشحاً للمزيد من التعقيد والتأزم، سيكرس – لا محالة - ضعف الدور العربي في القرار الدولي، وسيتمش قضايا الأساسية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي تتعرض لمخطط تصفية غير مسوق.

السيد الرئيس،

إذا كانت السياسات المالية هي أدوات ووسائل رئيسية من أجل تفعيل المخططات والبرامج الاقتصادية، فنحن اليوم أمام مشروع قانون للمالية يجد مرجعيته في شعار مركزي، يتمثل في تنزيل المخططات والتدابير الاستعجالية ذات الأبعاد الاجتماعية، وهو شعار يكتف بمجمل التوجهات المؤطرة لهذا المشروع، وهي التوجهات التي رسمها عاهل البلاد عند افتتاحه للدورة التشريعية الحالية وفي خطابه الذي ألقاه بمناسبة عيد العرش ومناسبة ثورة الملك والشعب للسنة التي سنودعها 2018.

كل هذه الأولويات طبعت مشروع قانون المالية الحالي، وهذه الأولويات ذات التوجهات الاجتماعية كنا دائماً في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية نعتبرها مداخل أساسية مداخل حيوية لكونها تنطلق من الإنسان ومن أجل الإنسان داخل وطن آمن ومستقر ومزدهر، يضمن الإنصاف والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهذا ما يمكن لنا أن نلامسه من خلال الاعتمادات المالية الإضافية لهذه القطاعات الاجتماعية، بحيث تم رفع الاعتماد المخصص لقطاع التعليم، لقطاع الصحة وأيضا رفع كتلة الأجور.

إن هذا المجهود المبذول، السيد الوزير المحترم، ليس كافياً للإجابة على واقع قطاعي التعليم والصحة لاعتقادنا الراسخ في الفريق الاشتراكي بطبيعة الأزمة البنوية التي تتعدى مسألة التمويل بالرغم من أهمية مسألة التمويل، ففي تقدير الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين الأزمة هي أضحت متعددة الجوانب متشابكة العناصر، تتطلب مداخل سياسية وثقافية وتربوية وبشرية للنهوض بالقطاعين، وأعني قطاع الصحة والتعليم، وهو ما يفرض علينا جميعاً ضرورة بلورة تصور استراتيجي شامل وجاعي يربط القطاعين بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، من أجل تأهيل منظومتنا الصحية والتعليم.

السيد الرئيس،

رغم الإرادة الحكومية في تفعيل التدرجي للقانون التنظيمي للمالية ورغم

المستشار السيد يوسف محيي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

أشرف اليوم بتناول الكلمة في هذا الاجتماع باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل الدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 80.18 برسم السنة المالية 2019 أمام الجلسة العامة الموقرة.

ونغتم هذه الفرصة، لتجديد التهاني للسيد الوزير، على الثقة المولوية السامية، وذلك بمناسبة تعيينه على رأس قطاع الاقتصاد والمالية، كما نسجل باعتزاز إطلاقه لدينامية خاصة على مستوى الوزارة، نتج عنها مجموعة من التدابير والإنجازات، على رأسها قانون المالية الذي نحن بصدد دراسته.

ونغتم هذه الفرصة كذلك لتهنئة جميع أفراد لجنة المالية بأطرها وبرئيسها وكذا أطر وزارة المالية على العمل الجاد والانخراط التام في دراسة فضلى لهذا القانون.

السيد الوزير المحترم،

لقد دعا جلالة الملك حفظه الله لجملة من التوجهات الإستراتيجية والتدابير العملية من أجل الارتقاء بالنسيج الاقتصادي الوطني، وتعزيز قدراته على خلق الثروة وتقوية المناعة السوسيو - اقتصادية عبر تشغيل مستدام وذو جودة عالية.

كما يأتي، مشروع قانون المالية لسنة 2019، في ظروف خاصة، يعرف خلالها العالم مجموعة من التحولات الاستراتيجية، تتجلى أساسا في الحرب التجارية بين القوى العظمى، وما نتج عن ذلك من تدابير حامية وتغيرات بنيوية في منظومة التجارة العالمية، تمهد لنظام اقتصادي عالمي جديد.

كما أن السياق الجيوسياسي لبلادنا يعيش على وقع اضطرابات وتحولات كبيرة، تشكل هواجس دائمة لكافة المتدخلين. ويأتي هذا المشروع، في سياق وطني خاص، يتجسد في دخول سياسي حافل بالانتظارات والتحديات.

بالإضافة إلى "أجندة اجتماعية" ملتهبة وتنتظر إجابات وتدابير فعالة وناجعة من أجل النجاح الجماعي في احتواء كل المطالب الاجتماعية الحادة، خاصة فيما يتعلق بتوفير الاعترافات المالية لتمويل ذلك.

ونعلم، السيد الوزير المحترم، بأنه ورغم كل هذه الرهانات والظروف الدقيقة والإكراهات الخاصة، فالمغرب عليه ضمان توازناته الماكر واقتصادية، والسعي نحو التجويد المستمر والدائم لتصنيفه الائتماني (Credit rating) لدى وكالات التصنيف العالمية (Les Agences de notation) لضمان

لذلك فإننا في الفريق الاشتراكي نعتبر أن مدخل العدالة الجبائية يجب أن يكون هو المؤطر العام للسياسة الجبائية برمتها، وأتمنى أن تخرج الحكومة كما وعدتمونا بذلك السيد الوزير المحترم داخل النقاش الذي عرفته لجنة المالية في الأيام المقبلة باش يكون عندنا في بلادنا واحد الإصلاح جبائي حقيقي، يحقق العدالة الجبائية.

السيد الرئيس،

كنا ننتظر أن يأتي مشروع قانون المالية بحلول واقعية لأزمة الوفاء بالديون التي تعاني منها المؤسسات العمومية والمقاولات، من خلال خلق فضاء للاستثمار المالي في مختلف المجالات الحيوية، التي ستعزز من قدرتها على الاستثمار الداخلي، وهو ما سيساهم في تسريع السداد للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وكل هذا سيبقى مرهونا بتحقيق الحكامة المالية وما تتطلبه من تتبع وتقييم للمشاريع والمساعدات، بغية المساهمة في حل الأزمة، والنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

نعم، إن انتظاراتنا كانت كبيرة في هذا المستوى وغيره من أجل التجاوب مع متطلبات وحاجات المواطنين والمواطنات المتزايدة التي أصبح الواقع يفصح عن حجمها المتعاظم. وبدون إرادة حقيقية بدون تضامن بدون رؤية استباقية نخشى أن يتجاوزنا الواقع.

السيد الرئيس،

إن بلادنا استطاعت بفضل الرؤية الملكية السديدة والإستراتيجية تجاوز أزمات كبرى عصفت ببلدان مجاورة وجعلت من المنطقة التي ننتمي إليها تحت فوهة بركان.

ولا بد من التأكيد على أننا رغم الأشواط التي قطعناها لم نصل بعد إلى بر الأمان، فنحن نرى يوميا تحولات كبرى تقع حتى في البلدان الأكثر استقرارا والأكثر ديمقراطية، ولنلاحظ ما يقع اليوم في فرنسا بكل إمكاناتها وعراقية ديمقراطيتها ومؤسساتها.

وعليه فإننا في الفريق الاشتراكي ندعو كل الفرقاء السياسيين والاجتماعيين والهيئات والمؤسسات بأن تتضافر جهود الجميع وتتكاتف هذه الجهود من أجل بناء نموذج تنموي جديد قائم على العدالة والتضامن وخلق الثروة وحسن توزيعها، إرساء للحكامة البناءة كما سبق وأن أكد على ذلك جلالة الملك.

إن النجاح في هذا التحدي هو وحده الكفيل يجعل بلادنا تكتسب المناعة السياسية والمؤسسية وتتجه بالوتيرة المطلوبة لتحقيق التنمية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس على احترام الوقت.

الكلمة الآن للسيد رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب أو من ينوب عليه.

كما تعتبر المناظرة الوطنية حول الجبايات المزمع انعقادها في ماي المقبل، والتي اتفقنا، السيد الوزير، أن نرجى كافة النقاط ذات الطابع الضريبي إليها من أجل مناقشتها، آلية من آليات الإصلاح الجبائي ببلادنا، وذلك في سياق السعي نحو "أمن جبائي" متقدم ومستدام، تكون فيه الجباية رافدا من روافد الإقلاع الاقتصادي وتقوية بنية السلم الاجتماع.

وفي هذا الإطار، نشيد بالالتزام الحكومة بتشريع توصيات ومخرجات هذه المناظرة. كما نثمن المقاربة التشاركية التي اعتمدها الدولة في مسار إعادة النظر في مدونة الضرائب.

إلا أن مسار الإصلاح، لا يمكن أن يحقق الأهداف المرجوة، دون المضي قدما في إصلاح وتنزيل ميثاق الاستثمار ومواصلة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتشجيع برامج تحفيز ريادة الأعمال.

السيد الوزير،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نعتبر أن نموذجنا التنموي أصبح متجاوزا وقد بلغ مدها وبشكل عقبة أمام الإقلاع الاقتصادي للمقاولة ببلادنا، نظرا لكونها حاسمة الأول هو التضريب التي تكون المقاولة أولى ضحاياه، وهو وضع يقتضي ضرورة الانكباب على النهوض بالاستثمار في قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى وتلك التي لها قدرة أكبر على توليد الآثار التبعية غير المباشرة على مستوى باقي فروع الاقتصاد الوطني مع ضمان تنوع العرض التصديري الذي يبقى محدودا، وهو ما يؤثر على تنافسية الاقتصاد الوطني.

هذا بالإضافة إلى التفكير في إحداث هيئة مستقلة تناط بها مهام التتبع والتقييم القبلي والبعدي للسياسات والاستثمارات العمومية.

السيد الوزير،

الحضور الكريم،

إن التزام، المقاولات المغربية في المساهمة في تقوية البنية الاجتماعية ببلادنا، لا يضاهاها إلا حرصها على تحقيق ذلك بطرق مبتكرة وناجعة.

وإذا كان إطلاق السياسات العمومية والإستراتيجيات القطاعية، قد مكن من خلق دينامية اقتصادية واجتماعية في بعض الحالات، فإنها افتقرت إلى التجانس في إطار رؤية شاملة ومدججة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية، وفي هذا الإطار نطلع في الاتحاد العام لمقاولات المغرب لمشروع السجل الاجتماعي الموحد، الذي نعتبره مدخلا أساسيا لنجاح ورش محاربة الفقر والفوارق الاجتماعية والمحالية، كما أنه يؤسس لإصلاح شامل لمنظومة صندوق المقاصة في أفق تحقيق تكافؤ عميق ومستدام في مسار إصلاح ميكانزمات الدعم ببلادنا.

السيد الوزير المحترم،

لتمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق التنمية الشاملة وخلق مناصب شغل مستدامة، عبر نسب نمو مناسبة، عملت الحكومات المتعاقبة على تبني سياسة الأوراش الهيكلية واعتماد مخططات طموحة، وهو نفس النهج الذي

التحكم في أسعار الفائدة على المستوى السيادي والمقاولاتي، مع تحسين جاذبية مناخ الأعمال الوطني والاستمرار في التقدم على مستوى مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business) الذي يصدره سنويا البنك الدولي.

وفي هذا الإطار، نسجل باعتزاز نتائج هذا المؤشر لسنة 2018، حيث تقدم المغرب تسعة مراكز في التصنيف العالمي الجديد وبذلك ارتقت المملكة المغربية إلى المرتبة الثانية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (La Zone MENA). وذلك راجع بالأساس إلى العمل الكبير والناجح على مستوى تحسين الولوج والخدمة القضائية ببلادنا والتسهيل على الصعيد المسطري فيما يخص خلق المقاولات الذي أصبح اليوم إلكترونيا.

وندعو الحكومة، للاستمرار في هذه الدينامية، من خلال اعتماد القانون التنظيمي للإضراب الذي لم ير النور منذ سنة 1962، واعتماد قانون إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار والشروع في تنزيل قانون اللاتمرکز الإداري في أفق تفعيل الكلي لورش الجهوية المتقدمة، الذي يعتبر العمق الاستراتيجي الحقيقي للتحويل الاقتصادي والإداري ببلادنا.

ونوصي في هذا الإطار، بتعميم وتفعيل "لجن جمهوية لتحسين مناخ الأعمال" خاصة أن بلادنا تعد من الدول القليلة التي يشمل فيها تصنيف (Doing Business) الجهات، وذلك ابتداءً من هذه السنة.

هذا بالإضافة إلى تجويد آليات الابتكار بالمقاولة والجامعة والسعي نحو مرونة أكثر في التعاقدات بين الشغيلة وأرباب العمل، وذلك عبر تجويد مدونة الشغل لتكون قادرة على تجويد عقود العمل وضمان الانعكاس الإيجابي على سوق الشغل.

السيد الوزير،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نوه بتدابير التصفية الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة (TVA) والضريبة على الدخل والتزام الحكومة بالحد من التزامات المستقبلية لهذه الديون، كما نسجل التزام الدولة باحترام القانون والالتزام بالتشريعات ووضع آليات متقدمة من أجل تحسين آجال الأداءات فيما يتعلق بالمتأخرات التجارية، من أجل أن تكون الإدارة هي المثال والقُدوة بالنسبة للقطاع الخاص، وذلك انسجاما مع التعليمات الملكية السامية التي أكدها جلالة الملك حفظه الله، في خطاباته الأخيرة وفي المجلس الوزاري الأخير.

كما تشكل المنصة التفاعلية بين الحكومة والاتحاد العام للمقاولات، تجسيدا عمليا وفعليا للشراكة الحقيقية بين رجال الأعمال والحكومة، من بين تجلياتها التنسيق حول معالم قانون مشروع المالية كالمساهمة التضامنية للمقاولات والمحددة في 2.5%.

ونشدد كذلك على الشراكة بين القطاع العام والخاص (Partenariat Publique-Privé) كمدخل استراتيجي للارتقاء بقدرة الاقتصاد الوطني على خلق الثروة وجعل القطاع الخاص رافعة حقيقية للتنمية.

والمستجيب لمؤهلات الشباب، وتكريس حلقة مفرغة بين نقص الخبرة وضرورة الحصول على أول فرصة شغل لاكتسابها، بالإضافة إلى الصعوبات التي يواجهها الشباب حاملو المشاريع في الحصول على التمويل، فضلا عن الأثر المحدود لمختلف برامج إدماج الشباب.

وعليه، فتعزيز منظومة التكوين المهني الأولي والمستمر، مع إيلاء اهتمام خاص لجودة التكوين، كهدف استراتيجي، بدلاً من التركيز حصرياً على الأهداف الكمية التي أبانت عن محدوديتها، يقتضي تحقيقه ضمان تنسيقي أفضل بين القطاع الخاص، ومؤسسات التكوين المستمر والتكوين بالتناوب، والدولة.

السيد الوزير،

إننا إذ نتمن مختلف التدابير والإجراءات الحكومية التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2019، فإننا بالمقابل، نشير انتباه الحكومة إلى استمرار العديد من العراقيل الرئيسية التي تحول دون تسجيل انعطاف كبير في تحسين مناخ الأعمال بالمغرب، مما يستدعي حلولا سريعة وناجعة لتقوية النسيج المقاوطني، ككامل رئيسي من عوامل مناعة الاقتصاد الوطني في مواجهة الصدمات الخارجية.

السيد الوزير،

إن الحاجة أصبحت اليوم ملحة قصد إعادة النظر في السياسة الاستثمارية المتبعة ببلادنا، وبلورة إستراتيجية تنموية جديدة كما دعا إلى ذلك جلالة الملك حفظه الله، قوامها نموذج تنموي مبتكر مبني على التصنيع وعلى تقوية العرض التصديري. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التصدي لاختلالات التوازنات الخارجية، بالتركيز أساساً على دمج المخططات والبرامج الهادفة.

السيد الوزير،

لتجاوز إشكالية - ثنائية الاقتصاد الوطني (قطاع مهيكّل / قطاع غير منظم) - نأمل من حكومتكم أن تنكب على تبني حلول ناجعة بتنسيق مع القطاع الخاص، لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني عامة، والمقاولة الوطنية خاصة، وهنا نقترح خارطة طريق، تتركز على ما يلي:

- تعزيز جاذبية القطاع المنظم؛

- العمل على توفير المواكبة والدعم لمقاولات القطاع غير المهيكّل؛

- مكافحة روافد اقتصاد الظل ورصد الغش وكشفه؛

- اجتثاث التهريب وتخفيف مناعه.

وفي الختام، ومن أجل تحفيز رجال الأعمال المغاربة والأجانب على الاستثمار يجب القطع مع سياسة التغيير المستمر للقوانين الجبائية، وذلك لإعطاء الفاعلين الاقتصاديين مقروئية كافية ورؤية واضحة للنظام الجبائي في المغرب، وهو ما من شأنه أن يعث مشاريع تنموية جديدة جمهوية ووطنية، قادرة على استيعاب إشكالية التشغيل وخاصة في صفوف الشباب.

وفي الأخير، السيد الوزير، نطلب منكم كاتحاد العام لمقاولات المغرب،

سأيرته الحكومة الحالية وفق ما جاء في برنامجها الحكومي.

وأتاح سياسة الانفتاح الاقتصادي التي يهجها المغرب من تحديث اقتصادنا، والرفع من إنتاجيته واستقطاب الاستثمارات، مما جعل من بلادنا محورا هاما للمبادلات التجارية العالمية.

وفي هذا الإطار، نوصي بتبني منهجية مدججة في السياسات العمومية ومنهجية بين كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، والتوجه نحو باراديم جديد للتعاطي مع السياسات العمومية من خلال برامج براغماتية وطموحة، بجانب أساليب متطورة للتتبع (Des Instrument de monitoring) للسياسات العمومية.

ونبته، السيد الوزير، إلى أن العديد من القطاعات الإنتاجية تضررت كثيرا من تأثير القطاع غير المهيكّل على أنشطتها واندثار البعض منها.

السيد الوزير،

إن تحقيق النجاعة الاقتصادية في علاقتها بمختلف الإجراءات الحكومية الرامية إلى تقوية القدرة التنافسية للاقتصاد المغربي وإنعاش الاستثمار الخاص، تستلزم الحرص على ابتكار الحلول الكفيلة بتحقيق التنمية المنشودة من جهة، وعلى استيعاب إكراهات المرحلة من جهة أخرى، خصوصا وأن الحصول على الائتمان من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالمغرب ما زال يشكل عقبة رئيسية لرواد الأعمال ببلادنا.

وعليه، فإننا نعتبر أن من شأن أجراء الإصلاحات المبرمجة في إطار برنامج عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال للفترة 2017/2018 سيكون له الأثر الإيجابي على واقع المقاولة وعلى التصنيف الدولي للمغرب في التقارير القادمة، من بينها على سبيل المثال لا الحصر: المصادقة على الإطار القانوني المتعلق بالضمانات المنقولة، والذي سيمكن المغرب من تحسين ترتيبه في مؤشر الحصول على التمويل الذي تحتل فيه المملكة مراتب متأخرة.

السيد الوزير،

تشير معطيات سوق الشغل، حسب الأرقام التي تضمنتها المذكرة الإخبارية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط الصادرة في شهر فبراير 2017، حول أهم مؤشرات سوق الشغل لسنة 2016 إلى "ضعف تأهيل اليد العاملة"، وهي المسألة التي أكد عليها التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2017.

وعلى مستوى الإدماج الاقتصادي، وتؤكد هذه التطورات أن نموذج النمو الوطني أصحى أقل إدماجاً من خلال التشغيل، وتحيل هذه الوضعية على التأثير المحدود لمختلف برامج إدماج الشباب، كما تبرز ضرورة اعتماد رؤية شمولية ومنهجية على المدى الطويل في مجال تشغيل الشباب.

وبالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالظرافية، يُعزى ارتفاع معدل البطالة في صفوف الشباب عموماً إلى مجموعة من العوامل البنوية، من قبيل عدم ملاءمة التكوين لمتطلبات سوق الشغل، وعجز الاقتصاد الوطني عن خلق ما يكفي من مناصب الشغل اللائق

الخام، علما بأن نفقات الدين العمومي تكلف الميزانية سنويا أكثر مما هو مرصود لبعض شعب الحماية الاجتماعية، كالتعويض عن فقدان الشغل أو ما سمي في آته ب (le fonds d'amorçage).

مشروع قانون المالية لهذه السنة مجرد استنساخ للميزانيات السابقة، إذ لا ينطوي على أي مجهود استثنائي لإعادة الارتباط بقاطرة النمو:

فمرة أخرى يخضع المشروع للهاجس التقنوقراطي والمحاسباتي الصرف الذي رجحته الحكومة خلال إعداده، رضوخا إلى توصيات إن لم نقل تعليمات المؤسسات المالية الدولية، التي أصبحت تفقد الدول سيادتها على اقتصادياتها مجملها.

فمستوى النمو الذي يهدف إليه المشروع والمتمثل في 3.2% يبقى أقل مما حققه الاقتصاد الوطني سنة 2018، والتزامات الحكومة بتحقيق نسب ما بين 4.5% و5.5% في أفق سنة 2021 في برنامجها المقدم للبرلمان.

مشروع قانون المالية هذا يكشف عن مفارقة بين الإرادة المعلنة للدولة بضرورة تغيير النموذج التنموي، كما تم الاعتراف بذلك من طرف أعلى سلطة في البلاد، وترجمتها المالية لطابع الاستمرارية في التدبير الحكومي. فعدا بعض الإجراءات المعزولة، فإن المشروع لا يجيب عن الإشكالات الاجتماعية البنوية.

ففي مجال التعليم، الذي يعاني من عجز مهول، نسجل أن المشروع، رغم الجهود المبذولة والتي لم يتم تقييم نتائجها، مازال يعاني من سوء الحكامة، كما نسجل عدم استجابة المشروع الحالي للحاجيات البنوية والبشرية التي يعاني منها هذا القطاع الحيوي الذي لا يقبل المجازفة، وذلك بتكريس الهشاشة من خلال التركيز على التعاقد بخلق 15.000 منصب شغل، في حين لم يتجاوز عدد مناصب التوظيف 750 منصبا، وكذلك استمرار الخصاص على مستوى الموارد البشرية، وهو ما اعترفت به الوزارة نفسها، محددة الخصاص على مستوى المدرسين ب 9558 مدرسا.

وإذ نشيد بإدراج إلزامية التعليم الأولي في الأسلاك التعليمية، نتساءل عن إمكانية التعميم الفعلي لهذا السلك في غياب بنية تحتية لاستيعاب وإدماج الأطفال، خصوصا في المناطق القروية، خاصة تلك التي تعاني من العزلة، والنقص المهول في الموارد البشرية الذي يعاني منه القطاع.

وعلى مستوى قطاع الصحة، فإن الميزانية المرصودة لها التي لا تتعدى 5.9% من الميزانية العامة، تبقى جد هزيلة ولا ترقى إلى طموحات المواطنين في غياب النجاعة والحكامة في التدبير، وضعف الاستثمار على مستوى البنيات التحتية في مجموع التراب الوطني، خصوصا العالم القروي، إضافة إلى ضعف التجهيزات الطبية والموارد البشرية بمختلف المستشفيات.

وفما يتعلق بالإصلاح الإداري، أي إصلاح المرفق العمومي كورش مجتمعي كبير، يقتضي نقاشا مجتمعيًا وتشاورا مع الفرقاء الاجتماعيين بعيدا عن المقاربة الانفرادية التي أثبتت التجربة أنها لم تنتج إلا التذمر والاحتقان الاجتماعيين.

نقول لكم أننا سنستمر في الانخراط الكبير في كل هذه السياسات والاستراتيجيات بروح وطنية صادقة، انسجاما مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار على احترامه الوقت.

الكلمة الآن للسيدة رئيسة فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة امال العمري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون والمستشارات المحترمون والمحترمت،

إن مناقشة مشروع القانون المالي برسم سنة 2019 المعروض على أظفار البرلمان، يعد محطة من المحطات النضالية في مسار نقابتنا العريقة، الاتحاد المغربي للشغل، التي ساهمت ولازالت تساهم في الدفاع عن الأسس القانونية لبناء مجتمع ديمقراطي يسوده العدل والتكافؤ والتضامن في ظل دولة الحق والقانون والمؤسسات.

السيد الرئيس،

يأتي تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2019 في سياق حراك اجتماعي غير مسبوق وفي ظل احتجاجات تعرفها العديد من القطاعات والمدن المغربية، جراء التهميش والفقر وسوء تدبير الأوراش الاقتصادية والبرامج الاجتماعية، وعدم نجاعة السياسات الموجهة لمحاربة الفقر والفوارق الاجتماعية والمجالية، وفشل جولات الحوار الاجتماعي بسبب العرض الحكومي الهزيل، الذي لا يرقى لانتظارات عموم المأجورين، ويمكن من تحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية، في ظل ظرفية تتميز بارتفاع الأسعار وتجميد الأجور، والتضييق على الحريات العامة، وعلى رأسها الحرية النقابية باللجوء التعسفي إلى الفصل 288 من القانون الجنائي.

السيد الرئيس،

بعد النقاش العام لمشروع القانون المالي لسنة 2019 داخل اللجنة، وقفنا على الملاحظات التالية:

هذا المشروع في واقعه تكريس للمنظور النيوليبرالي بتعميقه للمديونية وتوطيده لارتهاق الاقتصاد بالدين الخارجي، فالحكومة لم تنتج في إدراج أي إجراءات تهدف تخفيض معدل المديونية العمومية، التي يعاني منها المغرب منذ أكثر من ثلاثة عقود مقارنة بالناتج الإجمالي المحلي، ومن آثارها السلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي داخليا، حيث أصبح المغرب من أكثر البلدان مديونية في إفريقيا والعالم العربي، بتصنيفه في الرتبة 29 عالميا والرتبة الأولى إفريقيا من طرف معهد ماكنزي الأمريكي للبلدان الأكثر استدامة، إذ أصبحت تمثل القروض ما يقارب 140% من الناتج الداخلي

الدولة جزءاً مهماً من الموارد نتيجة التهرب الضريبي، ويضرب مبدأ الإنصاف الذي يقتضي اقتطاع الضريبة على الدخل بشكل عادل مما كانت مصادرها. كما أنه ليس من الإنصاف أن يطال ويركز الضغط الجبائي على فئة محدودة من الملمزين، وهي الفئة التي تشكل عصب الطبقة الوسطى المراهن عليها في تحريك عجلة الاقتصاد عبر دورها المهيكل في الطلب الداخلي. لماذا لم تفلح الحكومة في توحيد مسطرة استيفاء الضريبة على الدخل لكل الملمزين وتوسيع الوعاء؟

وكيف للحكومة أن تستمر في إنهاك القدرة الشرائية للطبقات الشعبية بالتنصيص على ضرائب إضافية تستهدف الاستهلاك، كالضريبة على الاستهلاك الداخلي على بعض المواد والتي تنضاف إلى الضريبة عن القيمة المضافة، في الوقت الذي كنا نطالب فيه بمراجعة الضريبة على القيمة المضافة التي تطال المستهلكين دون اعتبار لوضعيتهم الاجتماعية؟

وهل من المنطق أن تساهم أقل من 2% من الشركات بأكثر من 80% من محصول الضريبة على الشركات وتصرح 69% منها بالعجز دون احتساب الشركات الحديثة النشأة؟

يتضح جلياً أن هذا القانون يكرس استمرارية القوانين المالية السابقة، والتي أبانت عن قصورها في الاستجابة لمتطلبات العدالة الجبائية، ففي الوقت الذي يتم فيه إرهاق كاهل الأجراء بالضرائب المباشرة وغير المباشرة، يتضمن مشروع القانون المالي تخفيضات جبائية تحايي رأس المال على حساب عموم المأجورين.

فكيف يتم التنصيص على تخفيض الضريبة على الشركات من 20% إلى 17%، في إطار إقرار نظام جبائي تصاعدي للشركات، علماً أن الضريبة على الشركات تعتمد النسبية في مجمل الأنظمة الجبائية عبر العالم؟

وفي الوقت الذي يؤدي فيه الشخص الناتي، قد يكون أجراً السيد الوزير، نسبة 38% كضريبة على الدخل لما زاد عن 180.000 درهم.

وكيف يتم إعادة التنصيص بشكل آلي على النفقات الجبائية لنفس المستفيدين، وعلى رأسهم لوبيات العقار، وبنفس المبالغ ما بين 32 و34 مليار، دون أن تكلف الحكومة نفسها عناء تقييم الآثار السوسيو اقتصادية لهذه النفقات الجبائية، وكذا آثارها على التشغيل، وتوفير مناصب الشغل اللائق؟

وفي الوقت الذي نلمس فيه التوجه الإيجابي للحكومة في مجال التحفيز على استعمال الطاقات البديلة السيد الوزير، من خلال إعفاء المضخات المائية التي تعمل بالطاقة الشمسية والطاقات المتجددة المستخدمة في القطاع الفلاحي من الضريبة على القيمة المضافة، نسجل محدودية هذا الإجراء الذي لن يستفيد منه سوى كبار الفلاحين.

السيد الرئيس،

إن تحسين المؤشرات الاقتصادية، ومناخ الأعمال، ومعالجة مشكل البطالة المزمنة، لن يتأتى إلا بتوفير مناخ اجتماعي يضمن الاستقرار

فمشروع قانون المالية لم يعالج إشكالية الخصاص المهول على مستوى الموارد البشرية، حيث لم يتجاوز عدد المناصب المالية 25 ألف منصب، وهي ليست مناصب شغل صافية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الموظفين الذين سيحلون على التقاعد المقدر عددهم بـ 11 ألف بالنسبة للمدنيين فقط، ولن يتأتى أي إصلاح دون ضمان انخراط واسع وحقيقي للعاملين بالقطاع العام، عبر تحفيزهم وحماية مكتسباتهم المادية والمعنوية، بدل تكريس الهشاشة داخل الوظيفة العمومية وتقسيم صفوف الموظفين إلى مرسمين ومؤقتين والتعامل بمنطق الفتوية مع مطالب الموظفين، ما يعمق الهوة بين أطر وموظفي الدولة المائلين في التكوين والمهام ويشجع التذمر والسخط بين صفوفهم، وأذكر هنا على سبيل المثال لا للحصر ما تعيشه فئة المتصرفين.

على مستوى الحماية الاجتماعية.

نلاحظ غياب منظور جدي لإرساء نموذج ناجع للحماية الاجتماعية، فثلاثي المواطنين لا يتوفرون على حماية اجتماعية، ولعل فشل راميد في توفير تغطية صحية ناجعة للمستفيدين والولوج إلى خدمات صحية لائقة خير دليل على فشل الحكومة في مواجهة العجز الاجتماعي.

فالإجراءات الحكومية المتخذة في إطار تفكيك صندوق المقاصة، ورفع الدعم عن بعض المواد الاستهلاكية الأساسية، وكذا نظام المقايضة المعتمد، تحت يافطة الإصلاح وبيعاز من صندوق النقد الدولي، لم تواءم إجراءات إصلاحية للسلاسل الإنتاجية المستفيدة من الدعم، ولا إصلاح للمنظومة الضريبية ولا إرساء لحماية اجتماعية فعالة تضمن ولوج الفئات الهشة للمرافق العمومية، ودعم قدرتها الشرائية، بالرغم من البرامج الاجتماعية المعزولة التي تفتقد إلى الالتقائية.

ومن تم تؤكد على ضرورة اعتماد هذه الإصلاحات الهيكلية، السيد الوزير، كمدخل للعدالة الاجتماعية.

ومن خلال مقارنة السياسة الجبائية تنساءل السيد الرئيس.

هل استطاعت الحكومة عبر مشروعها المالي السير في اتجاه إرساء العدالة الجبائية تحقيقاً للعدالة الاجتماعية؟

يتضح من خلال تدابير قوانين المالية في العشرية الأخيرة غياب هوية واضحة لهذه الحكومة، باستثناء التوجه النيوليبرالي المحافظ المؤدي إلى تفكير الطبقة الهشة والوسطى، مقابل الانحياز الصارخ للرأسمال عبر التشجيعات والتحفيزات والإعفاءات الجبائية على حساب العمل ومداخل العمل، وغياب أية رؤية استراتيجية لمحاربة الفساد وكل أشكال الربح وتضارب المصالح.

ففي الوقت الذي تشكل فيه الضريبة على الدخل بالنسبة للأجراء 74% من حصيلة الضريبة، تقتطع من المنبع بالنسبة للمأجورين، فإن أصحاب المداخل المهنية، وأصحاب المداخل من الأرباح المالية والعقارية يلجأون إلى نظام التصريح بشكل إرادي لمداخلهم، ما قد يفقد ميزانية

الاجتماعي السي عدال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019 كما وافق عليه مجلس النواب.

ونحن نطلع على مضامين هذا المشروع، نستحضر الظروف التي قدم فيها، وتركز بالأساس على التحولات الجذرية والعميقة في جميع القطاعات والتي يقودها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي تضمنتها خطبه السامية بمناسبة عيد العرش المجيد وعيد الشباب ومناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية.

هذه الخطب التي اتسمت بنبوة تنبه إلى وضع غير طبيعي تعرفه مجالات متعددة ونخص بالذكر القطاعات الاجتماعية، وعلى رأسها مشكل التشغيل وضرورة خلق طبقة وسطى بالوسط القروي والفلاحي وضرورة الانكباب على حل مشاكل العديد من المناطق، خصوصا تلك التي تعاني العزلة وضعف البنية التحتية وغياب شروط النماء الاقتصادي. هذه الوضعية التي دعا جلالته إلى معالجتها من خلال مشروع تموي جديد.

نستحضر أيضا في هذا السياق التزامنا والشعب المغربي بالثوابت الوطنية، مشيدين بالدور الريادي للمؤسسة الملكية في معالجة قضية المغرب الأولى قضية الوحدة الترابية، والتي ما فتى المنتظم الدولي وهو يقر بإيجابية مقترحات جلالته للدفع بالقضية نحو الحل العادل، تحت السيادة المغربية بنموذج يمكن إخواننا بالأقاليم الجنوبية من تدبير شؤونهم الجهوية بأنفسهم.

كما أن التجاوب الكبير مع الدعوة الملكية لحوار مباشر وواضح وشفاف وبدون شروط مسبقة مع الجارة الجزائر، هذا المقترح الذي رحبت به العديد من الدول والقوى الإقليمية، والتي مازلنا كقوى حية نتطلع إلى موقف إيجابي من طرف القادة الجزائريين، علما أننا لا نشك في أن الشعب الجزائري قد استبشر خيرا بهذا المقترح.

وهنا نستحضر التضحيات الجسام لأفراد قوتنا المسلحة الملكية في المحافظة على السيادة الوطنية والوحدة الترابية، ونستحضر أيضا الدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال الأمن والوقاية المدنية، الذين يشتغلون ليل نهار من أجل الحفاظ على أمن وأمان الوطن والمواطن.

وهذه مناسبة كي نشيد بالنضج الكبير والمهنية العالية وضبط النفس والاحترام التام للقوانين في التعامل مع الحركات الاحتجاجية التي عرفتها بعض مناطق المملكة.

والتاسك الاجتماعي، بالانخراط الجدي للحكومة في حوار اجتماعي يمكن من معالجة الإشكالات والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة، بهدف بلورة ميثاق اجتماعي يساهم في تثبيت السلم الاجتماعي على قاعدة احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للطبقة العاملة وعموم المواطنين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن تردي الأوضاع الاقتصادية وزيادة مظاهر الاحتقان الاجتماعي، وتذمر المواطنين من المستوى المتدني للخدمات الاجتماعية خصوصا على مستوى قطاع التعليم والصحة والسكن والولوج السليم للمرافق الإدارية وغيرها، يتطلب إجراءات استثنائية لم نلمسها في هذا المشروع، وإن الاحتجاجات والإضرابات والمقاطعات التي تعرفها بلادنا والتي تظل في مجملها ذات صبغة اجتماعية تنادي بالحق في التشغيل والاستفادة من الخدمات الاجتماعية وغيرها من الحقوق المتعارف عليها دوليا، يؤكد بالملح أن ما جاء في مشروع القانون المالي لسنة 2019 لا يواكب طموحات الطبقات المستضعفة من المواطنين والتي ما زالت تبحث عن الاستقرار الاجتماعي والأسري.

إننا في الاتحاد المغربي لشغل، نعتبر أن مأسسة الحوار الاجتماعي والتفاعل مع المطالب الملحة لعموم الطبقات الشعبية، هو السبيل الوحيد لضمان السلم الاجتماعي الذي يبقى من الشروط الأساسية لإطلاق عملية التنمية الحقيقية للبلاد.

وفي هذا الإطار نؤكد على تصورنا في الاتحاد المغربي للشغل، لإنجاح الحوار الاجتماعي بتجاوز الحكومة لعرضها الهزيل، وضرورة التفاعل الإيجابي مع مطالبنا العادلة وفي مقدمتها الزيادة العامة في الأجور بالقطاع الخاص والوظيفة العمومية وكل المؤسسات العمومية، وتخفيض الضريبة على الدخل وأن يتم تعميم الزيادة على سائر الفئات، والرفع من الحد الأدنى للأجور، وضرورة الاستجابة لمطالب عدد من الفئات المتضررة من النظام الأساسي في الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وتنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل، وكذا إيجاد حلول منصفة للمشاكل القطاعية الراهنة.

ونقترح عليكم، السيد الوزير، إعتاد مالية اجتماعية، ولم لا؟ تطبعون بها مساركم في هذه الوزارة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة رئيسة الاتحاد المغربي للشغل على احترامها للوقت.

الكلمة الآن للسيد المستشار عن الفريق الدستوري الديمقراطي

السيد الوزير،

جرت العادة عند مناقشة مشاريع قوانين المالية داخل هذه الغرفة أن تشكل مناسبة لإعادة صياغة المواقف الثابتة والتأكيد عليها بخصوص الثواب الوطنية، التي تشكل المرتكزات الأساسية لأي مشروع تنموي، كما تحدد المعالم الرئيسية لسياسة المغرب في علاقته مع دول الجوار والتزاماته مع قضايا الأمة العربية والإسلامية ونهج الجديد في التعامل مع قضايا القارة الإفريقية، خصوصا بعد استرجاع عضويته الكاملة في الاتحاد الإفريقي وممارسته داخل مؤسسات الاتحاد رغم حادثة اكتساب العضوية، حيث أن بلدنا أصبحت له مواقع داخل العديد من هذه المؤسسات بل يلعب دورا مهما في تجديد هيكل الاتحاد واعداد تصور جديد لعمله، كما سجل ذلك في القمة الاستثنائية الأخيرة.

أبدي لنا شركاء في أوروبا وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي الذي تشغل المملكة موقع الوضع المتقدم، خصوصا وأن مؤسسات الاتحاد الأوروبي تزداد ثقة في المغرب واختياراته وصدق نيته، شاهدة له بالتطور في جميع المجالات والنهوض بجميع الجهات والتوزيع العادل للثروة على جميع مناطقها، ونخص بالذكر الأقاليم الجنوبية للمملكة والتي شهدت لجان البرلمان الأوروبي على صدق الأطروحة المغربية، مما جعلها تصوت لصالح الاتفاقات مع المملكة دون استثناء أو اقتطاع لجزء من أراضيها رغم المناورات والدسائس والأكاذيب والتشويش الذي تمارسه قيادة البوليساريو.

السيد الوزير،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2019 يأتي بالفعل في ظرفية دولية وإقليمية صعبة، كما جاء في عرضكم، استمرار اضطراب أسعار الغاز والبتروال وخفض التوقعات الأولية في معدل النمو الاقتصادي العالمي، ثم ارتفاع التوترات التجارية، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وبالتالي ارتفاع نفقات المقاصة بفارق إجمالي وصل إلى 4.4 مليار مقارنة مع 2018.

ونسجل أيضا أن هذا المشروع يأتي في ظل إكراهات وطنية داخلية على المستوى المالي والاقتصادي، ولاسيما تصاعد المديونية إلى مستويات قياسية، جعلت المجلس الأعلى للحسابات يشدد التحذير من تفاقم المديونية، كما ورد في نص التقرير السنوي لهذا المجلس.

إكراهات أخرى داخلية تحيط وتضغط على هذا المشروع، وهي تلك المرتبطة بعجز الميزانية كما يبين ذلك في الصفحة 4 من عرضكم السيد الوزير، حيث يتوقع عجز الميزانية إلى 3.6% من الناتج الداخلي الخام برسم سنة 2019.

يواجه هذا المشروع إكراهات كبيرة على مستوى الاختلالات المالية والاجتماعية، ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 40% في أوساط الفئات النشيطة من الشباب.

يواجه هذا المشروع أيضا استمرار الاختلالات الكبرى على مستوى

بنية الميزانية، السيد الوزير، ارتفاع كتلة الأجور والتحملات الإضافية المتعلقة بالتسيير، وإذا ما أضفنا إلى ذلك تفاقم المديونية وخدمة الدين العمومي، فإن هامش الاستثمار يبقى مقلصا رغم الزيادة المعلنة في صفحة رقم 9 من عرضكم في اعتمادات الاستثمار والتي لا تتعدى 5 مليار درهم.

وهنا نعود بكم، السيد الوزير، إلى تساؤل عريض ويطرح نفسه باستمرار فيما يتعلق بالتدابير المتخذة، والتي تستلزم الرفع من مداخيل الضريبة بكل أنواعها.

وهو ما قد يشكل ضغطا ضريبا قد تكون له انعكاسات على المقاولات وعلى الاقتصاد، وإما اللجوء إلى الخوصصة التي تراجعت خلال السنوات الأخيرة والتي لن تتعدى 5 مليار درهم، أو اللجوء إلى القروض الخارجية والداخلية، وهذا يشكل مخاطر نبه إليها تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

أما المديونية الداخلية تعني امتصاص الحكومة للسيولة وتهديد تمويل الاقتصاد والمقاولات، وهذا ما يجعلنا نطرح التساؤل باستمرار: هل للحكومة ونحن معكم كأغلبية ابتكارات ومنافذ جديدة لتمويل الميزانية العامة وتطوير مواردها؟

السيد الوزير المحترم،

تحذم، السيد الوزير، عن التوجهات العامة لمشروع قانون المالية 2019 وعدتموها في ثلاث أولويات:

- 1- دعم القطاعات الاجتماعية؛
- 2- تقليص الفوارق المحلية؛
- 3- إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولات.

نسجل إيجابيا، السيد الوزير، الإجراءات الواردة في هذا المشروع المتعلقة بتقوية العرض المدرسي وتعزيز الموارد البشرية والتعميم التدريجي للتعليم الأولي وتحسين التأهيل البيداغوجي والرفع من منح الداخليات والمطاعم المدرسية.

نشدد على أيديكم السيد الوزير بتعميم برنامج "تيسير" والمبادرة الملكية "مليون محفظة"، وتؤيد استمرار الحكومة في دعم غاز البوطان والدقيق والسكر، للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

نتمن جميع الإجراءات المتعلقة بالرميد والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لكن نبقي دائما، السيد الوزير، في حاجة ماسة إلى تقييم نتائج هذه المبادرات والبرامج ووقعها على المواطن المغربي.

لذلك، فنحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نسجل بإيجابية ارتفاع نفقات القطاعات الاجتماعية للتعليم والصحة، لكن نبقي دائما ومن داخل الأغلبية نطالب بضرورة تقييم هذه السياسات العمومية والوقوف على مدى نجاعتها ووقعها على الحياة اليومية للمواطنين.

السيد الوزير،

نهنتكم، ومن خلالكم الحكومة والأغلبية، على التقدم الذي حققته بلادنا

إطار مناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة.

تناقش اليوم مشروع هاذ القانون في ظروف دولية ووطنية متغيرة، فعلى المستوى الدولي، نسجل استمرار الصراع بين اقتصاديات الدول الكبرى وازدياد أطماع الدول الإمبريالية في التحكم في مصادر الثروة، خصوصا الطاقة والغذاء والماء.

فالمغرب وبحكم موقعه المتميز والمغري بمؤهلاته الطبيعية والجغرافية يجعله يواجه هاته الصعوبات وهاته المطامع، فالقضية الوطنية اليوم تعرف وباستمرار تطورات غير محمودة العواقب، ونتمنى أن يكون لقاء جنيف الأخير الخطوة الأولى في الطريق الصحيح وأن يتم التقدم في اللقاءات القادمة لإيجاد حل لهذا النزاع الذي عمر طويلا، والذي يقف حجرة عثرة في طريق بناء الاتحاد المغاربي.

وهنا لا بد أن نتوقف عند الخطوة المهمة والجريئة التي أقدم عليها صاحب الجلالة، والتي لا بد أن تتلوها خطوات أخرى.

وفي هذا السياق، لقد طرحنا في الأسبوع الماضي سؤالا حول المدينتين السليبتين سبتة ومليلية والجزر التابعة لها، لا لإخراج الحكومة، كما اعتقد البعض، ولكن لنقول للجار إسبانيا أنه ما عاد من المقبول الاستمرار في احتلالها، وأنه آن الأوان للتفكير سويا في إيجاد حل لأقدم المستمرات في العالم.

السيد الرئيس،

السيد الوزيرين،

السادة والسيدات المستشارات والمستشارين،

لقد سمعنا الكثير من الكلام عن كون مشروع قانون المالية هذا مشروع اجتماعي، لكن لتساءل أين هي الإجراءات التي تؤكد أن المشروع فعلا اجتماعي غير الدعاية الكبرى التي سبقته والخطابات الوردية التي وأكبته في غياب إجراءات عملية لضمان التوازنات الاجتماعية؟

إن ما حكم مشروع قانون المالية لهاته السنة كسابقه هو التوازنات الماكرو اقتصادية والتنفيذ الأعمى لإملاءات المؤسسات المالية الدولية.

السيد الوزير،

إن رقم 68.2 مليار درهم مخصص لميزانية التعليم رقم منفوخ فيه، يضم اعتمادات الأداء واعتمادات الالتزام وكذا ما خصص لبعض البرامج، كبرنامج "تيسير" إلخ، حتى تظهروا أنكم تهتمون بقطاع اجتماعي كالتعليم، ويمكن قول نفس الشيء على قطاع الصحة والشغل.

إننا نعتبر أن التعليم هو قطاع منتج ودون الاهتمام بمنظومة التربية والتعليم والمدرسة والجامعة العموميتين وبالبحث العلمي وإعادة الاعتبار لנסاء ورجال التعليم، لا يمكننا أن نتطور ونتقدم ولنا عبرة في بعض الدول في جنوب شرق آسيا.

إن منظومة التربية والتكوين ليست في حاجة فقط إلى رصد الأموال، ولكن أيضا إلى إرادة سياسية حقيقية لإصلاح هذه المنظومة التي تعرضت

على مستوى ترتيب المغرب حسب ممارسة الأعمال الذي تقدم ب 34 نقطة، وكذلك تقرير "المنتدى الاقتصادي العالمي" حول التنافسية الاقتصادية، وهذا ما يجعلنا نؤمن بالثقة في المستقبل، ولا سيما بعد اطلاعنا على رزمة الإجراءات المتخذة لدعم الاستثمار والمقاولة، بتقليص آجال الأداء وتصفية دين الضريبة المتراكم وتحسين الولوج للتمويل، ثم مراجعة الجدول الخالي للضريبة على الشركات، بالإضافة إلى القرار الشجاع المتعلق بإعفاء المقاولين الشباب الذين عانوا صعوبات كبيرة.

ولكن دائما، تسألنا السيد الوزير: هل من آليات لتتبع نجاعة هذه

الإجراءات ومدى مردوديتها وانعكاسها على الاستثمار والمقاولة المغربية؟

ونحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نقف أمام الجهود الحكومي للإسراع بإخراج النصوص التشريعية والتنظيمية والمؤسسية المتعلقة بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ومشروع قانون يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، ثم إصدار الميثاق الوطني للامتياز الإداري واتخاذ الإجراءات لتطوير التكوين المهني والتشغيل الذاتي، لكننا ننبه في نفس الوقت أن الفوارق الاجتماعية والمحالية بين العالم القروي والحضري، بين الجهات وبين العمالات والأقاليم داخل نفس الجهة، يقتضي الانكباب على نموذج تنموي جديد كما أمر صاحب الجلالة، قادر على إعادة توزيع الثروات اجتماعيا ومجاليا، بشكل يجعل شبابنا يستعيد الثقة في مؤسساته وفي وطنيته عوض السعي إلى الهجرة السرية ومظاهر العنف اللفظي والمادي، فالشباب هو قوتنا في المستقبل، وعلينا جميعا أن نوفر له ظروف العيش الكريم ونفتح في وجهه الأبواب لخدمة وطنه.

السيد الوزير،

هكذا شارك فريقنا بجميع مكوناته في مناقشة مشروع قانون المالية، مناقشة مسؤولة ومتفائلة، مناقشة منضبطة.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار على احترامه للوقت.

الكلمة للسيد رئيس فريق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد وزير المالية المحترم،

السيد الوزير،

السيدة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في

السيد الوزير،

إن وقوفنا على الإختلالات وانتقادنا للسياسات العمومية التي تتجهها الدولة والحكومات المتعاقبة منذ عقود هدفه إيقاظ بلادنا والأجيال القادمة والسعي للمصلحة العليا للوطن.

السيد الرئيس،

إن حكومتكم ماضية على نهج سالفها في تهميش الحوار الاجتماعي وتهميش دور المركزيات النقابية، بل عملت على احتقارها وتقزيم أدورها في المجتمع، وذلك بدعوتها لعدة اجتماعات كانت أغلبها اجتماعات صورية، الغرض من هنا تلميع صورة الحكومة من هذا الجانب.

إن الإرادة السياسية في تغييب الحوار الاجتماعي وقبلة الحوار القطاعي يعبر بشكل جريء عن الخلفية الحقيقية للفكر والممارسة لأغلب أعضاء الحكومة.

إن الحكومة مع كامل الأسف تريد أن تحتكر كل شيء، وهي لا تستطيع القيام بالقليل من عملها ومن أدوارها ومن واجبتها.

تريد أن تقوم مقام المركزيات النقابية وتقوم مقام أحزاب المعارضة وأن تقوم مقام المجتمع المدني، إنها تدعي معرفة كل شيء تستطيع ترويض الجميع.

إن هذا المنطق الذي تتعامل به الحكومة مع الجميع وتعاملها مع المركزيات النقابية ومختلف تعبيرات المجتمع لا يمكن إلا أن يزيد من الاحتقان والتوتر ومن السخط والتذمر، لهذا نتمنى أن تعود الحكومة إلى رشدها، ووعيمها، وتعمل على تلبية بعض المطالب العادلة والمشروعة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

آخر مداخلة في هذه الجلسة الصباحية للأستاذ عبد اللطيف أعمو، تفضل أستاذ.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير الاقتصاد والمالية،

وضعت بين أيدينا مشروع قانون المالية في صيغة قيل أنها جديدة مطابقة للقانون التنظيمي، فكان لكم شرف أول وزير تقومون بذلك.

سياق هذا المشروع اتفق الجميع على أنه يتميز بالتوتر السياسي وحتى الحكومي والاختناق الاجتماعي والانتظار الاقتصادي، وما تولد عن ذلك من شعور بضرورة مراجعة النموذج التنموي القائم حول التركيز على الأولويات الحقيقية التي ينتظرها الشعب والمرتبطة بالقطاع الاجتماعي، وهو ما ينتظر إعادة النظر في طريقة بناء مشروع قانون المالية، وهو ما حاولتم أن تقومون به في هندسته وإخراجاته وإبراز بعض المظاهر أو المكامن التي كانت خافية، كما يأتي في ظل ظرفية دولية متأثرة هي الأخرى كذلك.

لوابل من الأعطاب المميتة، وتمنى أن تكون مناسبة مناقشة مشروع قانون الإطار فرصة سانحة لفتح حوار مجتمعي حول منظومتنا التربوية.

السيد الرئيس،

إن تفحصنا مشروع قانون المالية وإذا دققنا في بعض البرامج التي قيل أنها اجتماعية أو ذات الطابع الاجتماعي وهي أكثر من 10 برامج: برنامج "تيسير"، "مليون محفظة"، "نظام المساعدة الطبية، راميد"، "المطاعم المدرسية"، "مساعدة الأامل"، "الداخليات"، "منح الطلبة"، "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، "فك العزلة عن العالم القروي"، كل هاته البرامج مجتمعة خصص لها اعتماد لا يتجاوز 11.5 مليار درهم، وفي المقابل نجد أن إجراء واحد خصصت له الحكومة 40 مليار درهم، يتعلق الأمر بتصفية دين الضريبة، علاوة على النفقات الضريبية وصلت كلفة جزء منها حوالي 34 مليار درهم، كما أن ميزانية الاستثمار لوزارات اجتماعية وهي: التعليم، الصحة، التشغيل، الثقافة والأسرة والتضامن مجتمعة تقل ميزانية الاستثمار فيها عن وزارة الفلاحة التي رصدت لها 12 مليار درهم كاعتاد أداء الاستثمار، في حين خصص للوزارات الخمس السابقة الذكر حوالي 10 مليار درهم.

في مجال التشغيل، مازالت الحكومة مصرة وماضية في إدخال الهشاشة في قطاع حيوي كالتعليم، بعدم إحداث أي منصب مالي في هاته السنة ورصد 15000 منصب بالتعاقد في الوقت الذي سيغادر فيه القطاع حوالي 13000 متقاعد، كما خصصتم 8100 منصب شغل لوزارة الداخلية كما هو الشأن نفسه في سنتي 2017 و2018 علما أن هاته الوزارة تحتفظ بمناصها التي يحال أصحابها على التقاعد، الشيء الذي ينبغي أن تطبقوه على القطاعات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

سنجد من جانب آخر أن مشروع قانون المالية لهذه السنة يعود بنا إلى الخوصصة لسد ثغوب الميزانية في غياب تام لأفكار مبتكرة لمواجهة العجز البنوي والعجز السنوي لموارد الدولة، والذي لا تجد له الحكومة إلا الزيادة في الضرائب على المواطنين والمواطنين وإضعاف قدراتهم الشرائية وإغراق البلد في المديونية والتي وصلت إلى 91.1% من الناتج الداخلي الخام بمبلغ إجمالي وصل 970 مليار درهم، والحكومة تسعى اليوم إلى الحصول على خط ائتمان جديد بعدما انتهى أمد خط الوقاية والسيولة في يوليو الماضي، وهو دليل آخر على هشاشة المالية العمومية.

ونخبركم السيد الوزير، أن حوالي 47000 مقاولا تمارس الغش الضريبي، هذا تصريح للمدير العام للضرائب، مما يفقد الخزينة ملايين الدراهم.

السيد الرئيس،

أما الإصلاح الجبائي فيظهر أن المشروع سجله كذلك، رغم أننا نطالب منذ سنوات بالتعجيل بإصلاح جبائي قوي ووضع منظومة إستراتيجية لنظامنا الجبائي، ونسجل كذلك الحضور البارز لهاجس الاستثمار في مشروع القانون المالي، لكن تحفيزه يستدعي الكثير من الفعالية والنجاحة.

وفي الأخير يحق لنا التساؤل: هل توجهات الحكومة الواردة في مشروع القانون المالية ستمكن المغاربة من أن يعيشوا حياة أفضل؟ وهل الباحثون عن العمل وخريجو الجامعات والعمال والمستخدمون والطلبة والمتقاعدون والفلاحون سيتمكنون من العيش في ظروف أحسن؟

وتساءل كذلك عن الإجراءات والتدابير المواكبة المتوفرة لدى الحكومة لضمان حسن وسلامة تنفيذ هذا المشروع.

وكلنا أمل في أن نتلمس من مشروع قانون المالية تدابير وإجراءات عملية للحد من التأثير السلبي المحتمل لارتفاع الأسعار والتأثير على القدرة الشرائية للمواطنين، وهي قدرة تزداد تدهورا باستمرار، في ظل تجذر واستمرار اقتصاد الربيع والاحتكار والامتيازات الغير المبررة والمخلة بمبدأ المنافسة الشريفة وتكافؤ الفرص بجانب ظاهرة الفساد وانتشار الرشوة، وهو ما يساهم بشكل كبير في تآكل منسوب الثقة لدى المواطنين والمواطنات.

وإننا لا نشك في أن الحكومة جادة نحو الإصلاح ومراجعة الأولويات وجعل القضية الاجتماعية في مقدمتها.

وانطلاقا من هذه القنوات، فإننا سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون المالية لسنة 2019، من موقع الأغلبية المسؤولة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

وبهذه المداخلة تكون قد أنهينا المناقشة العامة لمشروع الميزانية 2019، واليوم في العشية غادي نستأنف العمل في الساعة الخامسة والنصف للاستماع للرد ديال وزير الاقتصاد والمالية.

شكرا.

رفعت الجلسة.

السؤال: هل يجب مشروع قانون المالية على هذه التحديات؟ هذا ما سمعنا عنه الكثير من هنا وهناك، وهل يقدم تدابير ملموسة تجاوبا مع الدعوة الملكية من جهة وتفاعلا مع الوضع الاجتماعي المنذر بمزيد من التوتر من جهة أخرى؟ هذا ما ننتظر الجواب عنه.

يظهر لنا أن وضع الحكومة في موقعها الحالي لا تتوفر على كل شروط المبادرة والفعل والقدرة على تنفيذ مشروعها، كما هي واردة في برنامجها، ليس من باب غياب الإرادة ولا من باب انعدام الشجاعة، ولكن من باب عدم القدرة على القيام بذلك، لأسباب لا تتحكم فيها الحكومة نفسها، وهذا ما يتجلى في كيفية معالجتها وتعاملها مع فرق الضغط وعجزها عن مواجعتها، بل لا بد من نفس جديد بنظرة ديمقراطية جديدة لمصلحة البلاد، وهو ما ندعو إليه في حزب التقدم والاشتراكية.

وعلى مستوى المعطيات الرقمية للمشروع، فإن نسبة النمو وهي متواضعة، كيفما كان الحال، مرهون تحقيقها بعوامل أخرى وأحوال السوق العالمية والاضطراب الحاصل في التحكم في المديونية.

هل عجزت الحكومة عن ضبط النفقات وعلى البحث عن موارد أخرى وعلى توفير تمويل إضافي؟ جواب كذلك ما زلنا ننتظره، وهذا ما يقودنا كذلك إلى التساؤل عن مدى كفاية موارد الميزانية المرصودة في هذا المشروع لمواجهة المتطلبات المستعجلة بشكل ناجع، وبالأخص المتعلقة منها بالمجال الاجتماعي، سؤال كذلك.

صحيح أن المشروع حاول إرساء منظومة اجتماعية أكثر استهدافا وواقعية، من خلال إعادة هيكلة سياسة الدعم والحماية الاجتماعية والالتزام لتصحيح الاختلالات، التي شملت برنامج المساعدة الطبية ومعالجة اختلالات المنظومة الصحية ككل، وكذلك بجانب إخراج السجل الاجتماعي الموحد والاهتمام بصندوق التنافس الاجتماعي.

فنسجل كذلك بإيجاب خلق عدد لا يستهان به من مناصب التشغيل الجديدة، خصوصا في قطاع التعليم وما يتطلب ذلك من التسريع بالمخطط الوطني للتكوين المهني والتكوين المستمر، إلا أن الطلبات المتزايدة على الشغل وعن الحاجيات الفعلية لبعض القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم بقيت تزداد، لا نظن أن المشروع سيمكن أن يحيط بها.